

هذه مجموعة مشتملة على ثلاث رسائل  
الاولى المسماة بالانصاف في بيان سبب الاختلاف  
تصنيف عالم الزمان نجر العلماء ختم المحدثين مجدد  
القرن الثاني عشر شاه ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٨٠  
والثانية المسماة عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد  
له ايضا والثالثة المسماة بالاقوال المعربة عن احوال  
الاشربة تأليف علامة زمانه ومجتهد  
اوانه شيخ الاسلام ومفتي الانام  
الشيخ حسن الجبرتي الحنفي  
مفتي الديار المصرية  
المتوفى سنة

١١٨٠

﴿ طبع على نفقة ﴾

الهمام الفاضل الانسان الكامل الاستاذ الافخم الملاذ  
الاكرم المجدفي شر الغرائب بلاقواي حضرة (الشيخ  
منتب الدجاني) لازال مصدرا للطائفة ومنه

﴿ طبع بمطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر ﴾

سنة ١٣٢٧ هجرية

الشيخ محمد عبد الرحمن الخليلي  
اهداءات ٢٠٠١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدًا صلوات الله عليه إلى الناس ليكون هاديًا إلى الله بآذنه ومراجا منيرا ثم ألهم الصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين أن يحفظوا سيرتهم طيبة بعد طبقة إلى أن تزدن الدنيا بانقضاء ليلتهم النعم وكان على ما شاء وقيرا واشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين ﴿ اما بعد ﴾ فيقول الفقير إلى رحمة الله الكريم ولي الله بن عبد الرحيم آمم الله تعالى عليهم نعمه في الاولى والى الاخرى ان الله تعالى التي في قلبي وقنات من الاوقات ميزانا اعرف به سبب كل اختلاف وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات واعرف به ما هو الحق عند الله وعند رسوله ومكتنى من ان ابن ذلك بيانا لا يبق معه شبهة ولا انشكال ثم سلت عن سبب اختلاف الصحابة ومن بعدهم في الاحكام الفقهية خاصة فالتدبت لبيان بعض ما فصح على ساعد البقدر ما يسعه الوقت ويحيط به السائل فجاءت رسالة مفيدة في بابها بحسبها الانصاف في بيان سبب الاختلاف ﴿ وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

### باب اسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع ﴿

اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن الفقه في زمانه الشرع مدونا ولم يكن البعد في الاحكام يومئذ مثل بحث هؤلاء الفقهاء حيث يبينون بأقصى جهدهم الاركان والشروط والا داب كل شئ مما تزاغن الآخر بدليله ويفرضون الصور من صنعائهم ويتكلمون على تلك الصور المفروضة ويحدون ما يقبل الحد ويحصررون ما يقبل الحصر الى غير ذلك امارسوا الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه فباخذون به من غير ان يبين هذا ركن وذلك ادب فكان يصلي فيرون صلاته فيصلون كما راوه يصلي وحج فرمى الناس حجة ففعلوا كما فعل وهذا كان غاب عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبين ان فروض الوضوء ستة اوار به ولم يفرض انه يجعل ان يتوضأ انسان بغير موالاته حتى يحكم عليه بالصحة او الفساد الا ما شاء الله وقبلما كانوا يسألونه عن هذه الاشياء ﴿ عن ابن عباس قال ما رايت قوما كانوا اخير من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض كل من في القرن منهم يسألون عن الشهر الحرام قتال فيه ويسألون عن المحيض قال ما كانوا يسألون الا عما ينفعهم قال ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا تسأل عمالكم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب رضي

الله تعالى عنه يلعب من سأل عما لم يكن قال القاسم انكم تسألون عن اشياء ما كنا نسال عنها  
 وتنفرون عن اشياء ما كنا تنفرون عنها وتسالون عن اشياء ما ادري ما هي ولو علمناها ما حمل  
 لنا ان نكتمها عن عمرو بن اسحق قال لمن ادركت من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اكثر من سبقني منهم فبارك الله فيهم فقلت قوما يسيرة ولا اقل تشديد منهم وعن عباد بن  
 يسر الكندي سئل عن امرأة ماتت مع قوم ابس لها ولي فقال ادركت اقواما ما كانوا يشددون  
 تشديداكم ولا يألون ما نلتكم اخرج هذه الاثار الدارمي وكان صلى الله عليه وسلم يستغيبه  
 الناس في الوقائع فيقيمهم وترفع اليه القضايا فيقضي فيها ويرى الناس يفعلون معروفا فيحده  
 او منكر فيمنكر عليه وما كل ما فني به مستغيبا عنه وقضى به في قضية او انكره على فاعله  
 كان في الاجتماعات ولذلك كان الشيخان ابو بكر وعمر اذا لم يكن لهما علم في المسئلة يسالان الناس  
 عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه ما سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئا يعني الحجة وسأل الناس فلما صلى الظهر قال ايكسمع عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجة شيئا فقال المغيرة بن شعبه انا قال ما ذا قال اعطاهما رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سديسا قال ايعلم ذلك احد غيرك فقال محمد بن سلمة صدق فاعطاهما ابو بكر  
 السدس وقصة سؤال عمر الناس في الغرة ثم رجوعه الى خبر المغيرة وسؤاله اياهم في الوباء ثم  
 رجوعه الى خبر عبد الرحمن بن عوف وكذا رجوعه في قصة الجوس الى خبره وسرور عبد الله بن  
 مسعود بخبر معقل بن يسار لما وافق رايه وقصة رجوع ابي موسى عن باب عمر وسؤاله عن  
 الحديث وشهادة ابي سعيد له وامثال ذلك كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن وبالجملة  
 فهذه كانت عادته الكريمة صلى الله عليه وسلم فرأى كل صحابي ما يسره الله له من عباداته  
 وقنائه واقضية فحفظها وعقلها وعرف الكل شيئا وجها من قبل حقوق القرآن به فحمل  
 بعضها على الاباحة وبعضها على الاستحباب وبعضها على النسخ لآمارات وقرائن كانت كافية  
 عنده ولم يكن للعمدة عندهم الا وجدان الاطمئنان والتلجج من غير التفتات الى طرف الاستدلال  
 كما ترى الاعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم وتتلج صدورهم بالتصريح والتسليم  
 والايحاء من حيث لا يشعرون فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك ثم انهم تفرقوا في البلاد  
 وصار كل واحد منهم قندي ناحية من النواحي فكثرت الوقائع ودارت المسائل فاستقوا فيها فأجاب  
 كل واحد حسب ما حفظه واستنبطه وان لم يجد فيها حفظه واستنبطه ما يصلح للجواب اجتهد  
 برأيه وعرف العلة التي ادار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحكم في منصوصاته فطرد  
 الحكم حينما وجدها لا بالوجهد في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام فعند ذلك وقع  
 الاختلاف بينهم على صروب منها ان صحابيا مع حكاي قضية اوقوى ولم يسمعها الاخر فاجتهد  
 برأيه في ذلك وهذا على وجوه احدها ان يقع اجتهد موافق الحديث \* مثاله ما رواه النسائي  
 وغيره ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها فقال لم ار

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك فاختلفوا عليه شهر أو نحوها فاجتهد برأيه وقضى بان  
لها مهر نسائها لاوكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سافر فشهد أنه  
صلى الله عليه وسلم قضى بمثل ذلك في امرأة منهم ففرح بذلك ابن مسعود وفرحه لم يفرح مثلها قط  
بعد الاسلام وثانيها ان يقع بينهما المناظرة وظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن  
فيرجع عن اجتهاده الى المدعوع مثاله ما رواه الائمة من ان اباهريرة رضى الله عنه كان من  
مذهبه انه من اصبح جنباً فلا صوم له حتى اخبرته بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف  
مذهبه فرجع وثالثها ان يبلغه الحديث ولكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن فلم يترك  
اجتهاده بل طعن في الحديث \* مثاله ما رواه اصحاب الاصول من ان فاطمة بنت قيس شهدت عند  
عمر بن الخطاب بانها كانت مطلقة الثلاث فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا  
سكنى فردشهادتها وقال لا تترك كتاب الله يقول امرأة لا ندري اصدقتم أم كذبت لها النفقة  
والسكنى وقالت عائشة رضى الله عنها يا فاطمة لا اتقي الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة ومثال  
آخر روى الشيخان انه كان من مذهب عمر بن الخطاب ان التيمم لا يجزئ الجنب الذي لا يجد  
الماء فروى عنده عمار انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصابته جنابة ولم يجد  
ماء فتمعت في القرب فذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انما كان يكفيلان  
تفعل هكذا وضرب بيديه الارض فحجبهما وجهه ويديه فلم يقبل عمر ولم ينض عنده حجة  
تقاوم ما رآه فيه حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمحل وهم القادح  
فأخذ به ورابعها ان لا يصل اليه الحديث اصلاً \* مثاله ما خرج مسلم ان ابن عمر كان يأمر النساء  
اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فمدعت عائشة رضى الله عنها بذلك فقالت يا عبيبا ابن عمر هذا  
يأمر النساء ان ينقضن رؤسهن أفلا يأمرهن ان يحلقن رؤسهن فقد كنت اغتسل أنا ورسول الله  
صلى الله عليه وسلم من أنا واحد وما زلت على ان افرغ على رأسي ثلاث افرعات مثال آخر  
ما ذكره الزهري من ان هذا لم يبلغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة  
فكانت تبكى لانها كانت لا تصلى ومن تلك الضروب ان يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيلفلا فحمله بعضهم على القربى بعضهم على الاباحة \* مثاله ما رواه اصحاب الاصول في قصة  
التحصيب اى النزول بالاباح عند النفر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم به فذهب ابو هريرة  
وابن عمر الى انه على وجه القرية فجعلوه من سنن الحج وذهبت عائشة وابن عباس  
رضي الله عنهما الى انه كان على وجه الاتفاق وليس من السنن \* ومثال آخر ذهب الجمهور الى ان  
الرمل في الطواف سنة وذهب ابن عباس رضي الله عنه الى انه اعتاقه النبي صلى الله عليه وسلم  
على سبيل الاتفاق لعارض عرضه وهو قول المشركين حطمتهم حتى يثرب وليس بسنة ومنها  
اختلاف الوهم مثاله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج فراه الناس فنذهب بعضهم الى انه كان  
ميتعاً وبعضهم الى انه كان قارناً وبعضهم الى انه كان مفرداً مثال آخر اخرج ابو داود عن

سعيد بن جبير انه قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس عجيبت لاختلاف اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في اهللال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اوجب قتال ابي لا علم الناس  
بذلك انها انما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فن هناك اختلفوا خرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين اوجب في مجملته واهل  
بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظوه عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل  
وادرك ذلك منه اقوام وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته  
يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلما علا على شرف اليبداء اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين علا على  
شرف اليبداء وايم الله لقد اوجب في مصلاه واهل حين استقلت به ناقته واهل حين علا على  
شرف اليبداء ومنها اختلاف السهو والنسيان مثاله ما روى ابن عمر كان يقول اعتمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب فذهبت بذلك عائشة فتضت عليه بالسهو ومنها اختلاف  
الضبط مثاله ما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه  
فتضت عائشة عليه بأنه وهم باخذ الحديث على وجه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية  
يبكى عليها اهلها فقال انهم يبكون عليها وانها تعذب في قبرها فظن ان العذاب معلول للبكاء وظن  
الحكم عاما على كل ميت ومنها اختلافهم في دلة الحكم مثاله القيام للجنائزة فقال قائل لتعظيم  
الملائكة فيعم المزمون والكافر وقال قائل لهل الموت فيعمهما وقال قائل مر على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بجنائزة يهودي فنام لها كراهة ان تعلو فوق راسه فيخص الكافر ومنها  
اختلافهم في الجمع بين المختلفين مثاله رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنعة عام  
خير ثم نهى عنها ثم رخص فيها عام او طاس ثم نهى عنها فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة  
والنهي لانهضاء الضرورة والحكم باق على ذلك وقال الجمهور كانت الرخصة اباحة والنهي نسخا  
لها مثال آخر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة في الاستنجاء فذهب قوم  
الى عموم هذا الحكم وكونه غير منسوخ ورآه جابر بيول قبل ان يتوفى بعام مستقبل القبلة  
فذهب الى انه نسخ للشي المتقدم ورآه ابن عمر قضى حاجته مستدبرا للقبلة مستقبل الشام  
فردبه قويلهم وجمع قوم بين الروايتين فذهب الشعبي وغيره الى ان النهي يختص بالصحرى فاذا  
كان في المراحيض فلا بأس بالاستقبال والاستدبار وذهب قوم الى ان القول عام محكم والفعل  
يحتمل كونه خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا ينتهض ناسخا ولا مخصصا وبالجملة فاختلقت  
مذاهب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنهم التابعون كل واحد ما تبسره فحفظ ما سمع  
من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها وجمع المختلف على  
ما تبسره ورجح بعض الاقوال على بعض واضمحل في نظرهم بعض الاقوال وان كان مأثورا  
عن كبار الصحابة كالذهب لما تورع عمر وابن مسعود في بيع الجنب اضمحل عندهم لما

استفاض من الأحاديث عن عمار وعمران بن حصين وغيرهما فقد ذلك صار لكل عالم من علماء  
التابعين مذهب على جباله فاتصبت في كل بلد امام مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن  
عمر في المدينة وبعدهما الزهري والقاضي يحيى بن سعيد وربيعة بن عبد الرحمن فيها وعطاء  
ابن ابي رباح بمكة وابراهيم النخعي والشعي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة وطائوس بن  
كيسان باليمن ومكحول بالشام فأما الله اكبادا الى علومهم فرغبوا فيها واخذوا عنهم الحديث  
وقتلاوى الصحابة واقاويلهم ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم واستفتى  
منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفعت اليهم الاقضية وكان سعيد بن المسيب وابراهيم  
النخعي وامثالهم ماجعوا ابواب الفقه اجعها وكان لهم في كل باب اصول تلقوها من السلف  
وكان سعيد واصحابه يذهبون الى ان اهل الحرم اثبت الناس في الفقه واصل مذهبهم فتاوى  
عمار وعثمان وقضاياهما وفتاوى عبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وقضايا قضاة المدينة  
فجمعوا من ذلك ما يسهرون الله لهم ثم نظروا فيها نظرا اعتبارا وتفتيشا فان كان منها مجمعا عليه  
بين علماء المدينة فانهم يأخذون عليه بنوا جدهم وما كان فيه اختلاف عندهم فانهم يأخذون  
بأقواها وارجحها اما المتكررة من ذهب اليه منهم او لموافقة لقياس قوي او تخرج صريح من  
الكتاب والسنة نحو ذلك واذا لم يجدوا فيها حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم  
وتبعوا الائمة والاقضاء فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب وكان ابراهيم واصحابه  
يرون ان عبد الله بن مسعود واصحابه اثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لمسروق لا احداثيت من  
عبد الله وقول ابي حنيفة رضي الله عنه لا وزاعي ابراهيم اقمه من سالم ولولا فضل الصحبة  
اقلت ان علقمة اقمه من عبد الله بن عمرو وعبد الله وعبد الله واصل مذهب فتاوى عبد الله  
ابن مسعود وقضاياهما وقضايائهم وغيره من قضاة الكوفة فجمع  
من ذلك ما يسهرون الله ثم صنع في آثارهم كاصنع اهل المدينة في آثار اهل المدينة وخرج كما خرجوا  
فخلص له مسائل الفقه في كل باب وكان سعيد بن المسيب لسان قضاة المدينة وكان احفظهم  
بقضاياهم وبحثا في هريرة وابراهيم لسان قضاة الكوفة فاذا تكلموا شيئا ولم ينسبوا الى احد  
فانه في الاكثر منسوب الى اخذ من السلف صريح او اجماع ونحو ذلك فاجتمع عليهم اقضاء بلدهما  
واخذوا عنهما وقلوه وخرجوا عليه والله اعلم

### باب اسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

واعلم ان الله انشا بعد عصره اتابعين نشأ من حلة العلم انجازا لما وعده صلى الله عليه وآله وسلم  
حيث قال يجعل هذا العلم من كل خلف عدوله فانخدعوا عن اجتهادهم منهم صفة الوضوء  
والغسل والصلاة والنكاح والبيع وسائر ما يكثر وقوعه ورووا حديث النبي صلى الله  
عليه وسلم وسعدوا قضاة البلدان وقضاوى مقبليها وسألوا عن المسائل واجتهدوا في  
ذلك كله ثم صاروا اكبر قوم ووسد اليهم الامر فندجوا على منوال شيوخهم ولم يألوا في تتبع

الايمان والاعتقاد فافوضوا وقتوا ورووا وعلموا وكان صنيع العلماء في هذه الطبقة منشاها  
 وحاصل صنيعهم ان يعتمدوا بالسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل جميعا  
 ويستدل بأقوال الصحابة والتابعين علماءهم انها اما احاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اخبروا بها موقوفة كما قال ابراهيم وقدرى حديث نهي رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم عن المحاربة والمزاينة فتبيل له اما تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا غير هذا  
 قال بلى ولكن اقول قال عبد الله قال علقمة احب الي وكما قال الشعبي وقد سئل عن حديثه وقيل انه  
 يرفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا على من دون النبي صلى الله عليه وسلم احب الي فان  
 كان فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم او يكون استنباطا منهم من  
 المنصوص واجتهادا منهم بآرائهم وهم احسن صنيعا في كل ذلك من يجيء بعدهم واكثر اصابة  
 واقدم زمانا وحي علماء قديم العمل بها الا اذا اختلفوا وكان حديث رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم يخالف قولهم بخلافه ظاهرة وانه اذا اختلفت احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة  
 رجعوا الى اقوال الصحابة فان قالوا بنسخ بعضها او بصرفه عن ظاهره او لم يصرحوا بذلك  
 ولكن اتفقوا على تركه وعدم القول بموجبه فانه كبداء علة في او الحكم بنسخه او تأويله اتبعوه  
 في كل ذلك وهو قول مالك في حديث ولوغ الكلب جاء هذا الحديث ولكن لا ادري ما حقيقته  
 حكاه ابن الحارث يعني لم ارفقه هاهنا يعلمون به وانه اذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعين في  
 مسألة فالمخارضة لكل عالم مذهب اهل بلد وشيخه لانه اعرف بالصحيح من اقوالهم من  
 القيم واوعى للاصول المناسبة لها وقلبه اميل الى فضاهم ويتبعهم فانهب عمرو وعثمان وعائشة  
 وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت واصحابهم مثل سعيد بن المسيب فانه كان احفظهم لقضايا  
 عمر وحديث ابن هريرة وعروة وسالم وعكرمة ووطاء وعبيد الله بن عبد الله وامثالهم اثنى  
 بالاخذ من غيره عند اهل المدينة كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة ولا اله الا هو  
 الفقهاء وجميع العلماء في كل عصر ولذلك ترى مالكا يلازم معجمه وقد اشهر عن مالك انه متبع  
 باجماع اهل المدينة وعقد البخاري بابا في الاخذ بما اتفق عليه الحرمان ومذهب عبد الله بن  
 مسعود واصحابه وقضا باعلى وشريح والشعبي وفتاوى ابراهيم اثنى بالاخذ عند اهل الكوفة  
 من غيره وهو قول علقمة حين مال مسروق الى قول زيد بن ثابت في الشريك قال هل احد منهم  
 اثبت من عبد الله فقال لا ولكن رايت زيد بن ثابت واهل المدينة يشركون فان اتفق اهل البلد  
 على شيء اخذوا عليه بالتواجد وهو الذي يقول في مثله مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا  
 وكذا وان اختلفوا اخذوا باقوالها وارجحها اما الكثرة الثالين به او لموافقة لقياس قوي  
 او تخرج من الكتاب والسنة وهو الذي يقول في مثله مالك هذا احسن ما سمعت فاذا لم يجدوا  
 فما حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم وتبعوا الايمان والاعتقاد والمخالف في هذه  
 الطبقة اتدوين فدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب بالمدينة وابن جريج وابن عيينة

بحكمة والثورى بالكوفة والربيع بن صبيح بالبصرة وكلهم مشوا على هذا النهج الذي ذكرته  
 ولما حج المنصور قال الملك قد عزمت ان امر بكتيب هذه التي وضعتها فتنسخ ثم ابعث في كل مصر  
 من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم بأن يملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال يا امير  
 المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسعوا الاحاديث ورووا روايات واخذ  
 كل قوم بما سبق اليهم واتوا به من اختلاف الناس فزع الناس وما اختار اهل كل بلد منهم  
 لانفسهم وكنى نسبة هذه القصة الى هارون الرشيد وانه شاوور ما لكا في ان يعلى الموطا في  
 الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقال لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل سنة مضت قال وقتل الله يا ابا عبد الله حكا  
 البيوطى رحمه الله تعالى وكان ما اثبتهم في حديث المدنين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واوتهم اسنادا واعلمهم بقضايهم واقاويل عبد الله بن عمر وعائشة واصحابهم من الفقهاء  
 السبعة وبه واثماله قام علم الرواية والفتوى فلما وسد اليه الامر حدث واقفى وافاد واجاب وعليه  
 انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا  
 يجدون احدا اعلم من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينه وعبد الرزاق وناهيك بهما فجمع اصحابه  
 رواياته ومختاراته ونحوها وحرروها وشرحوها وخرجوا عليها وتكملوا في اصولها ودلائلها  
 وتفرقوا الى المغرب ونواحي الارض فنفع الله بهم كثير من خلقه وان شئت ان تعرف حقيقة  
 ما قلناه من اصل مذهبنا فانظر في كتاب الموطا تجد كذا كرنا وكان ابو حنيفة رحمه الله  
 الزمهم بمذهب ابراهيم واقراءه لا يجاوزه الا ماشاء الله وكان عظيم الشأن في التخرج على مذهب  
 دقيق النظر في وجوه التخرج مقبلا على الفروع اتم اقبال وان شئت ان تعلم حقيقة ما قلناه  
 فلخص اقوال ابراهيم من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله تعالى وجامع عبد الرزاق ومصنف ابى  
 بكر بن ابى شيبة ثم قايسه بمذهب تجده لا يفارق تلك المحجة الا في مواضع يسيرة وهو في تلك  
 البسيرة ايضا لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة وكان اشهر اصحابه ذكرا ابو يوسف  
 رحمه الله تولى قضاء القضاة ايام هرون الرشيد فكان سببا لظهور مذهبهم والقضاء به  
 في اقطار العراق وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصديقا والزمهم درسا محمد بن الحسن  
 فكان من خبره انه تفقه على ابى حنيفة وابى يوسف ثم خرج الى المدينة فقرأ الموطا على مالك  
 ثم رجع الى بلده فطبق مذهب اصحابه على الموطا مسئلة مسئلة فان وافق فيها والافان راي  
 طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذا ذلك وان وجد قاسا ضعيفا  
 او مخيرا يائسا خلفه حديث صحيح مما عمل به الفقهاء ويخالفه عمل اكثر العلماء تركه الى  
 مذهب السلف مما يراه ارجح ما هناك وهما لا يرايان على محجة ابراهيم ما امكن لهما كما كان  
 ابو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك وانما كان اخلافهم في احد شيئين اما ان يكون لشيخهم ان يخرج  
 على مذهب ابراهيم راجحانه فيه او يكون هناك لابراهيم ونظرانه اقوالا مختلفة يخالفون في



ترجيح بعضها على بعض فصنف محمد رحمه الله وجمع رأى هؤلاء الثلاثة ونفع كثير من الناس  
 فتوجه اصحاب ابى حنيفة رحمه الله الى تلك التصانيف تلخيصا وتقريبا ونحريا او تأسيبا  
 واستدلالا ثم تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر فسمى ذلك المذهب ابى حنيفة رحمه الله وانما عدد  
 مذهب ابى حنيفة مع مذهب ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واحدا مع انهم ما يجتهدان  
 مطلقا بخلافهما غير قليلة في الاصول والفروع لتوافقهم في هذا الاصل ولتدوين مذهبهم  
 جميعا في المبسوط والجامع الكبير وثالث الشافعي رحمه الله في اوائل ظهور المذاهبين وترتيب اصولهما  
 وفروعهما فنظر في صنيع الاوائل فوجد فيه امورا كبحت عنه عن الجريان في طريقهم  
 وقد ذكرنا في اوائل كتابه الامم منها انه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع فيدخل فيها الخلل  
 فانه اذا جمع طرق الحديث يظهر انه كم من مرسل لا اصل له وكم من مرسل يخالف مسند اقراران  
 لا يأخذ بالمرسل الا عند وجود شروط وهي مذكورة في كتب الاصول ومنها انه لم تكن قواعد  
 الجمع بين التحفقات مضبوطة عندهم قطرق بذلك خلل في مجتهداتهم فوضع لها اصولا ودونها في  
 كتاب وهذا اول تدوين كان في اصول الفقه مثاله ما بلغنا انه دخل على محمد بن الحسن وهو طبعن  
 على اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع التمين ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال  
 الشافعي اثبت عندك انه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد قال نعم قال فلم قلت ان الوصية  
 للوارث لا يجوز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الا لا وصية للوارث وقد قال الله تعالى كتب عليكم  
 اذا حضر احدكم الموت الا بقرارة عليه اشياء من هذا القليل فانقطع كلام محمد بن الحسن ومنها  
 ان بعض الاحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين وسدا اليهم الفتوى فاجتهدوا بها رآهم  
 واتبعوا العمومات واقتدوا بغير قضى من الصحابة فاقوا واحب ذلك ثم ظهرت بعد ذلك في الطائفة  
 الثالثة فلم يعملوا بها فلما منهم انها تخالف عمل اهل مدينتهم وسننهم التي لا اختلاف لهم فيها وذلك  
 فادح في الحديث او علة مسطرة له او لم تظهر في الثالثة وانما ظهرت بعد ذلك عندما معن اهل  
 الحديث في جمع طرق الحديث ورسلوا الى اقطار الارض وبحسبوا عن جملة العلم فكثير من الاحاديث  
 لا يرويه من الصحابة الا رجل او رجلان ولا يرويه عنه او عنهما الا رجل او رجلان وعلم جرا  
 فغنى على اهل الفقه وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث وكثير من الاحاديث  
 رواه اهل البصرة مثلا وسائر الاقطار في غفلة منه فبين الشافعي رحمه الله تعالى ان العلماء من  
 الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم انهم يطلبون الحديث في المسئلة فاذا لم يجدوا تمسكوا بنوع  
 آخر من الاستدلال ثم اذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا عن اجتهادهم الى الحديث فاذا كان  
 الامر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قد حافيه اللهم الا اذا بينوا العلة القادحة مثاله  
 حديث القلتين فانه حديث صحيح روى بطرق كثيرة معظمها ترجع الى الوليد بن كثير عن  
 محمد بن جعفر بن الزبير او محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم تشعبت  
 الطرق بعد ذلك وهذا ان كانا من الثقات لسكنما لسانا من وسدا اليهم الفتوى وعول الناس

عليهم فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري ولم يش عليه المالكية  
ولا الحنفية فلم يعملوا به وعمل به الشافعي وحديث خيار المجلس فانه حديث صحيح روى طرق  
كثيرة وعمل بها ابن عمر وابو برزة من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاصريهم  
فلم يكونوا يقولون به فرأى مالك وابو حنيفة هذا علة قاده في الحديث وعمل به الشافعي ومنها  
ان احوال الصحابة جعت في عصر الشافعي فسكنت واختلفت ونشبت ورأى كثير منها يخالف  
الحديث الصحيح حيث لم يوافقهم ورأى السلف لم يزلوا يرجعون في مثل ذلك الى الحديث فتركوا  
التمسك باقوالهم ما لم يتفقوا وقال هم رجال ونحن رجال ومنها انه رأى قوم من الفقهاء يخطون  
الرأى الذى لم يسوغه الشرع بالقياس الذى اثبتوه فلا يعيزون واحدا منهما من الآخر وسعونه  
قارة بالاستحسان واعنى بالرأى ان ينصب مظنة خرج او مصلحة علة للحكم وانما القياس  
ان يخرج العلة من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم فباطل هذا النوع اتم ابطال وقال  
من استحسن فانه اراد ان يكون شارعا حكمه العصف في شرح مختصر الاصول مثاله رشد اليتيم  
امرني فافاه وامظنه الرشد وهو بلغ خمس وعشرين سنة فقامه وقالوا اذ بلغ اليتيم هذا  
العمر سلم اليه ماله قالوا هذا استحسان والقياس ان لا سلم اليه وبالجملة فلهما رأى في صنيع  
الاول مثل هذه الامور اخذ الفقه من الراس فاسس الاصول وفرع القروع وصنف الكتب  
فاجادوا فاجتمع عليها الفقهاء وتصرفوا اختصارا وشرحا واستدلوا لاوتخروا بحججهم فترقوا في  
البلاد ان فكان هذا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى والله اعلم

#### باب اسباب الاختلاف بين اهل الحديث واصحاب الراى

اعلم انه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب وابراهيم الزهري وفي عصر مالك وسفيان  
وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالرأى ويهابون الفتيا والاستنباط الا بضرورة لا يجدون منها  
بدا وكان اكبرهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عبد الله بن مسعود عن  
شيئ فقال انى لا كره ان احل لشيئ أحرمه الله عينا او احرم ما حله الله لك وقال معاذ بن جبل  
يا ايها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فانه لا ينفلت المسلمون ان يكون فيهم من اذا سئل سدد  
وروى نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل وقال ابن  
مهر الجابر بن زيد اننا من فقهاء البصرة فلانفت الابقران ناطق اوسنة قاضية فالت ان فعلت  
غير ذلك هلكت واهلكت وقال ابو النضر لما قدم ابو سلمة البصرة اتيناه انوار الحسن فقال  
للحسن انت الحسن ما كان احدا بالبصرة احب الى لقاء منك وذلك انه بلغنى انك تقضى برأىك فلا  
تفت برأىك الا ان يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كتاب منزل وقال ابن المنكدر  
ان العالم يدخل فيا بين الله وبين عباده فليطلب لنفسه المخرج وسئل الشعبي كيف كنتم تصنعون  
اذا سئتم قال على الخير وقعت كان اذا سئل الرجل قال اصاحبه افهم فلا يزال حتى يرجع الى  
الاول وقال الشعبي ما حدثتوك هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذ به وما قالوه

برأيهم فالتقى في الحش آخر هذه الآثار عن آخرها الدارمي فوقع شيوخ تدوين الحديث  
والآثر في بلدان الاسلام وكتابة الصحف والنسخ حتى قل من يكون من اهل الرواية الا كل  
له تدوين او صحيفة او نسخة من حاجتهم عموق عظيم فطاف من ادرك من علمائهم ذلك الزمان  
بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان وجوه الكتب وتبعوا النسخ وامنوا  
في التفتحص من غريب الحديث وفوادرا الاثر فاجتمع باهتمام اولئك من الحديث والآثار ما لم  
يجمع لاحد قبلهم وتيسر لهم ما لم يتيسر لاحد قبلهم وخلص اليهم من طرق الاحاديث شيء كثير  
حتى كان لكثير من الاحاديث عندهم مائة طريق فافوقها فكشف بعض الطرق ما استتر في  
بعضها الاخر وعرفوا محل كل حديث من الغرابة والاستفاضة وامكن لهم النظر في المناهات  
والشواهد وظهر عليهم احاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على اهل القوي من قبل قال الشافعي  
رحمه الله تعالى لاحد ائمة علم الاخبار الصحيحة منا فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى اذهب  
اليه كوفيا كان ابو بصير ياوشاميا حكاه ابن الهمام وذلك لانه لم يسمع حديث صحيح لا يرويه  
الا اهل بلدة خاصة كفراد الشاميين والعراقيين وادخل بيت خاصة كنسخة يريد عن ابي بردة  
عن ابي موسى ونسخة عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده او كان الصحابي مقلدا خا ملام فصل  
عنه الاشربة قليلون فقل هذه الاحاديث ينقل عنها عامة اهل القوي واجتمعت عندهم آثار  
فهاء كل بلد من الصحابة والتابعين وكان الرجل فيما قبلهم لا يتمكن الا من جمع حديث بلده  
واسحابه وكان من قبلهم يعتمدون في معرفة اسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص  
اليهم من مشاهدة الحال وتبع القرائن وامعن هذه الطبقة في هذا الفن وجعلوا شيئا مستقلا  
بالتدوين والبحث وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها فانكشف عليهم بهذا التدوين  
والمناظرة ما كان خفيا من حال الاتصال والانقطاع وكان سفيان ووكيع واما لهم يعتمدون  
غاية الاجتهاد فلا يتمكنون من الحديث المرفوع المتصل الا من دون الف حديث كما ذكره  
ابو داود السجستاني في رسالته الى اهل مكة وكان اهل هذه الطبقة يروون اربعين الف حديث  
فما يقرب منها بل صرح عن البخاري انه اختصر صحيحه من ستمائة الف حديث وعن ابي داود  
انه اختصر سننه من خمسمائة الف حديث وجعل احمد مسنده من ثمان مائة الف حديث رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فاجد فيه ولو بطريق واحد من طرقه فله اصل والا فلا اصل له وكان  
رؤس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان ويزيد بن عارون وعبد الرزاق وابو بكر بن ابي  
شيبه ومسدد وهناد وادبن حنبل واسحق بن راهويه والفضل بن دكين وعلي المديني وقرانهم  
وهذه الطبقة هي الطراز الاول من طبقات المحدثين فرجع المحققون منهم بعد احكام فن الرواية  
ومعرفة مراتب الاحاديث الى الفقه فلم يكن عندهم من الرأي ان يجمع على تقليد رجل من  
مضى مع ما يرون من الاحاديث والآثار المناقضة لكل مذهب من تلك المذاهب فآخذوا  
يتبعون احاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآثار الصحابة والتابعين والمحدثين على قواعد

احكموها في نفوسهم وانما ينبغي انك في كلمات يسيرة كان ضددهم انه اذا وجد في المسئلة قرآن  
 ناطق فلا يجوز التحول منه الى غيره واذا كان القرآن محتملا لوجه فالسنة قاضية عليه فاذا  
 لم يجدوا في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان مستقبضا ودائرا  
 بين الفقهاء او يكون محتملا باهل بلد او اهل بيت او بطريق خاصة وسواء عمل به الصحابة  
 والفقهاء او لم يعملوا به ومتى كان في المسئلة حديث فلا يتبع فيها خلافا اثر من الآثار ولا اجتهد  
 احد من المهتدين واذا افرغوا جهدهم في تتبع الاحاديث ولم يجدوا في المسئلة حديثا اخذوا  
 باقوال جماعة من الصحابة والتابعين ولا يتصيدون قوم دون قوم ولا يلددون بلاد كما كان  
 يفعل من قبلهم فان اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المتبع وان اختلفوا اخذوا  
 بحديث اعلهم علما واورعهم ورعا او اكثرهم او ما اشتهر عنهم فان وجدوا شيئا يتوى فيه قولان  
 ففي مسئلة ذات قولين فان عجزوا عن ذلك ايضا تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وما آتاهما  
 واقضا آتاهما وجعلوا نظير المسئلة عليها في الجواب اذا كانتا متقاربتين يادى الرأي لا يعقدون في  
 ذلك على قواعد من الاصول ولكن على ما يخلص الى الفهم ويبلغ به المصدر كما انه ليس ميزان  
 التوارد عدد الرواة ولا حالهم ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس كما نبهنا على ذلك في بيان  
 حال الصحابة وكانت هذه الاصول مستخرجة من صنيع الاوائل وتصريحهم وعن مجهول بن  
 مهران قال كان ابو بكر اذا ورد عليه الخصم نظري في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي  
 بينهم قضى به وان لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الامر سنة قضى  
 بها فان اعياء خرج فسأل المسلمين فقال اناني كذا وكذا فهل علمتم ان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قضى في ذلك قضاء فرما اجتمع اليه التفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم فيه قضاء فيقول ابو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ علينا علم نبينا فان اعياء ان  
 يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤس الناس وخيارهم فاستشارهم فاذا اجتمع  
 رأيهم على امر قضى به وعن شرح ان عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاءك شيء في كتاب الله فاقض  
 به ولا يلتفت عنه الرجال فان جاءك ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فانقض بها فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر  
 ما اجتمع عليه الناس فخذ به فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولم يتكلم فيه احد قبلك فاختر اى الامر بين شئت ان شئت ان تختار بربك لتقدم فتقدم  
 وان شئت ان تأخر فتأخر ولا ارى التأخر الا خيرا لك وعن عبد الله بن مسعود قال اتى علي بن ابي طالب  
 لسنا قضى ولسنا هناك وان الله قد قدر من الامر ان قد بلغنا ما ترون فن عرض له قضاء بعد اليوم  
 فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل فان جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم فليقض فيه بما قضى به الصالحون ولا يقل انى اخافوا نى ارى فان الحرام بين والحلال بين

وبين ذلك امور مشبهة فدمع ما يريك الى ما لا يريك وكان ابن عباس اذا سئل عن الامر فكان  
في القرآن اخبر به وان لم يكن في القرآن وكان من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر به فان لم يكن  
فمن ابي بكر وعمر فان لم يكن قال فيه براه وعنه ابن عباس اما المتخافون ان تعذبوا او يحضبكم  
ان تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلان وعن قتادة قال حدث ابن سيرين رجلا  
بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل قال فلان كذا وكذا فقال ابن سيرين احدثك عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا وعن الاوزاعي قال كتب عمر بن عبد  
العزيز انه لا راى لاحد في كتاب الله وانما راى الائمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم يخص فيه سنة من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راى لاحد في سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن  
الاعمش قال كان ابراهيم يقول يقوم عن يساره فحدثته عن مسجع الزيات عن ابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم اقامه عن يمينه فاخذ به ومن الشعبي جاءه رجل يسأله عن شيء فقال كان  
ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا قال اخبرني انت براك فقال لا تعجبون من هذا اخبرته عن  
ابن مسعود يسألي عن رأيي ودينبي آثر عندي من ذلك والله لان الغناء لغنيته احب الي من ان  
اخبرك برأيي اخرج هذه الآثار كلها الدارمي واخرج الترمذي عن ابي السائب قال كنا عند  
وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الراي اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ابو حنيفة (١) اهو  
مشه قال الرجل فانه قد روى عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مشه قال رايت وكيعا غضب  
غضبا شديدا وقال اقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال ابراهيم ما حدثت بان  
تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن انس  
رضي الله تعالى عنهم انهم كانوا يقولون ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم تكن مسئلة من المسائل  
التي تكلم فيها من قبلهم والتي وقعت في زمانهم الا وجدوا فيها احدا يهاهم فوعامة هؤلاء من سلا  
او موقوف او صحيحا او حسنا او صالحا للاعتبار او وجدوا ائمة اثار الشيعين اوسائر الخلفاء  
وقضاة الامصار وفقهاء البلدان او استنباطا من عموم او اعياء او اقتضاء فبسر الله لهم العمل بالسنة  
على هذا الوجه وكان اعظمهم شأنا واسمعهم رواية واعرفهم للحديث مرتبة واهمهم فقها  
احمد بن محمد بن حنبل ثم اسحق بن راهويه وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع  
شيء كثير من الاحاديث والآثار حتى سئل احمد يكتفي الرجل مائة الف حديث حتى يقتي قال  
لا حتى قيل خمسمائة الف حديث قال ارجو كذا في غاية المنتهى ومراة الاقتداء على هذا الاصل  
ثم انشا الله تعالى فرنا آخر فرأوا اصحابهم قد كفوهم مؤنة جمع الاحاديث وتعمد الفقه  
على هذا الاصل ففرغوا لقنونا اخرى كتهيز الحديث الصحيح المجمع عليه من كبار اهل  
الحديث كيزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان واحمد واسحق وازهارهم وكجمع احاديث  
الفقه التي بنى عليها فقهاء الامصار وعلماة البلدان مذهبهم وكالحكم على كل حديث بما يتفق

وكالشاذة والغاذية من الاحاديث التي لم يرووها او طرقها التي لم يخرج من جهتها الاوائل مما فيه اتصال او علوسند او رولية فقيه عن فقيه او حافظ عن حافظ او معروفك من المطالب العلمية وهو لاهم البخاري ومسلم وابوداود وعبد بن حيد والدارمي وابن ماجة وابو يعلى والترمذي والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عبد البر واسماهم وكان اوسعهم علما عندي واقنعهم تصنيفا واشهرهم ذكر ارجال اربعة متقاربون في العصر اولهم ابو عبد الله البخاري وكان غرضه تحرير الاحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها واستنباط الفقه والسيره والتفسير منها فصنف جامعها الصحيح فوفى بما شرط وبلغنا ان رجلا من اصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول مالك اشتغلت بنفسه محمد بن ادرس وترك كتابي قال يا رسول الله وما كتابك قال صحيح البخاري لانه نال من الشهرة والقبول درجة لا ترام فوقها وثانيهم مسلم التيسابوري فوحي بحججه الصالحات المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة مما استنبط منه السنة واراد تقريبها الى الالذهان وتسهيل الاستنباط منها فارتب ترتيبا جيدا وجعل طرق كل حديث في موضع واحد ابتضع اختلاف المتن وتشعب الاسانيد اصرح ما يكون وجعل بين المختلفات فلم يدع لمن له معرفة بلان العرب عنذنا في الاعراض عن السنة الى غيرها وثالثهم ابوداود السجستاني وكان همه جمع الاحاديث التي استدلل بها الفقهاء ودارت فيهم وبنى عليها الاحكام علماء الامصار فصنف سننه وجعل فيها الصحيح والحسن واللين الصالح للعمل قال ابوداود وماذا كرت في كتابي حديثا اجعل الناس على تركه وما كان منها ضعيفا اصرح بضعفه وما كان فيه حلة يبتها بوجه يعرفه الخائف في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب اليه ذاهب ولذلك صرح الغزالي وغيره بان كتابه كاف للجهتد ورايهم ابو عيسى الترمذي وكانه استحسن طريقة الشيخين حيث بين ما لهم وطريقة ابوداود حيث جمع كل ما ذهب اليه ذاهب فجمع كلنا الطريقتين وزاد عليهما بيان مذاهب الصعابة والتابعين وقهاه الامصار فجعل كتابا جامعيا واختصر طرق الحديث اختصارا لطيفا ذكر واحد او ما الى ما عداه وبين امر كل حديث من انه صحيح او حسن او ضعيف او منكرو بين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة من امره فيعرف ما يصح للاعتبار وما دونه وذكر انه مستفيض او غريب وذكر مذاهب الصعابة وقهاه الامصار وسمى من يحتاج الى التسمية وكفى من يحتاج الى الكنية فلم يدع خفاء لمن هو من رجال العلم ولذلك يقال انه كاف للجهتد غن للقلد وكان بازا مؤلا في عصره مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل ولا يهابون القتيا ويقولون على الفقه بناء الدين فلا بد من اشاعته وهايون رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم والرفع اليه حتى قال الشعبي على من دون النبي صلى الله عليه وسلم احب الينا فان كان فيه زيادة او نقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابراهيم اقول قال عبد الله وقال علقمة احب الي

وكان ابن مسعود اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تربو وجهه وقال هكذا اوصوه  
 وقال عمر حين بعث رطاه من الانصار الى الكوفة انكم تاتون الكوفة فتأتون قومالمهم ازر  
 باقر ان فأتونكم فيقولون قدم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قدم اصحاب محمد صلى الله  
 عليه وسلم فأتونكم فيأولونكم عن الحديث فأولوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال ابن عون كان الشعبي اذا جله شئ اتى وكان ابراهيم يقول ويقول اخرج هذه الآثار  
 الدارمي فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم عوفع من وجه آخر وذلك انه لم  
 يكن عندهم من الاحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الاسول التي اختارها  
 اهل الحديث ولم تشرح صدورهم للنظر في اقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتموا  
 انفسهم في ذلك وكانوا اعتدوا في أنهمهم في الدرجة العليا من التحقيق وكانت قلوبهم اميل  
 شئ الى اصحابهم كما قال علمه هل احد منهم اثبت من عبدالله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
 ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصحبة لقلت علمه افقه من ابن عمر وكان عندهم من  
 الفطنة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شئ الى شئ ما يقدرون به على تخرج جواب  
 المسائل على اقوال اصحابهم وكل مبسر لما خلق له وكل حزب بما لديهم فرحون فهدوا الفقه  
 على قاعدة التخرج وذلك ان يحفظ كل احد كتاب من هولسان اصحابه واعرفهم بأقوال  
 القوم واصحابهم نظرا في الترجيع فيأمل في مثله وجه الحكم فكلما سئل عن شئ واحتاج  
 الى شئ رأى فيها يحفظ من تصريحات اصحابه فان وجد الجواب فيها او لا نظر الى عموم كلامهم  
 فأجراه على هذه الصورة او اشارة ضمنية لكلام فيما استنبط منها وربما كان لبعض الكلام  
 ايماء واقضاء يفهم المقصود وربما كان للسألة المصريح بها نظر يحمل عليها وربما نظروا  
 في علة الحكم المصريح به بالتخرج او بالسير والحدف فاداروا حكمه على غير المصريح به وربما  
 كان له كلامان لواجب على هيئة القياس الاقتراف او الشرطى انتاجا لجواب المسئلة وربما  
 كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثل والقصة غير معلوم بالحد الجامع المانع فربحون الى اهل  
 اللسان ويتكفون بحصيل ذاباته وترتيب دجامع مانع له وضبط مبهمه وتفسير مشكله وربما  
 كان كلامهم محتملا لوجهين فينظرون في ترجيع احد التحليل وربما يكون تقريب الدلائل  
 للسائل خفيا فيبينون ذلك وربما استدلل بعض المخرجين من فعل انهمهم وسكونهم وبهو ذلك  
 فهذا هو التخرج ويقال له اقول المخرج لفلان كذا او يقال على منذهب فلان او على اصل فلان  
 او على قول فلان جواب المسئلة كذا وكذا او يقال هؤلاء المهتمدون في المذهب وعنى هذا  
 الاجتهاد على هذا الاصل من قال من حفظ الميسوط كان مجتهدا وان لم يكن له علم بالرواية  
 اسلاولا الحديث واحد فوقع التخرج في كل مذهب فكثير فأي مذهب كان اصحابه مشهورين  
 وسدا اليهم القضاء والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في  
 اقطار الارض ولم يرزل ينشر كل حين واي مذهب كان اصحابه خاملين ولم يولوا القضاء والافتاء

ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين واعلم ان التخريج على كلام الفقهاء وتبع لفظ  
الحديث لسلك منها اصل اصيل في الدين ولم يزل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون  
بهما فتنهم من يقل من ذا ويكثر من ذلك ومنهم من يكثر من ذا ويقل من ذلك فلا ينبغي ان يهمل  
امر واحد منهما بالمرة كما يفعله عامة الفريقين وانما الحق البحت ان يطابق احدهما بالآخر  
وان يعبر خلل كل بالآخر وذلك قول الحسن البصري ستسكم والله الذي لا اله الا هو بينهما بين  
الغالي والجاني فمن كان من اهل الحديث ينبغي ان يعرض ما اختاره وذهب اليه على راي  
المجتهدين من التابعين ومن بعدهم ومن كان من اهل التخريج ينبغي له ان يحصل من السنن  
ما يحتج به من مخالفة الصريح الصحيح ومن ان يقول براهه فبما فيه حديث او اثر بقدر الحاطة  
ولا ينبغي لحدث ان يتعمق في القواعد التي احكمها اصحابه وليست بمأصص عليه الشارع فبرده  
حديثا او قياسا صحيحا كرمه فبما فيه ادنى شائبة الارسال والاقطاع كما فعله ابن حزم وحديث  
تحرير المعارف ناشئة الاقطاع في رواية البخاري على انه في نفسه متصل صحيح فان مثله انما  
يصار اليه عند التعارض وكقولهم فلان احفظ لحديث فلان من غيره فيرجعون حديثه على  
حديث غيره لذلك وان كان في الآخر الق وجوه من الرجحان وكان اهتمام جمهور الرواة عند  
الرواية المعنى برؤس المعاني دون الاعتبار التي يعرفها المتعمقون من اهل العربية فاسد لاهم  
ينحو القاع والواو وتقدم كلمة وتأخيرها ونحو ذلك من التعمق وكذا ما يعبر الراوي الآخر عن  
تلك القصة فبأي مكان ذلك الحرف بحرف آخر والحق ان كل ما يأتي به الراوي فظاهره انه كلام  
التي صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر حديث آخر ودليل آخر وجب المصير اليه ولا ينبغي  
لخروج ان يخرج قول لا يفسده نفس كلام اصحابه ولا يفهم منه اهل العرف والعلماء بالغة  
ويكون بناء على تخرج من اطراف او حمل ظهير المسئلة عليها مما يختلف فيه اهل الوجوه وتعارض  
الآراء ولو ان اصحابه سئلوا عن تلك المسئلة لم يحسموا على الظاهر لما نزع ورمزوا  
عنه غير ما نخرجه هو وانما جاز التخرج لانه في الحقيقة من تلميذ المجتهد ولا يتم الاقيا يفهم من  
كلامه ولا ينبغي ان يروى جسدنا أو ارتباطا بغيره عليه كلام القوم لقاعدة استخرجها هو واصحابه  
كرد حديث المصراة وكسقاط سهم ذوى القرى فان رعاية الحديث اوجب من رعاية تلك  
التاعدة المخرجة والى هذا المعنى اشار الشافعي حيث قال مهما قلت من قول او اصلت من اصل  
فبلغكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فاقول ما قاله صلى الله عليه وسلم  
ومن شواهد ما نحن فيه ما صدر به الامام اوسليان الخطابي كتابه معالم السنن حيث قال رايت  
اهل العلم في زماننا قد حصلوا امرين واتسموا الى فريقين اصحاب حديث وائر واهل فقه  
ونظر وكل واحدة منهما لا تهبر عن اختها في الحاجة ولا تستغنى عنها في ذلك ما هو من البغية  
والارادة لان الحديث بمنزلة الاساس الذي هو الاصل والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالقصر  
وكل بناء لم يوضع على قاعدة اساس فهو منهار وكل اساس خلا عن بناء مسمرة فهو فقر وخراب



ووجدت هذين الفرقتين على ما بينهم من التناقض في المحلين والتقارب في المنزلين وعموم الحاجة  
 من بعضهم الى بعض وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم الى صاحبه اخوانا متاجرين على سبيل  
 الحق يلزم التناصر والتعاون غير متظاهرين فاما هذه الطبقة الذين هم اهل الحديث والامر  
 فان الاكثرين انما كدهم الروايات وجمع الطرق وطلب الفرير وبوالثا من الحديث الذي  
 اكثره موضوع او مقول لا يراعون المتن ولا يتفهمون المعاني ولا يستنبطون سرها ولا  
 يستخرجون ركازها وقهها وربما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالطنن وادعوا عليهم مخالفة  
 السنن ولا يعلمون انهم عن مبلغ ما وقوه من العلم قاصرون وبسوء القول فهم آثمون واما  
 الطبقة الاخرى وهم اهل الفقه والنظر فان اكثرهم لا يخرجون من الحديث الا على اقله ولا  
 يكادون يميزون بحججه من سبقه ولا يعرفون جيده من رديته ولا يميزون بمبالغتهم منه ان  
 يحتاجوا على خصومهم اذا وافق مذاهبهم التي يتشعلونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد  
 اسطجوا على مواضع ينسبهم في قول الخبر الضعيف والحديث المنقطع اذا كان ذلك قد اشتهر  
 عندهم وتعارفوا الاسنن فيما بينهم من غير ثبت فيه او بين علمه فكان ذلك زلة من الراوي او عيا  
 فيه وهؤلاء وقفتنا الله واياهم لو حكى لهم عن واحد عن رؤساء مذاهبهم وزعماء عظمهم قول  
 يقول باجتهاده من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرأه العهدة فتجد اصحاب مالك  
 لا يعتدون في مذهبه الا ما كان من رواية ابن القاسم واشهبوا ضرابهم من نبلاء اصحابه فاذا  
 جاءت رواية عندنا بن عبد الحكم وارضاهم لم يكن عندهم طائلا وتري اصحاب ابي حنيفة رحمه  
 الله تعالى لا يقبلون من الرواية عنه الا ما كاه ابو يوسف ومحمد بن الحسن والطبقة من اصحابه  
 والاحلة من تلامذته فان جاءهم عن الحسن بن زياد الاول ذي رواية قول بخلافه لم يقبلوه  
 ولم يعهدوه وكذلك تجد اصحاب الشافعي انما يقولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن  
 سليمان المرادي فاذا جاءت رواية خزيمة والجرمي واما لهم ما ينتقصوا اليها ولم يقدروا بها في  
 افادتهم على هذا عادة كل فرقة من العلماء في احكام مذاهب انتمهم واساتذتهم فاذا كان هذا  
 دأبهم وكانوا لا يقتنعون في امر هذه الفروع والرواية عن هؤلاء الشيوخ بالاثبات والتثبت  
 فكيف يجوز لهم ان يتساهلوا في الامر الاهم والخطب الاعظم وان يتواكوا الرواية والنقل  
 عن امام الائمة ورسول رب العزة الواجب حكمه اللازم طاعته الذي يجب علينا التسليم  
 لحكمه والافتقار لامره من حيث لا يجد في انفسنا حرجا مماقتضا ولا في صدورنا غلاما من شئ  
 ابرمه وامضاء ارائهم اذا كان الرجل يتساهل في امر نفسه ويسامح غرماءه في حقه فباخذ منهم  
 الزيف ويضئ لهم من العيب هل يجوز له ان يفعل ذلك في حق غيره اذا كان تابعا عنه كولي  
 الضعيف ووصي اليتيم ووكيل الغائب وهل يكون له ذلك منه اذا فعله الاخيانة للعهد واخفارا  
 للذمة فهذا هو ذلك اما عيانا خسر واما عيانا مثل ولكن اقواما عاهم استوعروا طريق الحق  
 واستطابوا الدعة في ذلك الخط واحبوا عجلة التبل فاخصروا طريق العلم واقتصروا على

تتبع وحرور من منزهة من معاني اصول الفقه وهو هاعلا وجعلوها شعارا لانفسهم في الترم  
برسم العلم واخذوها جنة عند لقاء خصومهم ونصبوها ذريعة للغرض والجدال يتناظرون  
بها وينالطمون عليها وعند المصادر عنها قد حكم الغالب بالحدوث والتبريز فهو الفقيه  
المذكور في عصره والرئيس العظيم في بلده ومصره هذا وقد وسوس لهم الشيطان حيلة  
لطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة فقال لهم هذا الذي في ايديكم علم قصير وبضاعة مزجاة لا تفي  
بمبلغ الحاجة والكفاية فاستعينوا عليه بالكلام وصاوه بغطعات منه واستظهروا بأصول  
المشككين تسع للرمز مذهب الخوض وبجمال النظر فصدق عليهم بليس ظنه واطاعه كثير منهم  
واتبعوه الا فرى قام من المؤمنين فيالرجال والعقول اين يذهب بهم واني يقدحهم الشيطان  
من خطهم وموضع رشدهم والله المستعان انتهى كلام الخطابي

باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف بين الاوائل والواخر  
في الانساب الى مذهب من المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلماء في  
كونهم من اهل الاجتهاد المطلق او اهل الاجتهاد في المذهب والفرق بين هاتين المنزلتين

اعلم ان الناس كانوا في المائة الاولى والثانية غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بعينه قال  
ابو طالب المكي في قوت القلوب ان الكسب والمجموعات محدثة والقول بقالات الناس والقضا  
بمذهب الواحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له في كل شيء والثقة على مذهبه لم يكن الناس  
قد جماعا في ذلك في القرنين الاول والثاني انتهى بل كلن الناس على درجتين العلماء العامة  
وكان من خبر العامة انهم كانوا في المسائل الاجماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين او بين جهود  
المجتهدين لا يقلدون الا صاحب الشرع وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والقيل واحكام الصلاة  
والزكاة ونحو ذلك من آياتهم او معلمى بلادهم فيحشون على ذلك واذا وقعت لهم واقعة تادرة  
استفتوا فيها اى مفتوح جدوا من غير تعيين مذهب قال ابن الهمام في آخر الشعر يركلوا  
يستفتون مرة واحدا ومرة غيره غير ملتزمين مضيئا واحدا انتهى واما العلماء فكانوا على  
مرتبتين منهم من امعن في تتبع الكتاب والسنة والآثار حتى حصل له بالقوة القريبة من  
الفعل ملكة ان يتصف بقتياف الناس يجهيهم في الوقائع غالب بحيث يكون جوابه اكثر مما  
يتوقف فيه ويخص باسم المجتهد وهذا الاستعداد يحصل تارة باستفراغ الجهد في جمع الروايات  
فانه ورد كثير من الاحكام في الاحاديث وكثير منها في آثار الصحابة والتابعين وتبع التابعين مع  
ما لا يتفك عنه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام وصاحب العلم بالآثار من معرفة  
طرق الجمع بين المتخالفات وترتيب الدلائل ونحو ذلك كحال الامامين القدوتين احدين محمد  
ابن حنبل واسحق بن را هو به وتارة باحكام طرق التخريج وضبط الاصول المروية في كل باب  
باب عن مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد مع جملة سالحة من السنن والآثار كحال الامامين

القدرين ابي يوسف ومحمد بن الحسن ومنهم من حصل له من معرفة القرآن والسنة ما يمكن  
 به من معرفة رؤس الفقه وامهات مسائله بأدلتها التفصيلية وحصل له غالب الرأي ببعض  
 المسائل الاخرى من ادلتها وتوقف في بعضها واحتاج في ذلك الى مشاوره العلماء لانه لم تكامل  
 له الادوات كما تكامل للمجتهد المطلق فهو مجتهد في البعض غير مجتهد في البعض وقد تواتر عن  
 الصحابة والتابعين انهم كانوا اذا بلغهم الحديث يعملون به من غير ان يلاحظوا شرطاً وبعد  
 المائتين ظهر فيهم انه ذهب المجتهدين بأعيانهم وقل من كان لا يعتمد على مذهب مجتهد بعينه وكان  
 هذا هو الواجب في ذلك الزمان وسبب ذلك ان المشتغل بالفقه لا يخلو عن حالتين احدهما ان  
 يكون اكبرهم معرفة المسائل التي قد اجاب فيها المجتهدون من قبل من ادلتها التفصيلية  
 ونقدتها وتنقيح اخذها وترجيح بعضها على بعض وهذا امر جليل لا يتم له الا امام تأملي به  
 قد كنى معرفة فرش المسائل وايراد الدلائل في كل باب باب فستعين به في ذلك ثم يستقل بانقده  
 والترجيح ولولا هذا الامام صعب عليه ولا معنى لارتكاب امر صعب مع امكان الامر السهل  
 ولابد لهذا المقتدى ان يستحسن شيئاً مما سبق اليه امامه ويستدرك عليه شيئاً فان كان  
 استدراكه اقل من مواقفه عدمن اصحاب الوجوه في المذهب وان كان اكثر لم يعد تفرد  
 وجهها في المذهب وكان مع ذلك منتصباً الى صاحب المذهب في الجمل عتازاً عن تأملي امام آخر في  
 كثير من اصول مذهبه وفروعه ويوجد مثل هذا بعض مجتهدات لم يسبق الجواب فيها اذ الوقائع  
 متتالية والباب مفتوح في اخذها من الكتاب والسنة وآثار السلف من غير اعتماد على امامه  
 وليكنها قليلة بالنسبة الى ما سبق الجواب فيه وهذا هو المجتهد المطلق المنتصب وثانيهما ان يكون  
 اكبرهم معرفة المسائل التي يستغني المستفتون بحالهم بتكلم فيه المتقدمون وحاجته الى امام  
 تأملي به في الاصول الممهدة في كل باب اشده من حاجة الاول لان مسائل الفقه متعاقبة  
 متتابعة فكيف فروعها تنطلق أمهاتها فلا تبدأ هذا بنقد مذهبهم وتنقيح اقوالهم لكان ملتزماً لما  
 لا يطيقه ولا يتفرغ منه طول عمره فلا يسيل له الى باب الا ان يحصل النظر فيما سبق فيه ويتفرغ  
 للتفريع وقد يوجد مثل هذا استدراك على امامه بالكتاب والسنة وآثار السلف والقياس  
 وليكنها قليلة بالنسبة الى موافقاته وهذا هو المجتهد في المذهب واما الحالة الثالثة وهي ان يتفرغ  
 جهده الاولى معرفة اولية ما سبق اليه ثم يتفرغ جهده ثانياً في التفريع على ما اختاره  
 واستحسنه فهي حالة بعيدة غير واقعة بعد العهد عن زمان الوحي واحتياج كل عالم في كثير مما  
 لا بد له في علمه الى من مضى من روايات الاحاديث على تشعب متونها وطرقها ومعرفة مراتب  
 الرجال ومراتب صحة الحديث وضعفه وجع ما اختلفت من الاحاديث والآثار والتمهيد لما اخذ  
 الفقه منها ومن معرفة غريب اللغة واصول الفقه ومن رواية المسائل التي سبقت التكلم فيها  
 من المتقدمين مع كثرتها جادوتها واختلافها ومن توجيه افكاره في غير تلك الروايات  
 وعرضها على الادلة فلان انقده عمره في ذلك كيف يوفي حتى التفريع بعد ذلك والنفس

الإنسانية وإن كانت زكية لها حكم معلوم تعجز عما وراءه وأما كل هذا مبسرا للطرز الاول  
من المجتهدين حين كل الهدى قريبا والعلوم غير متشعبة على اقل من تبسّر ذلك ايضا الانفوس قليلة  
وهم مع ذلك كانوا مقبدين بمشايخهم معتمدين عليهم ولكن لكثرة تصرفاتهم في العلم صاروا  
مستقلين وبالجملة فالنذهب المجتهدين سر الهمة الله تعالى العلماء ونعمهم عليه من حيث يشعرون  
اولا يشعرون ومن شواهد ما ذكرناه كلام الفقيه ابن زياد الشافعي الجني في فتاواه حيث  
سئل عن مسئلتين اجاب فيهما بالبقيني بخلاف مذهب الشافعي فقال في الجواب انك لا تعرف  
نوجبه كلام البقيني ما لم تعرف درجته في العلم فانه امام مجتهد مطلق منتسب غير مستقل من اهل  
التخريج والترجيح واعني بالمنتسب له اختيار وترجيح مخالف للراجع في مذهب الامام  
الذي ينتسب اليه وهذا حال كثير من جهابذة اكابر اصحاب الشافعي من المتقدمين والمتأخرين  
وسبأ في ذكرهم وترتيب درجاتهم ومن ظلم البقيني في سلك المجتهدين المطلقين المنتسبين  
تلميذه الولي ابو زرعة فقال قلت مرة لشيخنا الامام البقيني ما تقصير الشيخ في الدين السبكي  
عن الاجتهاد وقد استكمل اليه وكيف يقلد قال ولم اذكره هو اي شيخه البقيني استحياء منه  
لما اردت ان ارتب على ذلك فكنت قلقت فاعندى ان الامتناع من ذلك اللواطئ التي قدرت  
للفقههاء على المذاهب الاربعة وان من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك وحرم ولاية  
القضاء وامتنع الناس من استفتاءه ونسب اليه البدعة فقبس ووافقي على ذلك انتهى قلت اما انا  
فلا اعتقد ان المانع لهم من الاجتهاد ما اشار اليه حاشا من نصيبهم العلي عن ذلك وان يتركوا الاجتهاد  
مع قدرتهم عليه افرض القضاء او الاسباب هذا ما لا يجوز لاحد ان يعتقد فيه وقد تقدم ان  
الراجع عند الجمهور وجوب الاجتهاد في مثل ذلك كيف ساء لولئ نسيبتهم الى ذلك ونسبة البقيني  
الى موافقته على ذلك ومثقال الجلال السيوطي في شرح التنبيه في باب الطلاق ما افظه وما وقع  
للائمة من الاختلاف من تغير الاجتهاد فيصحون في كل موضع ما ادى اليه اجتهادهم في ذلك  
الوقت وقد كان المصنف يعني صاحب التنبيه من الاجتهاد بالمثل الذي لا ينكر وصرح غير واحد  
من الائمة بانه وابن الصباغ وامام الحرمين والغزالي بغير اربعة الاجتهاد المطلق وما وقع في فتاوى  
ابن الصلاح من انهم بغير اربعة الاجتهاد في المذهب دون المطلق فخراده انهم كانت لهم درجة  
الاجتهاد المنتسبون المستقل وان المطلق كما قرره هو في كتابه آداب الفقيه والنووي في شرح  
المهذب نوعان مستقل وقد تقدم من رأس الاربع ما نة فلم يمكن وجوده ومنتسب وهو باق الى ان  
تأثي اشراط الساعة الكبرى ولا يجوز انقطاعه شرعا لانه فرض كفاية ومتى قصر اهل عصر  
حتى تركوه انما كلهم وعصا باسرهم كما صرح به الاصحاب منهم الماوردي والروبا في  
البحر والبقوي في التهذيب وغيرهم ولا يتأدى هذا الفرض بالاجتهاد المقيد كما صرح به ابن  
الصلاح والنووي في شرح المهذب والمسئلة مبسوط في كتابنا المسمى بالرد على من اخطا في  
الارض وجهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ولا يفرج هؤلاء عن الاجتهاد المطلق المنتسب من

كونهم شافعية كما صرح به النووي وابن الصلاح في الطبقات وبعه ابن السبكي ولهذا استغفروا  
 في المذهب كتابا فتاوى وادعوا ولوا ولوا وظائف الشافعية كما ولي المصنف وابن الصباغ بتدريس  
 النظامية ببغداد وولي امام الحرمين والغزالي تدريس النظامية بتيما بور وولي ابن عبد السلام  
 الجليسية والقاهرة بالقاهرة وولي ابن دقيق العيد الصلاة الجاورية للشافعية واما ما نال الشافعي  
 رضي الله عنه والفاضلية والكاملية وغير ذلك امامين بلغ رتبة الاجتهاد المستقل فانه يخرج  
 بذلك عن كونه شافعيًا ولا ينقل اقواله في كتب المذهب ولا اعلم احدا بلغ هذه الرتبة من  
 الاصحاب الا ابا جعفر بن جرير الطبري فانه كان شافعيًا ثم استقل بمذهب ولما قال  
 الرافعي وغيره ولا يعد تفرده وجهًا في المذهب انتهى وهي عندي احسن مما سلكه الولي ابو زرعة  
 رضي الله عنه الا ان كلامه يقتضي ان ابن جرير لا يعد شافعيًا وهو مردود فقد قال الرافعي  
 في اول كتاب الزكاة من الشرح تفردا بن جرير لا يعد وجهًا في مذهبه وان كان معدودًا في  
 طبقات اصحاب الشافعي قال النووي في التهذيب ذكره ابو عاصم العبادي في الفقه الشافعية  
 فقال هو من افراد علمنا وتأخذ فقه الشافعي على الربيع المرادي والحسن الزعفراني انتهى  
 ومعنى انتسابه الى الشافعي انه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الادلة وترتيب بعضها  
 على بعض ووافق اجتهاده واذا خالف احيا بالميال بالخالفه ولم يخرج عن طريقته الا في مسائل  
 وذلك لا يصدق في دخوله في مذهب الشافعي ومن هذا القبيل محمد بن اسمعيل البخاري فانه  
 معدود في طبقات الشافعية ومن ذكره في طبقات الشافعية الشيخ تاج الدين السبكي وقال انه  
 فقهه بالحمدي والحميدي فقهه بالشافعي واستدل شيخنا العلامة على ادخال البخاري في  
 الشافعية بذكره في طبقاتهم وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له وذكر الشيخ تاج الدين  
 السبكي في طبقاته ما لفظه كل يخرج اطلقه المخرج اطلاقا فظهر ان ذلك المخرج ان كان ممن يوجب  
 عليه المذهب والتقليد كالشيخ ابي حامد والفقهاء من المذهب وان كان ممن يكثر خروجه  
 كالمحدثين الاربعه يعني محمد بن جرير ومحمد بن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن المنذر  
 فلا يعد امامًا لمزبي وبعده ابن شريح فبين الدرجتين لم يخرجوا خروجه المحدثين ولم يتقيدوا به قيد  
 العراقيين والخراسانيين انتهى وذكر السبكي في طبقاته الشيخ ابا الحسن الاشعري امام اهل السنة  
 والجماعة وقال انه معدود من الشافعية فانه فقهه بالشافعي اسحق المروزي انتهى قول ابن  
 زياد ومن شواهد ما ذكره ايضا ما في كتاب الانوار حيث قال والمنسوبون الى مذهب الشافعي  
 وابي حنيفة ومالك واحمد اصناف احدها العوام وتقليدهم للشافعي متفرع على تقليد المنتسب  
 الثاني بالاعوان الى رتبة الاجتهاد والجهت لا يقلد مجتهدا وانما ينسبون اليه لجرهم على طريقته  
 في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا  
 درجة الاجتهاد لكنهم وفقوا على اصول الامام وحكوا من قياس ما لم يجدوه منصوبًا على ما نص  
 عليه وهو لا يقلدون له وكذا من يأخذ بقولهم من العوام والمشهور وانهم لا يقلدون في انفسهم

لانهم مقلدون انتهى كلام الانوار فان قلت كيف يكون شيء واحد غير واجب في زمان واجبا في  
 زمان آخر مع ان الشرع واحد فليس قولك لم يكن الاقتصار بالمجتهد المستقل واجبا ثم صار واجبا  
 الاقوال متناقضا متافيا قلت الواجب الاصل هو ان يكون في الامن من يعرف الاحكام الفرعية  
 من ادلتها التفصيلية اجمع على ذلك اهل الحق ومقدمة الواجب واجبة فاذا كان الواجب طرق  
 متعددة وجب تحصيل طريق من تلك الطرق من غير تعيين واذا تعين له طريق واحد وجب ذلك  
 الطريق بمخصوصه كما اذا كان الرجل في محصة شديدة يخاف منها الهلاك وكان يدفع محصته طرق  
 من شراء الطعام والتقاط الفراء كمن الصحراء واصطادا ما ينقوت به وجب تحصيل شيء من  
 هذه الطرق لاعلى التعيين فاذا وقع في مكان ليس هنالك صيد ولا فوا كوجب عليه بذل المال في  
 شراء الطعام وكذلك كان للسلف طرق في تحصيل هذا الواجب وكان الواجب تحصيل طريق  
 من تلك الطرق لاعلى التعيين ثم اندت تلك الطرق الا طريق واحد فوجب ذلك الطريق  
 بمخصوصه وكان السلف لا يكتبون الحديث ثم صار يؤمن هذا كتابة الحديث واجبة لان رواية  
 الحديث لا سبيل لها اليوم الا بعرفه هذه الكتب وكان السلف لا يتعلمون بالتحق واللقه وكان  
 لسائرهم عربيا لا يحتاجون الى هذه الفنون ثم صار يؤمن هذا معرفة اللغة العربية واجبة لبعده  
 العهد عن العرب الاول وشواهد ما نحن فيه كثيرة جدا وعلى هذا يعني ان القياس وجوب التقليد  
 لا امام بعينه فانه قد يكون واجبا وقد لا يكون واجبا فاذا كان انسان جاهل في بلاد الهند او بلاد  
 ما وراء النهر وليس هنالك عالم شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ولا كتاب من كتب هذه المذاهب وجب  
 عليه ان يخلد للمذاهب اى حنفية ويهرم عليه ان يخرج من مذهب لانه جئت بخلق رقة  
 الشريعة فويل سدا هملا بخلاف ما اذا كان في الحرم فانه متيسر له هناك معرفة جميع  
 المذاهب ولا يكفيه ان يأخذ بالظن من غير ثقة ولا ان يأخذ من السنة العوام ولا ان يأخذ من  
 كتاب غير مشهور كما ذكر كل ذلك في التهرات في شرح كنز الدقائق واعلم ان المجتهد المطلق من  
 جمع خمسة من العلوم قال النووي في المنهاج وشرط القاضي مسلم مكلف حرز كرم عدل مبيع  
 بصير ناطق كف مجتهد هو ان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة وطامه وبمجملة  
 ومبينة وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال ريادة قوة وضعفا  
 ولسان العرب لغة ونحوها واقوال العلماء من الصحابة ومن بعدهم اجماعا واختلافا والقياس  
 بأقواحه ثم اعلم ان هذا المجتهد قد يكون مستقلا وقد يكون منتسبا الى المستقل والمستقل من امتاز  
 عن سائر المجتهدين بثلاث خصال كما ترى ذلك في الشافعي ظاهرا احدها ان يشرف في الأصول  
 والقواعد التي يستنبط منها الفقه كما ذكر ذلك في اوائل الام حيث عد صنيع الاوائل في استنباطهم  
 واستدراك عليهم وكما اخبرنا شيخنا ابو طاهر محمد بن ابراهيم المدني عن مشايخه المكيين لشيخ  
 حسين بن علي العجمي والشيخ احمد النخعي عن الشيخ محمد بن العلاء الباهلي عن ابراهيم بن

ابراهيم القاني وعبد الرؤف الطبرلاوي عن الجلال ابي فضل السيوطي عن ابي الفضل المرجاني  
 اجازة عن ابي الفرج العسري عن يونس بن ابراهيم الدبوسي عن ابي الحسن بن البقر عن  
 الفضل بن سهل الاسفرائيني عن الحافظ الحجة ابي بكر احمد بن علي الخطيب اخبارنا ابو نعيم  
 الحافظ حدثنا ابو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب  
 حدثنا ابو حاتم بن الرازي حدثني يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن ادريس الشافعي الاسل  
 قرآن سنة فان لم يكن بقياس عليها واذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وصح الاسناد منه فهو سنة والا جاعا كبر من الخبر المفرد والحديث على ظاهره واذا احتل  
 المعاني فاشبه منها ظاهره ولا يابده واذا تكافأت الاحاديث فاصحها استنادا او لاها وليس المنقطع  
 بشئ ما عدا منقطع ابن السبب ولا يقاس اصل على اصل ولا يقال للاسل لو كيف وانما يقال  
 للقرع لم فاذا صح قياسه على الاصل صح وقامت به الحجة انتهى وثانيها ان يجمع الاحاديث  
 والا ثار فيحصل احكامها وبني لاخذ الفقه منها ويجمع مختلفها وترجيح بعضها على بعض  
 وبين بعض محتملها وذلك قريب من ثلثي علم الشافعي فيما يرى والله اعلم وثالثها ان يفرع  
 التقاريع التي ترد عليه مما لم يسبق بالجواب فيه من القرون المشهود بها بالخبر وبالجملة فيكون  
 كثيرا التصرفات في هذه الخصال فاقطع على اقرانه سابقا في حلية رهبانه مبرزا في ميدانه  
 وخصلته رابعة تلوهها وهي ان ينزل له القبول من السماء فاقبل الى علمه جماعات من العلماء من  
 المفسرين والمحدثين والاصوليين وحفاظ كتب الفقه وبعض على ذلك القبول والاقبال قرون  
 متطاولة حتى يدخل في ذلك في جميع القلوب والجهتد المطلق المنسوب هو المقتدى المسلم في الخصلة  
 الاولى الجارية مجرا في الخصلة الثانية والجهتد في المذهب هو الذي مسلم منه الاولى والثانية  
 وجرى مجرا في التفرع على منهاج تقاريعه ولتضرب لذلك مثلا فنقول كل من تطبى في  
 هذه الازمنة المتأخرة امانا يكون يقتدى بأطباء اليونان او بأطباء الهند فهو بمنزلة المجهتد  
 المستقل ثم ان كان هذا المتطبب قد عرف فنواصير الادوية وانواع الامراض وكيفية ترتيب  
 الاشرى بقوا المعاجين بمقتضى ان تبيسه لذلك من تبيهم حتى صار على يقين من امره من غير تقليد  
 واقتدر على ان يفعل كما فعلوا فاعرف فنواصير العقاقير التي لم يسبق بالتحكم فيها وبيان اسباب  
 الامراض وعلاماتها ومعالجاتها مما لم يرصد السابقون وزاحم الاوائل في بعض ما حكمهم قل  
 ذلك منه او كثر فهو بمنزلة المجهتد المطلق المنسوب وان سلم ذلك منهم من غير يقين كامل وكان  
 اكثرهم توليد الاشرى والمعاجين من تلك القواعد الممهدة كما كثر مطلبى هذه الازمنة  
 المتأخرة فهو بمنزلة المجهتد في المذهب وكذلك كل من نظم الشعر في هذه الازمنة امانا يقتدى  
 في ذلك باشعار العرب بمختار اوزانهم وقوافيهم واساليب قصائدهم او باشعار العجم فهو بمنزلة  
 المجهتد المستقل ثم ان كان هذا الشاعر مختصرا لانواع من الغزل والشبيب والمدح والمجوع والوعظ

وأتى بالعجب العجيب في الاستعارات والبدائع ونحوها مما لم يسبق إلى مثله بل تنبه لذلك من  
 بعض جنائهم فاختار النظر وقاس الشيء بالشيء واقتدر على أن يخترع مجرأ لم يتكلم فيه من  
 قبله واسلو باجديدا كنظم المتنوى والرياض ورعاية الرديف اعني كلمة تامة يعيدها في كل بيت  
 بعد الثانية يفعل كل ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة المجتهد المطلق وان لم يكن مخترعا واعا يتبع  
 طريقهم فقط فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وهكذا الحال في علم التفسير والتصوف وغيرهما من  
 العلوم (فان قلت) ما السبب في ان الاوائل لم يتكلموا في اصول الفقه كثير كلام فلما نشأ الشافعي  
 تكلم فيها كلاما شافيا وافادوا جاد (قلت) سببه ان الاوائل كان يجتمع عند كل واحد منهم  
 احاديث بلده وآثاره ولا يجتمع احاديث البلاد فاذا تعارضت عليه الأدلة في احاديث بلده حكم في  
 ذلك التعارض بنوع من الفراسة بحسب ما يسر له ثم اجتمع في عصر الشافعي احاديث البلاد  
 جميعها فوقع التعارض في احاديث البلاد ومختارات قتهاها من تين مرة فبما بين احاديث بلد  
 واحاديث بلد آخر ومرة في احاديث بلد واحد فيما بينها واقصر كل رجل شيوخه فبارى من  
 الفراسة فانسع الطرف وكثر الشغب وهجم على الناس من كل جانب من الاختلافات ما لم يكن  
 بحساب فيقروا مخبرين مدهوشين لا يستطيعون سيلا حتى جاءهم تأييد من ردهم فأعلم الشافعي  
 قواعد جمع هذه المختلفات وفتح لمن بعده بابا واي باب وانقرض المجتهد المطلق المنتسب في  
 مذهب الامام ابي حنيفة بعد المائة الثالثة وذلك لانه لا يكون الا محدثا جريشا واشتغالهم بعلم  
 الحديث قليل قد عاينوا حديثا وانما كان فيه المجتهدون في المذهب وهذا الاجتهاد اراد من قال  
 ادنى الشروط للمجتهد حفظ المبسوط وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل من كان منهم بهذه  
 المنزلة فانه لا بعد تفرده وجهات في المذهب كابي عمرو المعروف بابن عبد البر والقاضي ابي بكر بن  
 العربي واما مذهب ابي جاد فكان قليلا قديما وحديثا وكن فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة الى ان  
 انقرض في المائة التاسعة واضمحل المذهب في اكثر البلاد اللهم الا ناس قليلون بمصر وبغداد  
 ومنزلة مذهب احمد من مذهب الشافعي بمنزلة مذهب ابي يوسف ومحمد من مذهب ابي حنيفة  
 الان مذهبهم لم يجمع في التدوين مع مذهب الشافعي كما دون مذهبهما مع مذهب ابي حنيفة  
 فلذلك لم يعدا مذهبيا واحدا فيما ترى والله اعلم وليس تدوينه مع مذهبهم تميزا على من تلقاها على  
 وجهيهما واما مذهب الشافعي فاکثر المذاهب مجتهدا وطلقا ومجتهدا في المذهب واکثر المذاهب  
 اصوليا ومتكلميا وافرهما مفسر للقرآن وشارحا للحديث واشدها اسنادا ورواية واوقواها ضبطا  
 لنصوص الامام واشدها تميزا بين اقوال الامام ووجوه الاعجاب واکثرها اعتناء بترجيح بعض  
 الاقوال والوجوه على بعض وكل ذلك لا يخفى على من مارس المذاهب واشتغل بها وكان اوائل  
 اصحابه مجتهدين بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يقلده في جميع مجتهداته حتى نشأ ابن شريح  
 فأسس قواعد التقليد والتعريض ثم جاء اصحابه بمشونه في سبيله وينسجون حل منواله ولذلك بعد  
 من المجتهدين على راس المساتين والله اعلم ولا يخفى عليه ايضا ان مادة مذهب الشافعي من



الاحاديث والآثار مدونة مشهورة مخدومة ولم يتفق مثل ذلك في مذهب غيره من مادة مذهبه كتاب الموطأ وهو وان كان متقدما على الشافعي فان الشافعي بنى عليه مذهبه وصحيح البخاري وصحيح مسلم وكتب ابى داود والترمذي وابن ماجه والدارمي ثم مسند الشافعي وسنن النسائي وسنن الدارقطني وسنن البيهقي وشرح السنة للبخاري اما البخاري فانه وان كان منتسبا الى الشافعي موافقا له في كثير من الفقه فقد خالفه ايضا في كثير ولذلك لا يعد ما تفرد به من مذهب الشافعي واما ابو داود والترمذي فهما مجتهدان منتسبان الى اجد واسحق وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما تروى والله اعلم واما مسلم والعباس الاصم جامع مسند الشافعي والذين ذكرناهم بعده فهم متفردون لمذهب الشافعي يناضلون دونه واذا اسطغت بما ذكرناه انضج عندك ان من حاد مذهب الشافعي يكون محروما عن مذهب الاجتهاد المطلق وان علم الحديث وقد ادى ان ينصح لمن لم يتطفل على الشافعي واصحابه رضى الله تعالى عنهم  
وكن طقيلهم على ادب \* فلا ترى شافعا سوى الادب

باب كناية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة

ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا عما لا وحدث فيهم امور منها الجدل والخلاف في علم الفقه وتقصيله على ما ذكره الغزالي انه لما اقترض عهد الخلفاء الراشدين المهديين افضت الخلافه الى قوم قولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والاحكام فاضطروا الى الاستعانة بالفقهاء والى استصحابهم في جميع احوالهم وقد كان بقي من العلماء من هو مستعز على الفرار الاول ولازم صف الدين فكانوا اذا طلبوا رها بوا واعرضوا فرأى اهل تلك الاعمار غير العلماء واقبال الائمة عليهم مع اعراضهم فاشترىوا العلم فوصلوا الى نيل العز ودرك الجاه فاصبح الفقهاء بعد ان كانوا مطلوبين طالبين وبعد ان كانوا اعزة بالاعراض عن السلاطين اذلة الاقبال عليهم الامن وفقه الله وقد كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام واكثروا القول والقييل والايراد والجواب وتمهيد طريق الجدال وقمع ذلك منهم بموقع من قبل ان كان من الصدور والملوك من مالت نفسه الى المناظرة في الفقه وبيان الاولى من مذهب الشافعي وابى حنيفة فترك الناس الكلام وفنون العلم واقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وابى حنيفة على الخصوص وتساهلوا في الخلاف مع مالت التوسيعان واوجد بن حنبل وغيرهم وزعموا ان غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير علل المذاهب وتمهيد اصول الفتاوى واكثروا فيها التصانيف في الاستنباطات ورتبوا فيها انواع المجادلات والتصنيفات وهم مستعزرون عليه الى الآن لسانا ندري ما الذي قدر الله تعالى فيها بعد ما من الاعصار اتمى حاصله واعلم اني وجدت اكثرهم يزعمون ان بناء الخلاف بين ابى حنيفة والشافعي على هذه الاصول المذكورة في كتاب البرزوقي ونحوه وانما الحق ان اكثرها اصول مخترعة على قولهم وعندى ان المسئلة القائلة بان الخاص مبين ولا يلحقه البيان وان الزيادة نسخ وان العام قطعي كالخاص

وان لا ترجح بكثرة الرواة وأنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسلب الرأى ولا عبرة  
بمفهوم الشرط والوصف اصلا وان موجب الامر هو الوجوب البتة وامثال ذلك اصول مخرجة  
على كلام الانسنة وانها لا تصح بها رواية عن ابي حنيفة وصاحبيه وأنه ليست المحافظة عليها  
والتكلف في جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين في استنباطهم كما يفعله البرزوى وغيره  
الحق من المحافظة على خلافها والجواب عنهم ما يرد عليه مثاله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه  
البيان وخرجه من صنيع الاوائل في قوله تعالى واسجدواواذكعواوقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وحيث لم يقولوا بفرضية  
الاطمئنان ولم يجعلوا الحديث بانالآية فورد عليهم صنيعهم في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم  
ومسحه صلى الله عليه وآله وسلم على ناصيته حيث جعلوه بياناً لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا  
الآية وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا الایة وقوله تعالى حتى تسكح زوجا غيره ومالقه  
من البيان بعد ذلك فكلفوا للجواب كما هو مذكور في كتبهم وانهم اصلوا ان العام قطعي  
كالخاص وخرجوا من صنيع الاوائل في قوله تعالى فاقروا ما ينسر من القرآن وقوله صلى الله  
عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب حيث لم يجعلوه مخصصاً في قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
فما سقت العينون العشر الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فبا دون خمسة اوسق  
صدقة حيث لم يتخصه به ونحو ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى فاستبسر من الهدى وانما  
هو الشاة فافوقه بيان النبي صلى الله عليه وسلم فكلفوا في الجواب وكذلك اصلوا ان لا عبرة  
بمفهوم الشرط والوصف وخرجوا من صنيعهم في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الآية ثم  
ورد عليهم كثير من صنائعهم كقوله صلى الله عليه وسلم في الابل السائمة زكاة فكلفوا في الجواب  
واصلوا انه لا يجب العمل في حديث غير الفقيه اذا انسلبه باب الرأى وخرجه من صنيعهم  
في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث التمهقة وحديث عدم فساد الصوم بالاكل ناسيا  
فكلفوا في الجواب وامثال ما ذكرنا كثير لا يحق على المتبصع ومن لم يتبع لا تنكفه الاطالة  
فضلا عن الاشارة وبكيفية دليل على هذا قول المحققين في مسئلة لا يجب العمل بحديث من  
اشتهر بالضبط والعدل التدون المتقه اذا انسلب الرأى كحديث المصراة ان هذا مذهب عيسى  
ابن ابان واختاره كثير من المتأخرين وذهب الكرخي وتبعه كثير من العلماء الى عدم اشتراط  
فقه الراوى لتقديم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان  
خبر الواحد مقدم على القياس الا ترى انهم عملوا بخبر ابي هريرة رضي الله عنه في الصائم اذا اكل  
او شرب ناسيا وان كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لولا الرواية لقلت بالقياس  
ويرشدك ايضا اختلافهم في كثير من التخریجات اخذوا من صنائعهم ورد بعضهم على بعض  
ووجدت بعضهم يزعم ان جميع ما يوجد في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضعيفة  
فهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه ولا يفرق بين القول المخرج وبين ما هو قول في

الحقيقة ولا يحصل معنى قولهم على تخريج السكرشي كذا وعلى تخريج الطحاوي كذا ولا يعين  
 بين قولهم قال ابو حنيفة كذا وبين قولهم جواب المسئلة على قول ابي حنيفة وعلى اصل ابي  
 حنيفة كذا ولا يصحى الى ما قاله المحققون من الخلفين كابن الهمام وابن نجيم في مسئلة العشر في  
 العشر ومسئلة اشتراط البعد من الماء ميلافى التيم واما طهمان ذلك من تخريجات الاصحاب  
 وليس مذهبنا فى الحقيقة ووجدت بعضهم زعم ان بناء المذهب على هذه المحاورات الحداية  
 المذكورة فى مبسوط السرخسي والهداية والتبيين ونحو ذلك ولا يعلم ان اول من اظهر ذلك فيهم  
 المعزى لقوليس عليه بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك لما خرون توسعا وتشعيذا لاذهان الطالبين  
 اول غير ذلك والله اعلم وهذه الشبهات والشكوك ينحل كثير منها بما عهدناه فى هذا الكتاب  
 ووجدت بعضهم زعم ان هناك فرقتين لاثالثهما الظاهريه واهل الراى وان كل من فاس  
 واستنبط فهو من اهل الراى كلا بل ليس المراد بالراى نفس الفهم والعقل فان ذلك لا ينفل من  
 احد من العلماء ولا الراى الذى لا يعتمد على سنة اصلا فانه لا يتحمله مسلم البتة ولا القدرة على  
 الاستنباط والقياس فان احدا واسحق بن الشافعى ايضا ليسوا من اهل الراى بالاتفاق وهم  
 يستنبطون وقيسون بل المراد من اهل الراى قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين  
 او بين جمهورهم الى التخرج على اصل رجل من المتقدمين وكان اكثر امرهم جل النظر على  
 الظاهر والراى اصل من الاصول دون تتبع الاحاديث والآثار والظاهري من لا يقول  
 بالقياس ولا بآثار الصعابة والتابعين كذا ودوا بن حزم وبنهما المحققون من اهل السنة كاحد  
 واسحق منها انهم اطمانوا بالتقليد ودب التقليد فى صدورهم ديب الخلق وهم لا يشعرون وكان  
 سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فاهم لما وقعت فيهم المراجعة فى الفتوى كان كل من  
 افقى شئ نوقض فى فتواه ورد عليه فلم ينقطع الكلام الا بالمصير الى تصريح رجل من المتقدمين  
 فى المسئلة وايضا جوار القضية فان القضية لما جارا اكثرهم ولم يكونوا امتناء لم يقبل منهم الامالا  
 يرب العامة فيه ويكون شأ أقدر قليل من قبل وايضا جعل رؤس الناس واستفتاء الناس من  
 لا علم له بالحديث ولا طريق التخرج كما ترى ذلك ظاهرا فى اكثر المتأخرين وقدينه عليه  
 ابن الهمام وغيره وفى ذلك الوقت سمي غير المهتد قتيها وفى ذلك الوقت بقوا على التعصب والحق  
 ان اكثر صور الخلاف بين الفقهاء لاسما فى المسائل التى ظهر فيها اقوال الصعابة فى الجانبين  
 كتكبيرات الشربى وتكبيرات العيدين ونكاح المحرم وتهدابن عباس وابن مسعود  
 والاختفاء بالسهملة وآمين والاشطاف والاثار فى الاقامة ونحو ذلك انما هو فى ترجيح احد  
 القولين وكان السلف لا يختلفون فى اصل المشروعية وانما كان خلافهم فى اولى الامرين  
 وتظهر اختلاف القراء فى وجوه القراءات وقد علوا كثير من هذا الباب بان الصعابة  
 مختلفون وانهم جميعا على الهدى ولذلك لم يرل العلماء يجوزون فتاوى المفتين فى المسائل  
 الاجتهادية ويسلمون قضاء القضية ويعملون فى بعض الاحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى ائمة

المذاهب في هذه المواضع الا وهم يصححون القول ويبينون الخلاف بقول احدهم هذا احوط  
وهذا هو المختار وهذا احب الي ويقول ما بلغنا الا ذلك وهذا اكثر في المبسوط وآثار محمد رجه  
الله تعالى وكلام الشافعي ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم فتأملوا الخلاف  
وثبتوا على مختار انتمهم والذي يروى عن السلف من تأكيدهم الاخذ بمذهب اصحابهم وان  
لا يخرج منها بحال فان ذلك لا مرجح لي فان كل انسان يحب ما هو مختار واصحابه وقومه حتى في  
الزى والمطامع اولصوله ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الاسباب فظن البعض تعصبا  
دينيا حاشاهم من ذلك وقد كان في الصعابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة ومنهم من  
لا يقرأها ومنهم من يجهز بها ومنهم من لا يجهز بها ومنهم من كان يفتي في الفجر ومنهم من  
لا يفتي في الفجر ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء ومنهم من لا يتوضأ من ذلك  
ومنهم من يتوضأ من مس الذكرو مس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من  
يتوضأ مما منه النار ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من اكل اللحم الا بل ومنهم  
من لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه  
والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف ائمة المدينة من المالكية وغيرهم وان كانوا  
لا يقرؤن البسملة لاسرا ولا جهرا وصلى الرشيد اماما وقد احتجهم فمسلى الامام ابو يوسف  
خلفه ولم يعد وكان افتاء الامام مالك بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد بن حنبل يرى الوضوء  
من الرعاف والحجامة فقبل له فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل يصلي خلفه  
فقال كعب لا يصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب وروى ان ابا يوسف ومحمد كانا  
يكبران في العيدين تكبير ابن عباس لان هارون الرشيد كان يحب تكبير حده وصلى الشافعي  
رجه الله تعالى المصباح فرى من مقبرة ابي حنيفة رجه الله تعالى فلم يفت تأدبامعه وقال  
ايضار بما نهى الله تعالى الى مذهب اهل العراق وقال مالك رجه الله تعالى للمنصور وهارون  
الرشيد ما ذكرنا عنه سابقا وفي البرازية عن الامام الثاني وهو ابو يوسف رجه الله تعالى انه  
صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود دفارة ميتة في بئر الحمام  
فقال اذا نأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا انتهى ومنها ان اقبل  
اكثرهم على التعمقات في كل فن فنهض من زعمهم انه يؤسس علم اسماء الرجال ومعرفة مراتب  
الجرح والتعديل ثم خرج من ذلك الى التاريخ فقدمه وحديثه ومنهم من تفحص عن نوادر  
الاخبار وغرائبها وان دخلت في حد الموضوع ومنهم من اكثر القيل والقال في اصول الفقه  
واستنبط كل اصحابه قواعد جديدة واورد فاستقصى واجاب مقتضى وعرف وقسم فعرر  
وطول الكلام تارة وتارة اخرى اختصر ومنهم من ذهب بفرض الصور المستبعدة التي من  
حقها ان لا يتعرض لها عاقل وسحب العمومات والاعمال من كلام المخرجين فن دونهم مما  
لا يرتضى استماعه عالم ولا جاهل وقتته هذا الجدال والخلاف والتعقير قريية من الفتنة الاولى

حين تشاجروا في الملك واتصركم كل رجل لمصاحبه فكما اعتقت تلك ملكا عضونا ووقائع مما  
 عيافا كذلك اعتقت هذه جهلا واختلاطا وشكوكا وروما ملها من ارجاء فتشأت بعدهم قرون  
 على التقليد الصرف لا يعيرون الحق من الباطل ولا الجدل من الاستنباط فالفقيه يومئذ هو  
 الثرثار المتشدق الذي حفظ اقوال الفقهاء قويا وضعفها من غير تمييز وسردها بشقشة  
 شذوية والمحدث من عدا الاحاديث صحيحها وسقيها وهرأها كهراء الامماء بقوة لحية  
 ولا اقول ذلك كليا مطردا فان الله طائفة من عباده لا يضرهم من خذلهم وهم  
 حجة الله في ارضه وان قلوبهم يأت قرن بعد ذلك الا وهو اكثر قسمة واوفر  
 تقليدا واشد انزاعا للامانة من صدور الناس حتى اطمأنوا  
 بترك الخوض في امر الدين وبان يقولوا لا يوجدنا آباءنا على  
 امة وانا على آثارهم مقتدون والى الله المشتكى  
 وهو المستعان وبه الثقة وعليه التكلان  
 وهذا آخر ما اردنا ابراده في هذه  
 الرسالة المسماة بالانصاف في بيان  
 اسباب الاختلاف والحمد لله  
 تعالى اولا وآخره  
 وظاهر اوباطنا

﴿ نمت ﴾



رسالة عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد

تأليف شاه ولي الله الدهلوي

المعروف سنة ١١٨٠

رحمه الله

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا الى العرب والعجم ليستضيؤا به في الظلمات وينال بسببه معالي المقامات من كل اهل عوالمهم واشهد ان لا اله الا الله وحده وان محمدا عبده ورسوله الذي لا نبى بعده صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وبارك وسلم في وبعده فيقول العبد الضعيف المقتدر الى رحمة ربه الكريم صلى الله عليه وآله بن عبد الرحيم صانه الله تعالى عما شانه واصلح باله وحاله وشانه هذه رسالة في سميتها عقدا لجيد في احكام الاجتهاد والتقليد في جلتي على تحريرها سؤال بعض الاحباب عن مسائل مهمة في ذلك الباب

### في باب بيان حقيقة الاجتهاد وشرطه واقسامه

حقيقة الاجتهاد على ما يفهم من كلام العلماء استفراغ الجهد في ادراك الاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية الراجعة كلياتها الى اربعة اقسام الكتاب والسنة والاجماع والقياس ويفهم من هذا انه اعلم من ان يكون استفراغا في ادراك حكم ما سبق التكلم فيه من العلماء السابقين او لا واقفهم في ذلك واختلف ومن ان يكون ذلك باعانة البعض في التنبه على صور المسائل والتنبه على مأخذ الاحكام من الادلة التفصيلية او بغیراعانة منه فانظن فيمن كان موافقا لشيخه في اكثر المسائل لكنه يعرف لكل حكم دليلا ويضمن تقيه بذلك الدليل وهو على بصيرة من امره انه ليس بمجتهد ظن فاسد وكذلك ما ظن من ان المجتهد لا يوجد في هذه الازمنة اعتمادا على الفطن الاول بناء على فاسد وشرطه انه لا بد له ان يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام ومواقع الاجماع وشرائط القياس وكيفية النظر وعلم العربية والناسخ والمنسوخ وحال الرواة ولا حاجة الى الكلام والفقه قال الغزالي انما يحصل الاجتهاد في زماننا بما رسة الفقه وهي طريق تحصيل الدراية في هذا الزمان ولم يكن الطريق في زمن الصحابة رضي الله عنهم ذلك قلت هذا اشارة الى ان الاجتهاد المطلق المنتسب لا يتم الا بمعرفة تصوص المجتهد المستقل وكذلك لا بد للقتل من معرفة كلام من مضى من الصحابة والتابعين وتبعهم في ابواب الفقه وهذا الذي ذكرناه من شرط الاجتهاد مبسوط في كتب الاصول ولا بأس ان يورد كلام البغوي في هذا الموضع قال البغوي والمجتهد من جمع خمسة انواع من العلم علم كتاب الله عز وجل وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واقل من علماء السلف من اجابهم واختلفا فهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة اذ لم يجد صريحا في نص كتاب او سنة



او اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب الماسنوخ والمحمل والمفصل والخاص والعام  
 والحكم والمتشابه والكرهية والتحريم والاباحة والتدب والوجوب ويعرف من السنة هذه  
 الاشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والسند والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب  
 وترتيب الكتاب على السنة حتى لو وجد حديثا لا يوافق ظاهره الكتاب يمتدئ الى وجه محمله  
 فان السنة بيان الكتاب ولا تخالفه وانما يجب معرفة ما ورد منها في احكام الشرع دون ما عداها  
 من القصص والاخبار والمواظ وكذا يجب ان يعرف من علم اللغة ما اتى في كتاب او سنة في  
 امور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب وينبغي ان يتخرج فيها بحيث يفهم على مرام  
 كلام العرب فلا يبدل على المراد من اختلاف المحال والاحوال لان الخطاب ورد بلسان العرب  
 فمن لم يعرف لا يقف على مراد الشارع ويعرف اقوال الصعابة والتباس في الاحكام ومغظم  
 فتاوى فقهاء الامة حتى لا يقع حكمه بخلاف الاقوال لم يكون فيه خرق الاجماع واذا عرف من  
 كل من هذه الانواع معظمه فهو جتهد مجتهد ولا يشترط معرفة جميعها بحيث لا يشغله شيء  
 منها واذا لم يعرف نوعا من هذه الانواع فبطله التقليد وان كان متبعه في مذهب واحد من آحاد  
 ائمة السلف فلا يجوز له قلدا لقضاء ولا ترسدا للفتيا واذا جاع هذه العلوم وكان مجابا للاهواء  
 والبسدة مدرعا بالورع مختزعا عن السكبان غير مصر على الصغائر جازله ان يتقلد القضاء  
 ويتصرف في الشرع بالاجتهاد والفتوى ويجب على من لم يجمع هذه الشرائط تقليده فيما بين له  
 من الحوادث انتهى كلام البغوي وقد صرح الرافعي والنووي وغيرهما بمن لا يخصص كثرة ان  
 المجتهد المطلق الذي مر تفسيره على قسمين منقل ومنسب يظهر من كلامهم ان المستقل  
 يتنازع غير ثلاث خصال احداها التصرف في الاصول التي عليها بناء مجتهداته وثانيها  
 تتبع الايات والاحاديث والآثار لمعرفة الاحكام التي يسبق بالجواب فيها واختيار بعض الادلة  
 المتعارضة على بعض ويان الرابع من محملاته والنتيجة لما اخذ الاحكام من تلك الادلة والذي  
 نرى والله اعلم ان ذلك ثلثا علم الشافعي رحمه الله تعالى والثالثة الكلام في المسائل التي لم يسبق  
 بالجواب فيها اخذ من تلك الادلة والمنسب من سلم اصول شيخه واستعان بكلامه كثيرا في تتبع  
 الادلة والنتيجة للأخذ وهو مع ذلك متيقن بالاحكام من قبل ادلتها قادر على استنباط المسائل  
 منها قل ذلك منه او اكثر وانما تشترط الامور المذكورة في المجتهد المطلق واما الذي هو دونه في  
 المرتبة فهو مجتهد في المذهب وهو مقلد لامامه فيما ظهر فيه نصه لكنه يعرف قواعد امامه وما  
 بنى عليه مذهبه فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامامه نصا اجتهد فيها على مذهبه وخرجها من اقواله  
 وعلى متواله ودونته في المرتبة مجتهد الفتيا وهو المتبحر في مذهب امامه المتمكن من ترجيح  
 قول على آخر ووجه من وجوه الاصحاب على آخر والله اعلم

باب في بيان اختلاف المجتهدين

اختلفوا في تصوير المجتهدين في المسائل الفرعية التي لا قاطع فيها هل كل مجتهد فيها مصيب او

المصيب فيها واحد قال بالاول الشيخ ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر وابو يوسف ومحمد  
ابن الحسن وابن شريح ونقل عن جمهور المتكلمين من الاشاعرة والمعتزلة وفي كتاب الخراج  
لابي يوسف اشارات الى ذلك تنارب التصريح وبالثاني قال جمهور الفقهاء ونقل عن الائمة  
الاربعة وقال ابن السمعاني في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي قال البيضاوي في المنهاج  
اختلف في صواب المجتهدين بناء على الخلاف في ان لكل صورة حكما معينا عليه دليل تطعي او  
ظني والمختار ما صح عن الشافعي ان في الحادثة حكما معينا عليه امانة من وجدها اصاب ومن  
قددها اخطأ ولم يأثم لان الاجتهاد مسبوق بالدلالة لانه طلبها والدلالة متأخرة عن الحكم فلو تحقق  
الاجتهاد ان لاجمع التقيضان ولانه قال عليه الصلاة والسلام من اصاب فله اجران ومن اخطأ  
فله اجر واحد قيل لو تعين الحكم فالمخالف لم يحكم بما انزل الله فيفسق لقوله تعالى ومن لم يحكم  
بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون قلنا امر بالحكم بما ظنه وان اخطأ الحكم بما انزل الله قيل  
لولا مصوب الجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب ابو بكر رضي الله عنه زيد قلنا لم يجر قوله  
المبطل والمخطئ ليس يبطل انتهى كلام البيضاوي \* قوله لكل صورة حكم الخ قلنا حكم على  
التقيب بلا دليل قوله ما صح عن الشافعي ان في الحادثة الخ قلنا معناه في كل حادثة قول هو وافق  
بالاسول واقعد في طرق الاجتهاد وعليه امانة ظاهرة من دلائل الاجتهاد ومن وجدها اصاب  
ومن قددها فقد اخطأ ولم يأثم وذلك لانه نص في اوائل الام بان العالم اذا قال العالم اخطأت فعناه  
اخطأت المسلك السديد الذي ينبغي للعلماء ان يسلكوه وبطل ذلك ومثله بامثال كثيرة او معناه  
اذا كان في المسئلة خبر الواحد فقد اصاب من وجده وخطأ من قدده وهذا ايضا مبسوط في الام  
قوله لان الاجتهاد مسبوق الى آخره قلنا تعبدنا الله تعالى بان نعمل ما يؤدى اليه اجتهادنا فطلب  
الذي نعمله اجالا لنحيط به تفصيلا قوله لاجمع التقيضان قلنا هو كخصال الكفارة كل  
واحد منها واجب وليس بواجب قوله من اصاب فله اجران قلنا هذا عليكم لان الحكم لان الخطأ  
الذي يوجب الاجر لا يكون معصية فلا بد ان يكونا حكيمين لله تعالى احدهما افضل من الآخر  
كالعزيمة والرخصة او هذا في القضاء ولا بد ان يتحقق في الخارج ما قول المدعي او المنكر  
قوله امر بالحكم بما ظنه الخ قلنا اعتراف بمقصودنا قوله والمخطئ ليس يبطل قلنا لما لم يكن  
مبطلا لم يكن مخالفا للحق لان كل مخالف للحق مبطل وماذا بعد الحق الا الضلال والحق ان  
ما نسب الى الائمة الاربعة قول مخرج من بعض نصريجاتهم وليس نصابهم وانه لا خلاف  
للائمة في تصوير المجتهدين فيما خبر فيه نصابا واجامعا كالقراءات السبع وصيغ الادعية والوزن  
سبع ونوع واحد عشرة فكذلك لا ينبغي ان يخالفوا فيما خبر فيه دلائل الحق ان الاختلاف  
اربعة اقسام احدها ما تعين فيه الحق قطعا ويجب ان ينقض خلافا لانه باطل شيئا وثانيها ما تعين  
فيه الحق بغالب الرأي وخلافه باطل قلنا وثالثها ما كان كلا طرفي الخلاف مخيرا فيه بالقطع  
ورابعها ما كان كلا طرفي الخلاف مخيرا فيه بغالب الرأي تفصيل ذلك انه ان كانت المسئلة مما

ينقض فيها قضاء القاضي بان يكون فيها نص صحيح فيها معروف من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل اجتهاد خلافه فهو باطل نعم بما عذر بجهل نصه صلى الله عليه وسلم الى ان يبلغ وتقوم الحجة وان كان الاجتهاد في معرفة واقعة قد وقعت ثم اشبهه الحال مثل موت زيد وحياته فلا جرم ان الحق واحد نعم بما عذر المخطئ باجتهاده وان كان الاجتهاد في امر فوض الى محرم الاجتهاد وكان المأخذ ان متقار بين وليس واحد منهما بعيدا عن الاذهان جدا بحيث يرى ان صاحبه مقصر قد خرج من عرف الناس وعادتهم فالجتهاد ان مصيبان مثل رجلين قيل لكل واحد منهما أعط كل فقير وجده درهمان مالي قال كيف اعرف انه فقير قيل اذا اجتهدت في تتبع قرائن الفقر ثم اتاك الشك انه فقير فأعطه فاختلفا في رجل قال احدهما هو فقير وقال الآخر لا والمأخذ ان متقاربان يسوغ الاخذ بهما فهما مصيبان لانه ما دار الحكم الا على من يقع في تحريمه انه فقير وقد وقع في تحريمه ذلك من غير قصير ظاهر بخلاف ما اذا اعطى تاجرا كبيرا له خدم وحشم فان القائل بفقره بعدم مقصرا ولا يسوغ الاخذ بالشبهة التي ذهب اليها فهنا مقامان احدهما انه فقير في الحقيقة ام لا ولا شبهة ان الحق فيه واحد وان التقيضين لا يجتمعان والثاني ان من اعطى غير الفقير على ظن فقره هل هو مطيع ام لا ولا شبهة انه مطيع نعم من وافق ظنه الحقيقة قد نال حظا وافرا وان كان الاجتهاد في اختيار ما خير فيه كحرف القرآن وصيغ الادعية وكذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على وجوه تسهيل على الناس مع كونها كلها حاوية لاصل المصلحة فالجتهاد ان مصيبان فهذا كله بين لا ينبغي لاحد ان يتوقف فيه ومواضع الاختلاف بين الفقههاء ومعلمها امور احدها ان يكون واحد قد بلغه الحديث والآخر لم يبلغه والمصيب ههنا متعين والثاني ان يكون عند كل واحد احاديث وآثار متخالفة وقد اجتهد في تطبيق بعضها ببعض او ترجيع بعضها على بعض فادى اجتهاده الى حكم فجاء الاختلاف من هذا القبيل والثالث ان يختلفوا في تفسير الالفاظ المستعملة وحدودها الجامعة المانعة او معرفة اركان الشيء وشروطه من قبيل السير والحدف ونحو ذلك المنطوق وصدق ما وصف وصفا عاما على هذه الصورة الخاصة او انطباق الكليات على جزئياتها ونحو ذلك فادى اجتهاد كل واحد الى مذهب والرابع ان يختلفوا في المسائل الاصولية ويتفرع عليه الاختلاف في الفروع والاجتهاد ان في هذه الانقسام مصيبان اذا كان مأخذاهما متقاربين بالمعنى الذي ذكرنا الحق ان المسائل المذكورة في كتب اصول الفقه على قسمين قسم هو من باب تتبع لغة العرب كالخاص والعام والنص والظاهر ومثله كشل قول القوي هذا الاسم نكرة وذلك معرفة وهذا علم وذلك اسم جنس والفاعل مرفوع والمفعول منصوب وليس في هذا القسم كثير اختلاف وقسم هو من باب تقرير الذهن الى ما يفعله العاقل بسليقته تفصيله الى ان اذا القيت الى عاقل كتابا عتقنا قد تغير بعض حروفه وامرته بقرائه فانه لا بد اذا اشبهه عليه شيء يتبع القرائن ويتحرى الصواب ويرى بما يختلف عاقلان في مثل ذلك واذا عاقل طر بقا كيف يتبع الدلائل

و يشتمل عن المصالح ويختار الأرجح والأقل شراً وكذلك الأول لما ورد عليهم أحاديث  
مختلفة أجالوا قداح ظاهرها في ذلك فافضى اجتهدوا إلى الحكم على بعضها بالنسخ وتطبيق بعضها  
ببعض وترجيح بعضها على بعض وكذلك لما ورد عليهم مسائل لم يكن السلف تكلموا فيها أخذوا  
الظنير بالظنير واستنبطوا العلل وبالجملة فكانت لهم صنائع اندفعوا إليها بسليقتهم المخالفة فيهم كما  
يندفع العاقل في أمرين له فإراد قوم أن يسردوا صنائعهم التي ذكروها وتفقت عقول الخلف  
أو أشاروا إليها في ضمن كلامهم وأخرجت من مسائلهم وأن لم يذكروها وتلفت عقول الخلف  
أكثر صنائعهم بالقبول لما جيلوا عليه من السليقة في مثل ذلك ثم صارت أموراً مسلمة فيما  
بينهم وعلى قياس ذلك لما أفرغوا جهدهم في رواية الحديث ومعرفة الصحيح من السقيم  
والمستفيض من الغريب ومعرفة أحوال الرواة جرحا وتعديلاً وكتابة كتب الحديث  
وتصحيحها جسروا في تلك الميادين بسليقتهم المخالفة في عقولهم ثم جاء قوم آخرون وبعولوا  
صنائعهم تلك كليات مدونة وهيئة فائدة جليلة هي أن من شرط العمل بمثل هذه المقدمات الكلية  
أن لا تكون الصورة الجزئية التي يقع فيها الكلام مما سبق إلى العقلاء فيها ضد حكم الكليات لأنه  
كثيراً ما يكون هنالك قرائن خاصة تفيد غير حكم الكليات وأصل الجدل هو اتباع الكليات  
وأثبت حكم قد قضى العقل الصراح بخلافه لخصوص المقام كما إذا رأيت حجراً أو أقيمت أنه حجر  
فجاء الجدل فقال الشيء أعما يعرف باللون والشكل ونحوهما وهذه الصورة قد تشابه الأشياء فيها  
فقص ذلك الإقنين بأمر كلي ولا يعلم المسكين أن اليقين الحاصل في هذه الصورة الخاصة أكبر من  
اتباع الكليات فإياك أن تغرك أقوالهم عن صريح السنة والاختلاف في هذا القسم راجع إلى  
التحرى وسكون القلب وبالجملة الاختلاف في أكثر أصول الفقه راجع إلى التحرى وأطمئنان  
القلب بمشاهدة القرائن وقد أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن التكليف راجع إلى  
ما يؤدى إليه التحرى في مواضع من كلامه منها قوله صلى الله عليه وسلم فطركم يوم تفطرون  
وأضعاكم يوم تضحون قال الخطابي معنى الحديث أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سيده  
الاجتهاد فلأن قوم ما اجتهدوا قبلهم برؤا الحلال الأبعد ثلاثين فلم يفتروا وأخى استوفوا العدد ثم ثبت  
عندهم أن الشهر كان تسعاً وعشرين فإن صومهم وفطرهم ماضى ولا شيء عليهم من وزر أو عتب  
وكذلك في الحج إذا اضطر يوم عرفته فإنه ليس عليهم إعادته وبجزمهم أضاعهم ذلك وإنما هذا  
تخفيف من الله سبحانه ورقيق بعباده ومنها قوله الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا  
اجتهد فخطأ فله أجر واحد وكل من استغنى عن نصوص الشارع وقفاً أو يحصل عنده قاعدة كلية وهي  
أن الشارع قد ضبط أنواع البر من الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرهما  
أباحت الملل عليه بأهواء الضبط فشرع لها الركن وشروطها وأبوا وضع لها مكرهات ومفصلات  
وجواز وشيع القول في هذا حق الإشاع ثم لم يسعته عن تلك الأركان وغير ما يحدود جامعة  
مانعة كثير بحث وكلمات عن أحكام جزئية تتعلق بتلك الأركان والشروط وغير هذا حالها

على ما يفهمون في نفوسهم من الالفاظ المستعملة وارشدتهم الى رد الجزئيات نحو الكلمات ولم  
يرد على ذلك اللهم الا في مسائل قليلة لاسباب طارئة من لحاج القوم ونحوه فشرع غسل الاعضاء  
الاربعة في الوضوء ثم لم يجد الغسل مجدا جامع مانع يعرف به ان ذلك داخل في حقيقته ام لا وان  
اسالة الماء داخله فيها ام لا ولم يقسم الماء الى مطلق ومقيد ولم يبين احكام البرؤا وقد روي نحوها  
وهذه المسائل كلها كثيرة الوقوع لا يتصور عدم وقوعها في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ولما  
سأله السائل في قصة بئر ضاعة وحديث القلدين لم يزد على الرد الى ما يفهمونه من اللفظ وخذلوه  
فيما بينهم ولهذا المعنى قال سفيان الثوري ما وجدنا في امر الماء الاسمة ولماسأله امرأة عن  
الثوب يصيبه دم الحيضة لم يرد على ان قال حبه ثم اقرصه ثم انضجه ثم صلى فيه فلم يأت بأكثر  
مما عندهم وامر استقبال القبلة ولم يعلمنا طريق معرفة القبلة وقد كانت الصحابة سافرون  
ويجهلون في امر القبلة وكانت لهم حاجة شديدة الى معرفة طريق الاجتهاد فهذا كله تفويضه  
مثل ذلك الى رأيهم وهكذا اكثر فتاواه صلى الله عليه وآله وسلم كالاجتناب على منصف لبيب  
وقد فهمنا من تتبع احكامه انه راعى في ترك التعمق وعدم الاكتراث من وجوه الضبط مصلحة  
عظيمة وهي ان هذه المسائل ترجع الى حقائق تستعمل في العرف على اجمالها ولا يعرف حدها  
الجامع المانع الا بعسر ورجحان عند اقامة الحد الى التميز بين المشككين باحكام وضوابط  
يخرجون باقامتها ثم ان ضبطت وفسرت لا يمكن تفسيرها بالاجتهاد مثلها وهم جرافيتسلسل  
الامر او يقف في بعض ما هناك الى التفويض على رأي المبتلى به والحقائق الاخرى ليست باحق  
من الاولى في التفويض الى المبتلى فلاجل هذه المصلحة فوض الحقائق اول مرة الى رأيهم ولم  
يشدد فيها يختلفون حين كان الاختلاف في امر فوض اليهم وله في ذلك مسامحة فلم يعنف على عمرو بن  
العاص فيما فهم من قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة من جواز اتيهم للجنب اذا خاف على  
نفسه من البرد ولم يعنف على عمر بن الخطاب فيما فهم من تأويل اول ما سئل النساء انه في لمس المرأة  
لا الجنابة فبقيت مسألة الجنب غير مذكورة فنبغى ان لا يتيهم الجنب اصلا اخرج النساء عن  
طارق ان رجلا جنب فلم يصل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اجبت فأجنب رجلا  
قيمه صلى فأتاه فقال نحو ما قال لا خراصت انتهى ولم يعنف على احدهم من اخر صلاة الهصر او  
اداه في وقتها حين كانوا جميعا على تأويل من قوله لا تصلوا العصر الا في بني قريظة وبالجدة في احاط  
بجواب الكلام علم انه صلى الله عليه وآله وسلم فوض الامر في تلك الحقائق المستعملة في العرف على  
اجالها وكذا في تطبيق بعضها ببعض الى افهامهم ونظيره تفويض الفقهاء كثيرا من الاحكام الى  
تحرر المبتلى وعادته فلا عتف على احدهم المختلفين عندهم ونظيره ايضا ما اجعت عليه الامة  
من الاجتهاد في القبلة عند القيم وترك العتف على واحد في ادى تحريره اليه ونظيره هذه المصلحة  
ما ذكره اهل المناظرة من الاصطلاح على ترك البحث عن مقدمات الدلائل لئلا يلزم انتشار  
البحث فن عرف هذه المسئلة كلها علم ان اكثر صور الاجتهاد يكون الحق فيها دارا في جانب

الاختلاف وان في الامر سعة وان اليبس على شيء واحد والجزم بنفي المخالف ليس بشيء وان استنباط حدودها ان كان من باب تقرير اليقين الى ما يفهمه كل احد من اهل اللسان فاعانة على العلم وان كان بعيدا من الازدهان وتغير الشكل بمقدمات مخترعة فعبثي ان يكون شرعا جديدا وان الصحيح ما قاله الامام عز الدين بن عبد السلام ولقد افلح من قام بما اجعوا على وجوبه واجتنب ما اجعوا على تحريمه واستباح ما اجعوا على اباحته وفعل ما اجعوا على استحبابه واجتنب ما اجعوا على كراهته ومن اخذ بما اختلفوا فيه فله حالان احدهما ان يكون المختلف فيه مما ينقض الحكم به فهذا الاسيل الى التقليد فيه لانه خطأ محض وما حكم فيه بالنقض الا لكونه خطأ بعيدا من نفس الشرع ومأخذه ورعاية حكمه الثانية ان يكون مما لا ينقض الحكم به فلا بأس بفعله ولا يتركه اذا قلنا فيه بعض العلماء لان الناس لم يزلوا على ذلك يألون من اتفق من العلماء من غير تعقيب مذهب ولا انكار على احد من السائين اني ان ظهرت هذه المذاهب وتمنعوا بها من المقلدين فان احدهم يتبع امامه مع عدم مذهب عن الادلة مقلدا لله فيها قال فكانه نبي ارسل اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به احد من اولي الابواب انتهى وقال من قلدا اماما من الائمة ثم اراد تليده غيره فهل له ذلك فيه خلاف والمختار التفصيل فان كان المذهب الذي اراد الانتقال اليه مما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال الى حكم يجب نقضه فانه لم يجب نقضه الا بطلانه وان كان المأخذ ان متقار بين جازا التقليد والانتقال لان الناس لم يزلوا ومن الصحابة رضي الله عنهم اني ان ظهرت المذاهب الاربعه يقدون من اتفق من العلماء من غير تسكير من احدهم يعتبر انكاره ولو كان ذلك باطلا لا نكروه والله اعلم بالصواب انتهى واذا تحقق عندك ما بيناه علمت ان كل حكم يتكلم فيه المجتهد باجتهاده منسوب الى صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام اما الى لفظه او الى علمه مأخوذة من لفظه واذا كان الامر على ذلك ففي كل اجتهاد مقامان احدهما ان صاحب الشرع هل اراد بكلامه هذا المعنى او غيره وهل نصب هذه العلة مدارا في نفسه حين ما تكلم بالحكم المنصوص عليه او لا فان كان التصويب بالنظر الى هذا المقام فأحد المجتهدين لالعبته مصيب دون الآخر وثانيهما ان من جملة احكام الشرع انه صلى الله عليه وآله وسلم عهد الى امته صريحا او دلالة انه متى اختلف عليهم نصوصه او اختلف عليهم معاني نص من نصوصه فهم ما أمروا بالاجتهاد واستقراغ الطائفة في معرفة ما هو الحق من ذلك فاذا تعين عند مجتهد شيء من ذلك وجب عليه اتباعه كما عهد اليهم انه متى اشته عليهم القبلة في الليلة الظلماء يجب عليهم ان يتحروا ويصاوا الى جهة وقع تحريم عليها فهذا حكم علقه الشرع بوجود التحرر كعلق وجوب الصلاة بالوقت وكعلق تكليف الصبي بباوغيه فان كان البحث بالنظر الى هذا المقام نظر فان كانت المسئلة مما ينقض فيه اجتهاد المجتهد فأجتهاده باطل قطعا وان كان فيها حديث صحيح وقد حكم بخلافه فأجتهاده باطل ظنا وان كان المجتهد ان جميعا لسل كما ينبغي لهما ان يسلكاه ولم يخالف احدا بصحيحا ولا

اخر اينقص اجتهاد القاضى والمفتى فى خلافه فهما جميعا على الحق وهذا والله اعلم

باب تأكيدهم الاخذ بهذه المذاهب الاربعه والتشديد فى تركها والخروج عنها

اعلم ان فى الاخذ بهذه المذاهب الاربعه مصلحة عظيمة وفى الاعراض عنها كالمفسدة كبيرة  
نحن نبين ذلك بوجوه احدها ان الامة اجتمعت على ان يعتمدوا على السلف فى معرفة الشريعة  
فالتابعون اعتمدوا فى ذلك على الصحابة وتبع التابعين اعتمدوا على التابعين وهكذا فى كل طبقة  
اعتمد العلماء على من قبلهم والعقل يدل على حسن ذلك لان الشريعة لا تعرف الا بالنقل  
والاستنباط والنقل لا يستقيم الا بان تأخذ كل طبقة بمن قبلها بالاتصال ولا بد فى الاستنباط  
ان يعرف مذاهب المتقدمين لتلاخروج من اقوالهم فيخرجوا الاجماع وينبى عليها ويستعين  
فى ذلك بمن سبقه لان جميع الصناعات كالصرف والتعوى والطب والشعر والحداثة  
والتجارة والصياغة لم يتيسر لاحد الا بعلمه او غير ذلك نادر بعلمه لم يقع وان كان جائزا  
فى العقل واذا تعين الاعتماد على اقوال السلف فلا بد من ان تكون اقوالهم التى يعتمد عليها  
مروية بالاسناد الصحيح او مدونة فى كتب مشهورة وان تكون مخدومة بان يبين الراجح  
من مختلفاتها ويخصص عمومها فى بعض المواضع ويقيد مطلقها فى بعض المواضع ويجمع  
المختلف منها ويبين علل احكامها والا لم يصح الاعتماد عليها وليس مذهب فى  
هذه الازمنة الاخرة بهذه الصفة الا هذه المذاهب الاربعه اللهم الامم المذاهب الامامية والزيدية  
وهم اهل البدعة لا يجوز الاعتماد على اقوالهم وثانيها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اتبعوا السواد الاعظم ولما اندرست المذاهب الحققة الا هذه الاربعه كان اتباعها اتباعا  
للسواد الاعظم والخروج عنها خروجا عن السواد الاعظم وثالثها ان الزمان لما طال وبعد  
العهد وضعت الامانات لم يجز ان يعتمد على اقوال علماء السوء من القضاة الجورة والمفتين  
التابعين لاهوائهم حتى يشبوا ما يقولون الى بعض من اشتهر من السلف بالصدق والديانة  
والامانة اما صريحها ودلالة وحفظ قوله ذلك ولا على قول من لا ندري هل جمع شروط الاجتهاد  
اولا فاذا رأينا العلماء المحققين فى مذاهب السلف عسى ان يصدقوا فى تحريجاتهم على اقوالهم  
واستنباطهم من الكتاب والسنة واما اذالم زمنهم ذلك فهيات وهذا المعنى الذى اشار اليه عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه حيث قال يهدم الاسلام جدال المناقق بالكتاب وابن مسعود حديث  
قال من كان متبعا فليتبع من مضى فاذهب اليه ابن حزم حيث قال التقليد حرام ولا يهل لاحد  
ان يأخذ قول احد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابرهان لقوله تعالى اتبعوا ما نزل اليكم  
من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما نزل الله قالوا بل نتبع  
ما افينا عليه آباءنا قال تعالى ما دخلتم لم يقلد ففسر عبادى الذين يستمعون القول فيتبعون  
احسنه اولئك الذين هدامهم الله واولئكم هم اولو الالباب وقال تعالى فان تازعتم فى شئ فردوه

الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فلم يبع الله تعالى الرء عند التنازع الى احد دون القرآن والسنة وحرّم بذلك الرء عند التنازع الى قول قائل لانه غير القرآن والسنة وقد صح اجاع الصحابة كلهم اولهم عن آخرهم واجماع التابعين اولهم عن آخرهم واجماع التابعين اولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من ان يقصد احد الى قول انسان منهم او بمن قبلهم فيأخذوه كله فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابى خيفة اوجيع اقوال مالك اوجيع اقوال الشافعى اوجيع اقوال احمد رجمهم الله ولا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول غيره ولم يعقد على ما جاء فى القرآن والسنة غير صارف ذلك الى قول انسان بعينه انه قد خالف اجاع الامة كلها اولها عن آخرها يقيّن الاشكال فيه وانه لا يجد لنفسه سلفا ولا اماما في جميع الاعصار المحمودة الثلاثة فقد اتبع غير سبيل المؤمنين نعوذ بالله من هذه المنزلة و ايضا فان هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم فقد خالفهم من قبلهم و ايضا لما الذى جعل رجلا من هؤلاء او من غيرهم اولى بان يقلد من عمر بن الخطاب او على بن ابى طالب او ابن مسعود او ابن عمر او ابن عباس رضى الله عنهم وعاثه رضى الله عنهم االم المؤمنين فلو ساغ التقليد لكان كل واحد من هؤلاء احق بان يتبع من غيره انتهى اغما يتم فيه من له ضرب من الاجتهاد ولو فى مسألة واحدة وفيمن ظهر عليه ظهورا بان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بكذا او نهى عن كذا وانه ليس بمسوخ اما بان يتبع الاحاديث واقوال الخالف والموافق فى المسئلة فلا يجد لها نسخا او بان يرى جافغيرا من المتبحرين فى العلم يذنبون اليه ويرى الخالف له لا يحتاج الى قياس او استنباط او نحو ذلك فحينئذ لا سبب لخالفه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم الانفاق خفى اوجح جلى وهذا هو الذى اشار اليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال ومن العجب العجيب ان الفقهاء المقلدين يقف احدهم على ضعف ما اخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك يظده فيه ويرك من شهاد الكتاب والسنة والاقية الصحيحة لذمهم جودا على تقليد امامه بل يتحمل لدفع ظاهر الكتاب والسنة وبأولها بالآل و بلاد البعيدة الباطلة فضلا عن مقلده وقال لم يرل الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تنقييد بمذهب ولا انكار على احد من السائلين الى ان ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين فان احدهم يتبع امامه مع بعد مذهبه عن الادلة متقلدا له فيما قال كانه نبي ارسل وهذا تأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به احد من اولى الالباب وقال الامام ابو شامة ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب امامه ويعتقد فى كل مسألة محجة ما كان اقرب الى دلالة الكتاب والسنة المحكمة وذلك سهل عليه اذا كان اتقن معظم العلوم المقدمة وليجنب التعصب ونظر فى طرائق الخلاف فانها مضية للزمان ولصفوه مكثرة فقد صح عن الشافعى انه نهى عن تقليده وغيره قال صاحبه المزنى فى اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعى رجه الله ومن معنى قوله لا ذر به على من اراد مع اعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لذميه ويحاط لنفسه اى مع اعلامى من



اراد علم الشافعي نهي الشافعي عن تقليده وتقليد غيره انتهى وفيه من يكون عاميا او يقلد راجلا من  
 الفقهاء بعينه يرى انه يتبع من مثله الخطأ وان ما قاله هو الصواب البتة واضع في قلبه ان لا يترك  
 تقليده وان ظهر الدليل على خلافه وذلك ما رواه الترمذي عن عدي بن حاتم انه قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ اتخذوا الحبارهم وروى عنهم انهم ارباب من دون الله قال انهم لم يكونوا  
 يعبدونهم ولكنهم كانوا اذا احوالهم شيئا استحلوه واذا حرموا عليهم شيئا حرموه وفيه من  
 لا يجوز ان يستفتي الحنفي متلفعا شافعيا وبالعكس ولا يجوز ان يستفتي الحنفي بامام شافعي مثلا  
 فان هذا خلاف اجماع القرون الاولى ونافض الصحابة والتابعين وليس محله فيه لا يدين  
 الا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتقد خلا لا الا ما حله الله ورسوله ولا حراما الا ما حرمه  
 الله ورسوله لكن المالم يكن له علم بما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا طريق الجمع بين  
 المخلفات من كلامه ولا طريق الاستنباط من كلامه اتبع عالمنا شاذ على انه مصيب فيما يقول  
 وبقي ظاهره متبع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر خلاف ما ظنه اقطع من  
 ساعته من غير جدال ولا اصرار فهذا كيف ينكوه احد مع ان الاستفتاء بزل بين المسلمين  
 من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا فرق بين ان يستفتي هذا دائما او يستفتي هذا حينئذ بعد  
 أن يكون مجمعا على ما ذكرناه كيف لا ولم يؤمن بغيره ايا كان انه اوحى الله اليه الفقه وفرض  
 علينا طاعته وانه معصوم فان اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا انه عالم بكتاب الله وسنة رسوله فلا  
 يخاف قوله امان ان يكون من صريح الكتاب والسنة او مستنبطا منهما بنحو من الاستنباط او  
 عرف بالقرائن ان الحكم في صورة ما منوط بعلة كذا او اطمأن قلبه بتلك المعرفة فغاس غير  
 المنصوص على المنصوص فكانه يقول ظننت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا  
 وجدت هذه العلة فالحكم غم هكذا والمقيس مندرج في هذا العموم فهذا ايضا معز والى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم ولكن في طريقه ظنون ولو لا ذلك لما قلدهم مؤمن المجتهد فان بلغنا  
 حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه  
 وتركنا حديثه واتبعنا ذلك النخمين فن اظلم منا وعذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين

### باب اختلاف الناس في الاخذ بهذه المذاهب الاربعة وما يجب عليهم من ذلك

اعلم ان الناس في الاخذ بهذه المذاهب على اربعة منازل ولكل قوم حد لا يجوز ان يتعدوه احدها  
 مرتبة المجتهد المطلق المنتسب الى صاحب مذهب من تلك المذاهب وثانيها مرتبة المخرج وهو  
 المجتهد في المذهب وثالثها مرتبة المتبحر في المذهب الذي حفظ المذهب واقتنه وهو يقتضي عا  
 اتقن وحفظ من مذهب ابيه ورابعها المقلد الصرف الذي يستفتي علماء المذاهب ويعمل  
 على قواهم وكتب القوم مشحونة بشروط كل منزل واحكامه الا ان من الناس من لا يميز بين  
 المنازل فيعجظ في تلك الاحكام ويظنها متناقضة فاردنا ان نجعل لكل منزل فصلا ونشير الى احكام

## كل منزل على حدة

فصل في المجتهد المطلق المنتسب **✽** وقد قدمنا شرطه فلا نعيده وحاصل كل ذلك انه جامع بين علم الحديث والفقه المروى عن اصحابه واصل الفقه كحال كبار العلماء من الشافعية وهم وان كانوا كثيرين في انفسهم لكنهم اقلون بالنظر الى المنازل الاخرى وحاصل صنعهم على ما استقر بنا من كلامهم ان تعرض المسائل المنقولة عن مالك والشافعي والى خليفته والثوري وغيرهم رضى الله عنهم من المجتهدين المقبولة مذهبهم وقتا واهم على موطن مالك والصحيحين ثم على احاديث الترمذي والى داود فإى مسألة وافقتها السنة نصا او اشارة اخذوا بها وعولوا عليها والى مسألة خالفها السنة مخالفة صريحة ردوها وتركوا العمل بها والى مسألة اختلفت فيها الاحاديث والآثار اجتهدوا في تطبيق بعضها ببعض اما بجعل المفسر قاضيا على المذهب وتنزيل كل حديث على صورة او غير ذلك فان كانت من باب السنن والآداب فالكل سنة وان كانت من باب الحلال والحرام او من باب القضاء واختلفت فيها الصحابة والتابعون والمجتهدون جعلوها على قولين أو على اقوال ولم ينسكروا على احد فيها اخذ منها ورواها في الامر سعة اذا كان يشهد بالحديث والآثار لكل جانب ثم استقر فواجب دهم في معرفة الاولى والارجح اما بقوة الرواية او بعمل اكثر الصحابة او كونه مذهب جمهور المجتهدين او موافقا للقياس كقائل نظر انه ثم عملوا بذلك الاقوى من غير تنكير على احد من اخذ بالقول الآخر فان لم يجدوا في المسئلة حديثا من ينسك الطبقين اجالوا فادح نظرهم في شواهد اقوالهم من آثار الطبقة الثالثة من كتب الحديث والى ما يفهم من كلامهم من الدليل والتعليل فاذا اطمان خاطر بشئ اخذوا به فان لم يطعن بشئ مما ذكره واطمان بغيره وكانت المسئلة مما ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولم يسبق فيه اجماع وقام عندهم الدليل الصريح فالقوله مستعين بالله متوكلين عليه وهذا باب نادر الوقوع صعب المرتقى يحتنبون مزالقه اشدا اجتناب وان لم يقم عندهم دليل صريح اتبعوا السواد الاعظم والى مسألة ليس فيها صريح او تعليل صحيح من السلف استقر غوا الاجتهاد في طلب نص او اشارة او اجماع من الكتاب والسنة واثر من الصحابة والتابعين فان وجدوا فالقوله وليس عندهم ان يقلدوا علما واحدا في كل مقال اطمانت به نفوسهم اولوا وان كنت في ريب مما ذكرنا فليكن بكتب البيهقي وكتاب معالم السنن وشرح السنة للبغوي فهذه طريقة المحققين من فقهاء الحديث وقليل ما هم وهم غير اقل هامة من اهل الحديث الذين لا يقولون بالقياس ولا الاجماع وغير المتقدمين من اصحاب الحديث من لم يلتفتوا الى اقوال المجتهدين اصلا ولكنهم اشبه الناس باصحاب الحديث لانهم صنعوا في اقوال المجتهدين ما صنع اولئك في مسائل الصحابة والتابعين **✽** فصل في المجتهد في المذهب وفيه مسائل **✽** مسألة اعلم ان الواجب على المجتهد في المذهب ان يحصل من السنن والآثار ما يجتزئه من مخالفة الحديث الصحيح واتفاق السلف ومن دلائل الفقه ما يستدل به على معرفة مأخذ اصحابه في اقوالهم وهو معنى ما في الفتاوى السراجية

لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف آقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس  
 فان عرف آقاويل العلماء ولم يعرف مذهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين  
 يتخذ مذهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل  
 الحكاية وان كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا جائز في قول فلان وفي قول  
 فلان لا يجوز وليس له ان يختار فيجيب بقول بعضهم مالم يعرف حججهم وفي الفصول العمادية في  
 الفصل الاول وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يحل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكي ما يحفظ  
 من اقوال الفقهاء وعن ابي يوسف وزفر وعافية بن زيد انهم قالوا لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا  
 مالم يعلم من اين قلنا وفيها ايضا عن بعضهم قالوا وان الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلمذ  
 للفقوى حتى يمتد الى له لان كثيرا من المسائل اجاب عنها اصحابنا على عادة اهل بلدتهم ومعاملاتهم  
 فينبغي لكل مفتي ان ينظر الى عادة اهل بلده وزمانه فلا يخالف الشريعة في عمدة الاحكام من  
 المحيط فاما اهل الاجتهاد فهم من يكون عالما بالكتاب والسنة والاثر ووجه الفقه ومن انطانية  
 نقل عن بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة الناسخ والمنسوخ والحكم والمؤول  
 والعلم بعادات الناس وعرفهم في السراجية قبل ادنى الشروط للاجتهاد حفظ المبسوط ذكر  
 هذه الرواية في خزنة المفتين اقول هذه العبارات معناها الفرق بين المفتي الذي هو صاحب  
 تخريج وبين المفتي الذي متبحر في مذهب اصحابه يفتي على سبيل الحكاية لا على سبيل الاجتهاد  
**(مسألة ٢)** اعلم ان القاعدة عند مفتي الفقهاء ان المسائل على اربعة اقسام قسم تقرر في ظاهر  
 المذهب وحكمه ان يقبلوه على كل حال واثبت الاصول او خالفته ولذلك ترى صاحب الهداية  
 وغيره يشككون ببيان الفرق في مسائل التجنيس وقسم هو رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله  
 وصاحبه وحكمه ان لا يقبلوه الا اذا وافق الاصول وكفى في الهداية ونحوهما من تصحيح لبعض  
 الروايات الشاذة بحال الدليل وقسم هو تخريج من المتأخرين اتفق عليه جمهور الاصحاب وحكمه  
 ان يعرضه المفتي على الاصول والنظائر من كلام السلف فان وجد موافقا لها اخذ به والا تركه  
 في خزنة الروايات فهذا عن بستان الفقيه ابي الليث في باب الاخذ عن الثقات ولوان رجلا سمع  
 حديثا او سمع مقالة فان لم يكن القائل ثقة فلا يسمعه ان قيل منه الا ان يكون قولاً يوافق الاصول  
 فيجوز العمل به والا فلا وكذا لو وجد حديثا مذكوراً او مسألة فان كان موافقا للاصول جاز ان  
 يعمل به والا فلا وفي البحر الرائق عن ابي الليث قال سئل ابو نصر عن مسألة وردت عليه ما تقول  
 رجلا الله وقعت عندك كتب اربعة كتب ابراهيم بن رستم وآداب القاضي عن الخصاص وكتاب  
 المجرود وكتاب النوادر من جهة هشام هل يجوز لانا ان نفتي منها اولاً وهذه الكتب مجودة عندك  
 فقال ما صحت اصحابنا فذلك علم محبوب مرغوب فيه مرضى به واما القبايا في لا اراى لاحد ان  
 يفتي بشئ لا يفهمه ولا يحتمل فقال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت وانجلت عن

اصحابنا رجوت ان يسع الى الاعتماد عليها في النوازل (مسئلة) اعلم ان المسئلة اذا كانت ذات اختلاف  
 بين ابي حنيفة وصاحبيه فحكمها ان المجتهد في المذهب يختار من اقوالهم ما هو اقوى دليلا واقرى  
 تعديلا وارقى بالناس ولذلك افتى جماعات من علماء الحنفية على قول محمد رحمه الله في طهارة الماء  
 المستعمل وتعلي قوله لما في اول وقت العصر والعشاء وفي جواز المزارعة وكتبهم مشحونة بذلك لا  
 يحتاج الى ايراد النقول وكذلك الحال في مذهب الشافعي رحمه الله في المنهاج وغيره في الفرائض ان  
 اصل المذهب عدم ثوريث ذوى الارحام وقد افتى المتأخرون عند عدم انتظام بيت المال بثوريثهم  
 وقد نقل فقيه اليمن ابن زياد في قواوه مسائل افتى المتأخرون فيها بخلاف المذهب منها اخراج  
 الفلوس من الزكاة المفروضة من التقيدين وعروض التجارة افتى البلقيني بجوازه وقال اعتمد  
 جوازه ولكنه مخالف للمذهب الشافعي رحمه الله وتوسع البلقيني في ذلك البخاري ومنها دفع  
 الزكاة الى الاشراف العلويين افتى الامام نضر الدين الرازي بجوازه في هذه الازمنة حين منعوا  
 سهمهم من بيت المال وضرهم الفقر ومنها بيع النحل في الكورات مع ما فيها من شعع وغيره  
 اجاب البلقيني بالجواز ونقل ابن زياد عن الامام ابن عجيل انه قال ثلاث مسائل في الزكاة يفتي  
 فيها بخلاف المذهب نقل الزكاة ودفع الزكاة الى واحد ودفعها الى احد الاصناف اقول وعندى في  
 ذلك راي وهو ان المفتي في مذهب الشافعي سواء كان مجتهدا في المذهب او متبحرا فيه اذا احتاج في  
 مسئلة الى غير مذهبه فعليه بمذهب احمد رحمه الله فانه اجل اصحاب الشافعي رحمه الله علما وديانة  
 ومذهبه عند التحقيق فرع للمذهب الشافعي رحمه الله ووجهه من وجوهه والله اعلم  
 في فصل في المتبحر في المذهب وهو الحافظ لكتب مذهبه وفيه مسائل في مسئلة من شرطه  
 ان يكون صحيح الفهم عارفا بالعرية واساليب الكلام ومرايا الترجيح متفطنا للمعاني  
 كلامهم لا يفتي عليه غالباً تقييداً ما يكون مطلقاً في الظاهر والمراد منه المقيّد واطلاق  
 ما يكون مقبداً في الظاهر والمراد منه المطلق نبيه على ذلك ابن نجيم في البحر الرائق  
 ويجب عليه ان لا يفتي الا بأحد وجهين اما ان يكون عنده طريق صحيح يعتمد عليه الى امامه  
 او تكون المسئلة في كتاب مشهور تداولته الايدي في النهر الفائق في كتاب القضاء طريق نقل  
 المفتي المقلد عن المجتهد احدا من امان ان يكون له سند اليه واخذه من كتاب معروف تداولته  
 الايدي فهو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر  
 المتواتر او المشهور وهكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض النسخ النواذر في زماننا لا يجل  
 عزوماً فيقال الى محمد ولا الى ابي يوسف رحمه الله لانهم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول نعم اذا  
 وجد النقل عن النواذر مثلاً في كتاب مشهور معروف كالحداية والمبسوط كان ذلك تعويلاً على  
 ذلك الكتاب انتهى وفي فتاوى ائتمية في باب ما يتعلق بالمفتي ان ما يوجد من كلام رجل ومذهبه  
 في كتاب معروف وقد تداولته النسخ فانه جاز لمن نظره ان يقول قال فلان او فلان كذا وان لم

يسمعه من أحد نحو كتب محمد بن الحسن وموطأ مالك رحمهما الله ونحوهما من الكتب المصنفة  
في أصناف العلوم لأن وجود ذلك على هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج  
مثله إلى اسناد (مسئلة) إذا وجد المتبحر في المذهب حديثاً صحيحاً يخالف مذهبه فهل له أن يأخذ  
بالحديث ويترك مذهبه في تلك المسئلة في هذه المسئلة بحث طويل وإطال فيها صاحب خزنة  
الروايات فلا عن دستور المساكين قلن ورد كلامه من ذلك بعينه فان قيل لو كان المقلد غير المجتهد  
عالمًا مستدلاً يعرف قواعد الأصول ومعاني النصوص والأخبار هل يجوز أن يعمل عليها وكيف  
يجوز وقد قيل لا يجوز لغير المجتهد أن يعمل الأعلى روايات مذهبه وفتاوى امامه ولا يشتغل بمعاني  
النصوص والأخبار ويعمل عليها كالعامة قيل هذا في العمى الصرف الجاهل الذي لا يعرف معاني  
النصوص والأحاديث وتأويلاتها أما العالم الذي يعرف النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية  
وثبت عنده صحته من الحديث أو من كتبهم الموثوقة المشهورة المنسوبة له يجوز له أن يعمل عليها  
وان كان مخالفاً لمذهبهم يؤيده قول أبي حنيفة ومحمد والشافعي وأصحابهم رحمهم الله تعالى وقول  
صاحب الهداية في روضة العلماء الزندوستية في فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم سئل  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا قلت قولاً أو كتاباً لله يخالفه قال أتركوا قولي بكتاب الله فبيل إذا  
كان خبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يخالفه قال أتركوا قولي بخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم فبيل إذا كان قول الصحابة يخالفه قال أتركوا قولي بقول الصحابة رضي الله تعالى  
عنه في السنة عند الكلام على الرأفة بسنده قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا قلت  
قولاً أو كتاباً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلاف قولي فيما يصح من حديث النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أولى فلا تقلدوني وتل امام الحرمين في النهاية عن الشافعي رحمه الله تعالى انه قال  
إذا بلغكم خبر صحيح يخالف مذهبي فابعوه واعملوا انه مذهبي وقد صح منصوصاً انه قال إذا  
بلغكم عني مذهب وصح عندكم خبر على مخالفته فاعلموا ان مذهبي موجب الخبر وروى  
الخطيب بإسناده ان الداركي من الشافعية كان يستفتي ورعا يشي بغير مذهب الشافعي وأبي  
حنيفة رحمهما الله تعالى فينبال له هذا يخالف قولهما فيقول ويلكم حدث فلان عن فلان عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا ولاخذنا لحديث أولى من الأخذ بقولهما إذا خفاه وكذا  
يؤيده ما ذكر في الهداية في مسئلة صوم المجتحم لو احتجم وظن ان ذلك يضره ثم اكل  
متمم عليه القضاء والكفارة لأن الظن ما يستدل به دليل شرعي إلا إذا افتاه فقيه بالفساد  
لأن الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث واعتده فكذلك عن محمد رحمه الله تعالى  
لأن قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا ينيل من قول المفتي في الكافي والجمعي أي لا يكون  
أدنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح للأمر بما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم أولى  
وعن أبي يوسف خلاف ذلك لأن على العامي الاقتداء بفتها لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة  
الأحاديث وان عرف تأويله تجنب الكفارة وفي المناوي بالاتفاق وأما الجواب عن قول أبي يوسف

ان للعامي الاقدار الفقهاء فحمول على العامي الصرف الجاهل الذي لا يعرف معنى الاحاديث  
وتأويلاتها لانه اشار اليه بقوله لعدم الاهتداء اى في حقه الى معرفة الاحاديث وكذا قوله  
وان صرف العامي تأويله يجب الكفارة يشير الى ان المراد من العامي غير العالم وفي المجيى  
العامي منسوب الى العامة وهم الجاهل فعلم من هذه الاشارات ان مراد ابي يوسف رحمه الله  
تعالى ايضا من العامي الجاهل الذي لا يعرف معنى النص وتأويله فبما ذكر من قول ابي حنيفة  
والشافعي ومحمد رحمهم الله يندفع قول القائل يجب العمل بالرواية بخلاف النص انتهى ما قلناه  
من خزانة الروايات وفي المسئلة قول آخر وهو انه اذا لم يجمع آلات الاجتهاد لا يجوز له العمل على  
الحديث بخلاف مذهبه لانه لا يدري انه منسوخ او مؤول او محكم محمول على ظاهره ومال الى  
هذا القول ابن الحاجب في مختصره وتأبعه وردبانه ان اراد عدم التيقن بنى هذه الاحتمالات  
فالمجهد ايضا لا يحصل له اليقين بذلك وانما يبنى اكثر امره على غالب الظن وان اراد انه لا يدري ذلك  
بغالب الرأى منعناه في صورة النزاع لان المخرج في المذهب المتنبع لكتب القوم الحافظ من  
الحديث والفقه بجملة سالحة كثير اما يحصل له غالب الظن بان الحديث غير منسوخ ولا مؤول  
بتأويل يجب القول به وانما البحث فيما حصل له ذلك والمختار ههنا هو قول ثالث وما اختاره ابن  
الصلاح وتبعه النووي وصححه قال ابن الصلاح من وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه  
نظر ان كملت له آلة الاجتهاد مطلقا او في ذلك الباب والمسئلة كان له الاستقلال بالعمل به وان لم  
تكمل وشق مخالفة الحديث بعد ان يبحث فلم يجد لها فيه جوابا شافيا عنه فله العمل به ان كان عمل  
به امام مستقل غير الشافعي رحمه الله ويكون هذا عندنا في ترك مذهب امامه جهنا وحسنه التوى  
وقرره **مسئلة** اذا اراد هذا المتبع في المذهب ان يعمل في مسئلة بخلاف مذهب امامه  
مقلدا فيها لامام آخر هل يجوز له ذلك اختلفوا فيه فنهى الفزالي وشرذمة وهو قول ضعيف عند  
الجمهور لان مبناه على ان الانسان يجب عليه ان يأخذ بالدليل فاذا فات ذلك جده له بالدلائل ائنا  
اعتقاد افضلية امامه مقام الدليل فلا يجوز له ان يخرج من مذهبه كالايجوز له ان يخالف  
الدليل الشرعى وردبان اعتقاد افضلية الامام على سائر الائمة مطلقة غير لازم في صحة التقليد  
اجماعا لان الصحابة والتابعين كانوا يعتقدون ان خير هذه الامة ابو بكر ثم عمر رضي الله عنهما  
وكثروا يقلدون في كثير من المسائل غيرهما بخلاف قولهما ولم ينكر على ذلك احد فكان اجماعا  
على ما قلناه واما افضلية قوله في هذه المسئلة فلا سبيل الى معرفتها للقد صرف فلا يجوز ان  
يكون شرطاً للتقليد اذ يلزم ان لا يصح تقليد جمهور المقلدين ولو سلم في مسئلتنا هذه هذا عليكم  
لا لكم لان كثيرا ما طلع على حديث يخالف مذهب امامه او يجوز قياسا قويا يخالف مذهب  
فيعتقد افضلية في تلك المسئلة لغيره وذهب الاكثرون الى جوازه منهم الاملى وابن الحاجب  
وابن الهمام والنوى واتباعه كابن حجر والرملى وجماعات من الحنابلة والمالكية ممن قضى  
ذكر اسمائهم الى الطويل وهو الذى انصف عليه الاتفاق من مفتي المذاهب الاربعة من

المتأخرين واستخرجوه من كلام أوائلهم ولهم رسائل مستقلة في هذه المسئلة إلا أنهم اختلفوا  
 في شرط جوازها فمنهم من قال لا يرجع فيها قدا اتفاقا فافسر ابن الهمام فقال أي عمل به واختلف  
 الشراح في معنى هذه الكلمة فقيل فيما عمل به مخصوصه بأن يقضى تلك الصلوات الواقعة على  
 المذهب الأول مثلا وهو الصحيح الذي لا يتجه غيره عند التحقيق وقيل بجنسه ودربانه ليس  
 اتفاقا بل أكثر ما روي عن السلف هو العمل بخلاف المذهب فيما كانوا يعملون به ومنهم من قال  
 لا يلتقط الرخص فقيل يعني ما سهل عليه ورد بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خيرا اختار  
 أهون الأمرين ما لم يكن انما وقبل ما لا يقويه الدليل بل الدليل الصحيح الصريح قام بخلافه مثل  
 المتعة والصرف وهذا وجه وجبه وجد في كتاب التخليص في تخريج احاديث الرافعي للحافظ  
 ابن حجر العسقلاني في كتاب النكاح منه نقل عن الحاكم في كتاب علوم الحديث باسناده  
 الى الاوزاعي قال يجنب او يترك من قول اهل الحجاز خمس ومن قول اهل العراق خمس من  
 اقوال اهل الحجاز استماع الملاهي والمتعة واثان النساء في ادبارهن والصرف والجمع بين الصلاتين  
 بغير عذر ومن قول اهل العراق شرب النبيذ وتأخير العصر حتى يكون ظل الشيء اربعة امثاله  
 ولأجمة الا في سبعة اصهاروا الفرار من الزحف والا كل بعد الفجر في رمضان ثم قال ابن حجر  
 وروي عبد الرزاق عن معمر بن رجلا اخذ بقول اهل المدينة في استماع الغناء (١) واثان النساء  
 في ادبارهن وبقول اهل مكة في المتعة والصرف وبقول اهل الكوفة في المكر كان  
 شرع باد الله ومنهم من قال لا يعلق بحيث يترك حقيقة متمتع عند الامامين قبل  
 المنوع ان يترك حقيقة متمتع في مسئلة واحدة مثل الوضوء بالترتيب ثم خرج منه الدم  
 السائل لافي مسئلتين كما اذا طهر الثوب بذهب الشافعي وسلي بذهب ابي حنيفة ويتجه  
 ان يقال فيه بحث لانه ان كان المقصود من هذا القيد ان لا يخرج مجموع ما تتعلمه من الانفاق  
 فهو حاصل في مسئلتين ايضا وان كان المقصود ان لا يخرج هذه المسئلة وحدها من الاجماع

(١) قوله واثان النساء في ادبارهن الى ان قال وشرب النبيذ الخ يفهم من كلامه ان هذه العشرة  
 مسائل هي منقولة في مذهب اهل السنة والجماعة وانها من جملة المسائل الخلافية انما  
 الحافظ ابن حجر باستظهر التجنب عنها ولكن نقل الشيخ حسن الجبقي الحنفى المصرى في  
 رسالته المسماة بالاقوال المعتبرة في احوال الاثرية نقلا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان من  
 شرائط مذهب اهل السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ القرملا في القول بتحريمه من تفسيق كبار  
 الصحابة رضي الله عنهم والامال عن تفسيقهم من شرائط السنة والجماعة انتهى ومنه يعلم  
 الجواب عن مسئلة اثان النساء حيث ان الذي نقلها هم اجلاء الصعابة وكبار ائمة بعين خصوصاً  
 ومن نقلها البخارى عن ابن عمر ومن نقلها ايضا سيدنا ابو سعيد الخدرى رضي الله تعالى عنه  
 انتهى مصححه

فيمكن عنه اشتراط كونه مذهباً للاجتهاد فيه مبالغ كباقي ومنهم من قال لا يكون المذهب  
 الذي يذهب اليه مما ينقض فيه قضاء القاضي وهذا وجه والاحتراز منه يحصل اذا قلنا مذهباً  
 من المذاهب الاربعه المقبولة المشهورة ومنهم من قال ينشر صدره في تلك المسئلة بما قلده فيه  
 غير امامه ولا يتصور الا في المتبحر وقيل اذا اتبع الاكثر القول المشهور ونحو وجه من مذهب  
 امامه حسن واذا كان بالعكس فتبيح هذا خلاصه ما في رسالتهم مع تنسيق ونحوه ورواياتنا  
 في الجواز شرط ان لا ينقض قضاء قاض به سواء كان النقص لاجتماع معنيين كل واحد منهما صحيح  
 كذلك كاح بغير شهود مجتمعين ولا اعلان او غيره وفي الاختيار شرط اشراح الصدر لمعنى  
 في الدليل او كثرة من عمل به في السلف او كونه احط او كونه تقصبا من مضيق لا يمكن له  
 الطاعة معه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ونحو ذلك من  
 المعاني المعبرة في الشرع لا مجرد الهوى وطلب الدنيا وفي الوجوب شرط ان يتعلق بحق لغيره  
 فيخصي القاضي بخلاف مذهبه في خزنة الروايات في كشف النزاع واذا قلنا فقيها في شيء هل  
 يجوز له ان يرجع عنه الى فقيه آخر المسئلة على وجهين احدهما ان لا يكون التزم مذهباً معيناً  
 كالمذهب ابي حنيفة والشافعي وغيرهما رجحهم الله تعالى والثاني ان التزم فقال اني ملتزم متبع في  
 الوجه الاول قال ابن الحاجب لا يرجع بعد تقليده فيما قلنا اتفاقاً وفي حكم آخر المختار الجواز لقوله  
 تعالى فاستألفوا اهل الذكرا ان كنتم لاتعلمون فاقول بوجوب الرجوع الى من قلنا ولا في مسئلة  
 يكون تقييد النص وهو يجري مجرى النسخ على ما نقرر في الاصول ولقوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وان العوام في السلف كانوا يستقون الفقهاء من غير  
 رجوع الى معين من غير انكار غسل محل الاجماع على الجواز كذلك في شرح ابن الحاجب واما  
 الجواب في الوجه الثاني وهو ما اذا التزم مذهباً معيناً كابي حنيفة والشافعي رجحهما الله تعالى فقد  
 اشار ابن الحاجب الى الاختلاف في ذلك من اختلاف مذهبه و اشار الى انه اختلف العلماء في ذلك  
 على ثلاثة اقسام بل قيل لا يجوز مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً القول الثالث ان الحكم في هذا الوجه  
 والوجه الاول سواء فلا يجوز ان يرجع عنه بعد تقليده فيما قلنا اي عمل به ويجوز في غيره وفي عمدة  
 الاحكام من القنارى الصوفية سئل عن يوم عيد النضر ان ترى بعض الناس يطوعون في الجماع  
 عند الزوال فقمعهم عن ذلك ونحوهم عن ورود النبي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة قال اما المنع  
 فلا كيلا يدخل تحت قوله تعالى ارايت الذي ينهى عبداً اذا صلى ولا يقن وقت الزوال بل عسى  
 ان يكون قبله او بعده ولئن كان وقته فقد روى عن ابي يوسف رحمه الله لا يكره ذلك الطوع عند  
 الزوال يوم الجمعة والشافعي رحمه الله لا يكره ذلك في جميع الايام قلن اعترضت على هذا المصلي  
 فمسي ان يجيبك انه تقلد في هذه المسئلة من يرى جواز ذلك او يحتج عليك بما احتج به من اختيار  
 ذلك فليس لك ان تنكر على من قلنا مجتهداً او احتج بدليل وفيها ايضا من التجنيس والمزبور بما  
 قلده هذا المصلي فلا ينكر على من فعل فعلا مجتهداً او تقلد مجتهد وفي الظاهر يقوم من فعل فعلا



مجتهد فيه او قل مجتهد في فعل مجتهد فيه فلا طر ولا شناعة ولا انكار عليه وفي المنهاج للبيضاوي  
 لوراي الزوج لفظا كناية تورث المرأة صريحا فله الطلب ولها الامتناع فيرجحان الى غيرهما  
 (فائدة) استشكل رجل شافعي الاختلاف بين عبارتي الاقوال فاجبته بما جهل الاختلاف في كتاب  
 القضاء من كتاب الاقوال ما حاصله اذا دونت هذه المذاهب جاز للقلدان يتقل من مذهب مجتهد  
 الى مذهب آخر وكذا لو قل مجتهد في بعض المسائل وآخرف البعض الآخر حتى لو اختلف من كل  
 مذهب الا هو ن كالحنفي اذا اقتصد و اراد ان يأخذ بالشافعي رحمه الله للتأول أو الشافعي من  
 فرجه او امرأة و اراد ان يأخذ بالحنفي للتأول أو غير ذلك من المسائل جاز هذا حاصل كلام  
 صاحب الاقوال في كتاب القضاء وقال في باب الاحتساب لوراي الشافعي شافعيًا يشرب النبيذ  
 أو يتكلم بلأولى ويطرأ فله ان يشكر لان على كل مقلد اتباع مقلده وبعضه بالخالفه ولو راي  
 الشافعي الحنفي يأكل الضب أو متروك التسمية عمدا فله ان يقول اما ان تعقد ان الشافعي أولى  
 بالاتباع واما ان تترك هذا كلامه في الاحتساب وبين القولين اختلاف اقول وحل الاختلاف  
 عندي والله اعلم ان معنى قوله بعض بالخالفه انه بعض بالخالفه اذا عزم على تقليده في جميع  
 المسائل او في هذه المسئلة ثم اقدم على المخالفه فهذه معصية بلا شك واما اذا قل في هذه المسئلة  
 غيره فذلك الغير هو مقلده ولم يخالفه مقلده ونقول المسئلة الثانية مبينة على قول الغزالي  
 وشرذمة والاولى على قول الجمهور فان حل هذا الاختلاف قد صعب على بعض المصنفين  
 (مسئلة) اعلم ان تقليد المجتهد على وجهين واجب وحرام فاحدهما ان يكون من اتباع الرواية دلالة  
 تفصيله ان الجاهل بالكتاب والسنة لا يستطيع بنفسه التبع ولا الاستنباط فكان وظيقه  
 ان يسأل قديمًا ما حكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسئلة كذا وكذا فاذا اخبر تبعه سواء  
 كان مأخوذا من صريح نص أو مستنبطاً منه أو مقبلاً على المنصوص فكل ذلك راجع الى  
 الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولودلالة وهذا قد انفتحت الامة على صحته فربما بعد قرن بل  
 الامم كلها انفتحت على مثله في شرائعهم وامارة هذا التقليدان يكون عمله يقول المجتهد كالمشروط  
 يكون موافقا للسنة فلا يزال متفحصا عن السنة بقدر الامكان حتى ظهر حديث يخالف قوله هذا  
 اخذ بالحديث واليه اشار الامة قال الشافعي رحمه الله اذا صح الحديث فهو مذهبي واذا رايتم  
 كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واخبروا بكلامي الخاط و قال مالك رحمه الله ما من  
 احد الا ما خوذ من كلامه و مر دود عليه الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابو حنيفة  
 رحمه الله لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي ان يفتي بكلامي وقال احمد لا تقلدني ولا تقلد من اقلدني ولا  
 غيره وخذ الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة الوجه الثاني ان يظن بغيره انه بلغ  
 الغاية القصوى فلا يمكن ان يخطئ فهما بلغه حديث صحيح صريح يخالف مقالته لم يتركه او ظن  
 انه لما قلده كلفه الله عقابه وكان كالفقه المحجور عليه فان بلغه حديث واستيقن بصحته لم يقبله  
 لكون ذمته مشغولة بالتقليد فهذا اعتقاد فاسد وقول كاسد ليس له شاهد من النقل والعقل

وما كان احدا من القرون السابقة يفعل ذلك وقد كذب في ظنه من ليس بمعصوم من الخطا  
معصوما حقيقة او معصوما في حق العمل بقوله وفي ظنه ان الله تعالى كافيه بقوله وان ذمته  
مشغولة بتقليده وفي مثله نزل قوله تعالى وانا على آثارهم مقتدون وحل كل تحريفات المال  
السابقة الا من هذا الوجه في مسألة في اختلاف القوي بالروايات الشاذة المهجورة في خزائن  
الروايات في السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم قول ابي يوسف  
رحمه الله ثم قول محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى ثم قول زفر بن هر بل والحسن  
ابن زباد رحمه الله تعالى وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب صاحبه في جانب فالمفتي  
بالخيار والاول اصح اذا لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم زمانه حتى قال الشافعي الناس كلهم عيال  
ابي حنيفة رحمه الله في الفقه في المصهرات وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب ابو يوسف  
ومحمد رحمه الله في جانب فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقوله وان كان احدهما  
مع ابي حنيفة ياخذ بقوله البتة الا اذا اصاب المصالح على الاخذ بقول ذلك الواحد في بيع  
اصطلاحهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في قعود المريض للصلاة انه يقعد كما يقعد المصلي في  
الشهادة لانه اسر على المريض وان كان قول اصحابنا ان يقعد المريض في حال القيام متربعا او  
مختليا يكون فرقا بين التسعة والقعود الذي هو في حكم القيام ولكن هذا يشق على المريض  
لانه لم يقعد هذا القعود وكذلك اختاروا تضييع الساعي اذا سعى الى السلطان بغير اذن وهذا  
قول زفر رحمه الله تعالى سد الباب السعاية وان كان قول اصحابنا لا يجب الضمان لانه لم يتلف عليه  
مالا ويجوز للشافعي ان يأخذوا بقول واحد من اصحابنا عملا لمصلحة الزمان في القنية في باب  
ما يتعلق بالمفتي من النوازل قال رضي الله عنه والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف  
رحمه الله تعالى لزيادة تجربته وفي المصهرات ولا يجوز للفتي ان يقضي ببعض الاقوال المهجورة  
لغير منفعة لان ضرر ذلك في الدنيا والآخرة اعم بل يختار اقوال المشايخ واختيارهم  
ويقصد بسير السلف ويكتفي باحراز الفضل والشرف في القنية في كتاب ادب القاضي في  
باب مسائل متفرقة في مسألة في المسائل التي تتعلق بالقضاء والفتوى باعلى قول ابي يوسف لانه  
حصل له زيادة علم بالتجربة وفي عمدة الاحكام من كشف البرزوي يستحب للفتي الاخذ بالخص  
تيسيرا على العوام مثل التوضي بماء الحمام والصلاة في الاماكن الظاهرة بدون المصلي وعدم  
الاختراز عن طين الشوارع في موضع حكموا طهارته فيها ولا يلبس ذلك باهل العزلة بل الاخذ  
بالاحتياط والعمل بالعرف اولى بهم وفي القنية ثم يقضي الفتى ان يقضي الناس بما هو اسهل عليهم  
كذا ذكره البرزوي في شرح الجامع الصغير يبنى للفتي ان يأخذ باليسر في حق غيره خصوصا  
في حق الضعفاء لقوله عليه الصلاة والسلام لا يمس الاشرع يومهاذين يعنيهما الى الجن  
يسرا ولا تحسرا وفي عمدة الاحكام في كتاب الكراهية من الكلب والحنز يرتفع خلافا  
لما ذكره وغيره ولو افنى قول مالك جاز وفي القنية قية يقضي بمنهيب سعيد بن المسيب ويزوج

الزوج الاول بقيت مطلقة بثلاث تطليقات كما كانت وعزرا الفقيه وقية يعا في الطلقات  
الثلاث وبأخذ الرشاد لثوبن زوجها للاول بدون دخول الثاني هل يصح التكاثر وماجزاء من  
يفعل ذلك قالوا يسود ويبعد في الفتاوى الاعتيادية من فتاوى السهرقندي ان سعيد بن المسيب  
رجع عن قوله ان دخول المحلل ليس بشرط في التحليل فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه ولو حكم به  
قبة لا يصح وعزرا الفقيه وفي التحفة شرح المنهاج نقل الغزالي في الاجماع على تحجير  
المقلدين قولن امامه اى على جهة البذل لا لجمع اذ لم يظهر ترجيح احدهما وكنهه اراد اجماع  
ائمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والافاء دون العمل  
لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا واتصره الغزالي كيجوز لمن اداه اجتهاده الى  
تساوي جهتين ان يصلى الى ايها شاء اجماعا وقول الامام يمنع ان كانا في حكمين متضادين  
كالحجاب ونحوه بخلاف فهو خصال الكفارة واجرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف  
المذاهب الاربعة اى مما علمت نسيته لمن يجوز تقليده وجمع شروطه عنده وحل على ذلك  
قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعة اى في قضاها وقتها ومحل ذلك وغيره من صور  
التقليد ما لم يتبع الرخص بحيث تجعل رقة التقليد عن عتقه والائمة بل قيل فسق وهو وجبه  
قيل محل ضعفه ان يتبعهما من المذاهب المدونة والافق قطع انتهى

فصل في العامى اعلم ان العامى الصرف ليس له مذهب وانما مذهب قوتى المفتى في  
البحر لرائق لواحد اجماع واغتتاب ظن انه يفطره ثم اكل ان لم يستفت قضاها ولا بلغه الخبر فعليه  
الكفارة لانه مجرد جاهل وانه ليس بعذر في دار الاسلام وان استفتى قضاها فافتاءه لا كفارة عليه  
لان العامى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يتعد على فتواه فكان معذورا فاصنع وان كان المفتى  
مخطئا فافتاى وان لم يستفت ولكنه بلغه الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم  
والمحجوم وقوله عليه الصلاة والسلام الغيبة فطر الصائم ولم يعرف النسخ ولا تأويله لا كفارة  
عليه عندهما لان ظاهر الحديث واجب العمل به خلافا لابي يوسف لانه ليس للعامى العمل  
بالحديث لعدم علمه بالنسخ والنسوخ ولولس امرأه او قبلها بشهوة او اكتحل ظن ان ذلك  
يفطر ثم افطر عليه الكفارة الا اذا استفتى قضاها فافتاءه بالفطر او بلغه خبره ولو نوى الصوم  
قبل الزوال ثم افطر لم يلزمه الكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما كذا في المحيط وقد  
علم من هذا ان مذهب العامى قوتى مقتبه وفيه اضافى باب قضاء الفوائت عند قوله ويقط  
لضيق الوقت والنسيان ان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهبه قوتى مقتبه كما صرحوا به فان  
افتى حتى اعاد العصر والمغرب وان افتاءه شافعى فلا يعيدهما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت احدا  
وحادف الصبغة على مذهب مجتهد اجزاء ولا اعادة عليه انتهى وفي شرح منهاج البصائر  
لابن امام الكاظمية فاذا وقت لعامى حادثة فاستفتى فيها مجتهدا او مجمل فيها قوتى ذلك المجتهد  
فليس له الرجوع عنه الى قوتى غيره في تلك الحادثة مجتهدا بالاجماع كما قلناه ابن الحاجب وغيره

وفي جمع الجوامع الخلاف فيه وان كان قبل العمل فقال النووي المختار ما نقله الخطيب وغيره  
انه ان لم يكن هناك مفتي آخر لزمه بمجرد قواه وان لم تسكن نفسه وان كان هناك آخر لم يلزمه  
بمجرد اقامته اذ له ان يسأل غيره وحينئذ نقدر مخالفه فيجب فيه الخلاف في اختلاف المفتين اما  
اذا وقعت له حادثة غير ذلك فالاصح انه يجوز له ان يستفتي فيها غير من استفتاه في الحادثة السابقة  
وقطع الكيا المهريسى بانه يجب على العامي ان يلزم مذهباً معيناً واختار في جمع الجوامع انه  
يجب ذلك ولا يفعله بمجرد التسهل بل يختار مذهباً يخلو في كل شيء يعتقد ارجحاً ومساوياً للغيره  
لا مرجوحاً وقال النووي الذي يقتضيه الدليل انه لا يلزمه المذهب بذهب بل يستفتي من شاء  
لكن من غير تلبط للرخص ولعل من منعه لم يثق بعدم تلبطه واذا التزم مذهباً معيناً فيجوز له  
الخروج عنه على الاصح وفي كتاب الزبد لابن رسلان والشافعي ومالك والنعمان واحمد بن حنبل  
وسفيان وغيرهم من سائر الائمة على هدى والاختلاف درجة وفي شرحه فاية البيان لو اختلف  
جواب مجتهدين متساويين فالاصح ان للقلدان يتغير بقول من شاء منهم ما قد مر في التبعة في  
هذه المسئلة

باب في هذا الذي ذكرناه من الامر بين الامرين هو الذي مشى عليه جماهير العلماء  
من الاخذين بالمذاهب الاربعة ووصى به ائمة المذاهب اصحابهم قال الشيخ عبد الوهاب  
الشعراني في البواقيت والجواهر روى عن ابي حنيفة انه كان يقول لا ينبغي لمن لم يعرف دليل  
ان يفتي بكلامي وكان اذا اُخبر يقول هذا رأي النعمان بن ثابت يعني نفسه وهو احسن ما قدرنا  
عليه فن جاء باحسن منه فهو اولي بالاصواب وكان الامام مالك يقول ما من احد الا وما خوذ من  
كلامه ومرتدود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى الحارث الكوفي عن الشافعي  
انه كان يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي وفي رواية اذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا  
بالحديث واختر يوا بكلامي الحارث وقال يومئذ يابراهيم لا تقلدني في كل ما اقول واعلم  
في ذلك نفسك فانه دين وكان رجاء الله عليه يقول لاجحة في قول احمد دون رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا في شيء وماتم الاطاعة لله ورسوله  
بالسليم وكان الامام احمد يقول ليس لاحد مع الله ورسوله كلام وقال ايضا الرجل  
لا تقلدني ولا تقلد من مالكا ولا الاوزاعي ولا التنخي ولا غيره هم وخذوا الاسكاف من حيث اخذوا  
من الكتاب والسنة انتهى ثم نقل عن جماعة عظيمة من علماء المذاهب انهم كانوا يعملون  
ويقنون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن اصحاب المذاهب التي زمانه على وجه  
يقضي كلامه ان ذلك امر لم يزل العلماء عليه قديماً واحداً حتى صار بمنزلة المتفق عليه فصار  
سبيل المسلمين الذي لا يصح خلافه ولا حاجة بنا بعد ما ذكره وبلغه الى نقل الافاد بل ولكن  
لا بأس ان تذكر بعض ما يحتفظ في هذه الساعة قال البغوي في مفتاح شرح السنة وافي في  
اكثر ما وردت له في عامته متبع الاقليل الذي لاح في نوع من الدليل في تأويل كلام محمد

أوبياض مشكل أو ترجيح قول على آخر وقال في باب الدعاء الذي يستفتح به الصلاة بعد  
ما ذكر التوجه وسبحانك اللهم وقد روى غير هذا من الذي كرفي افتتاح الصلاة فهو من  
الاختلاف المباح فبأيها استفتح جاز وقال في باب المرأة لا تخرج إلا مع محرم وهذا الحديث  
يدل على أن المرأة لا يلزمها الحج إذا لم يجد رجلاً محرماً يخرج معها وهو قول الشافعي والحسن  
البصري وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي وبذهب قوم إلى أنه يلزمها الخروج  
مع جماعة النساء وهو قول مالك والشافعي والأول أولى بظاهر الحديث قال البغوي في حديث  
بروع بنت وائش قال الشافعي رحمه الله عليه فإن كان ثبت حديث بروع بنت وائش فلا حجة  
في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مرة عن معقل بن يسار مرة عن معقل  
ابن سنان ومرة عن بعض أشجع وإن لم يثبت فلا مهر لها ولها ارث انتهى قول البغوي وقال  
الحاكم بعد حكاية قول الشافعي أن صح حديث بروع بنت وائش فثبت به أن بعض مشايخه قال  
لو خبرت الشافعي لتمت على رأس أصحابه وقلت قد صح الحديث فثبت به انتهى قول الحاكم  
وهكذا توقف الشافعي في حديث بريدة الأسلمي في أوقات الصلاة وصح الحديث عند مسلم  
فخرج جماعات من المحدثين وهكذا في المعصفر استدرك البيهقي على الشافعي بحديث عبد الله بن  
همر واستدرك الغزالي على الشافعي في مسألة نجاسة الماء إذا كان دون القلتين في كلام كثير  
مذكور في الإجماع والتنوير وجه إن يبيع المعاطاة جائز على خلاف نص الشافعي واستدرك  
الزمخشري على أبي حنيفة في بعض المسائل منها ما قال في آية التيمم من سورة المائدة قال الزجاج  
الصعب دونه الأرض ربا كان أو غيره وإن كان حجر الأثراب عليه فلو ضرب التيمم يده عليه  
ومسح لكان ذلك طهوره وهو مذهب أبي حنيفة فإن قلت فأتصنع بقوله تعالى في سورة المائدة  
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه أي بعضه وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لأثراب عليه قلت قالوا  
إن من لا بد الغاية فإن قلت قولهم أنها لا تبدأ الغاية قول متعسف ولا يفهم من قول العرب  
مسحت براسه من الدهن ومن التراب ومن الماء إلا معنى التبعض قلت هو كما تقول والأذعان  
للحق أحق من المراء انتهى كلام الزمخشري وهذا الجنس من مؤاخذات العلماء على اغتهم لاسما  
مؤاخذات المحدثين أكثر من أن تحصى وقد حكى لي شيخني الشيخ أبو طاهر الشافعي عن شيخه  
الشيخ حسن العجمي الحنفى أنه كان يأمرنا أن لا نشدد على نائنا في النجاسة القليلة لمكان  
الحرج الشديد وما أمرنا أن نأخذ في ذلك بمذهب أبي حنيفة في العفو عما دون الدرهم وكان  
شيخنا أبو طاهر يرتضى هذا القول ويقول به في الأنوار وأما يحصل أهمية الاجتهاد بأن يعلم  
أمورا الأول كتاب الله تعالى ولا يشترط العلم بجميعه بل بما يتعلق بالأحكام ولا يشترط حفظه  
بظهر القلب الثاني سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يتعلق بالأحكام لأجبعوا يشترط  
أن يعرف منهما الخاص والعام والمطلق والمقيد والمحمل والمبين والسامع والمنسوخ ومن السنة  
المتواترة والآحاد والمرسل والمستند والمتصل والمنقطع وحال الرواة جرحا وتعبلا الثالث أقويل

علماء الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا الرابع القياس جليبه وخفيه وتميز الصحيح من  
الفاقد الخامس لان العرب لغة واعرابها لا بشرط التبحر في هذه العلوم بل يكفي معرفة جبل  
منها ولا حاجة ان يتبع الاحاديث على تفرقها بل يكفي ان يكون له اصل مصحح يجمع احاديث  
الاحكام كسنة الترمذي والنسائي وغيرهما كافي داود ولا بشرط ضبط جميع مواضع الاجماع  
او الاختلاف بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي يقضى فيها ان قوله لا يخالف الاجماع بأن يعلم انه  
وافق بعض المتقدمين او يغلب على ظنه انه لم يتكلم الاولون فيها بل تولدت في عصره وكذا معرفة  
التاسع والمنسوخ وكل حديث اجمع السلف على قبوله او تواتر اهلية روايته فلا حاجة الى  
البحث عن عدل روايته وما عدا ذلك يبحث عن عدل روايته واجتماع هذه العلوم انما اشترط في  
المجتهد المطلق الذي يقضى في جميع ابواب الشرع ويجوز ان يكون مجتهدا في باب دون باب ومن  
شرط الاجتهاد معرفة اصول الاعتقاد قال الغزالي ولا بشرط معرفته على طرق المتكلمين  
بادلتها التي يهملونها ومن لا يقبل شهادته من المبتدعة لا يصح تقليده القضاء وكذا تقليد  
من لا يقول بالاجماع كالخوارج او باخبار الآحاد كالقدرية او بالقياس كالشيعة وفي الاقوال  
ايضا ولا بشرط ان يكون للجهة مذهب مدون واذا دونت المذاهب جاز للقلد ان ينتقل من  
مذهب الى مذهب وعند الاصوليين ان عمله في جادة فلا يجوز فيها ويجوز في غيرها وان لم يعمل  
جاز فيها وفي غيرها ولو قلد مجتهدا في مسائل وآخري مسائل جاز وعند الاصوليين لا يجوز ولو اخذ  
من كل مذهب الا هو قال ابو اسحاق يسق وقال ابن ابي عمير لا يرجع في بعض الشروح وفي  
الاقوال ايضا المنسبون الى مذهب الشافعي واي خيفة ومالك واحمد رحمهم الله اصناف احدها  
العوام وتقليد مذهب الشافعي متفرع على تقليد ابي الثاني الباقون الى رتبة الاجتهاد والمجتهد لا  
يقلد مجتهدا وانما ينسبون اليه لجرهم على طريقة في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها  
على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا رتبة الاجتهاد لكنهم وفقوا على اصول الامام  
وتحكموا من قياس المذهب وهو منصوب على ما نص عليه وهو لا مقلدون له وكذا من يأخذ بقولهم  
من العوام والشهور انهم لا يخلدون في انفسهم لانهم مقلدون وقال ابو القحط الحاروي وهو من  
تلامذة الامام مذهب عامة اصحاب في الاصول ان العامي لا مذهب له فان وجد مجتهدا قلده  
وان لم يجد له وجد متبعه في مذهب قلده فانه يقتضيه على مذهب نفسه وهذا تصرح فانه قلده  
المتبع في نفسه والمرجع عند الفقهاء ان العامي المنتسب الى مذهب له مذهب ولا يجوز له  
مخالفته ولو لم يكن منتسبا الى مذهب قبل يجوز ان يتغير ويتقلد اي مذهب شاء فيه خلاف مبني  
على انه يلزمه التقليد بذهب معين ام لا فيه وجهان قال الثوري والذي يقتضيه الدليل  
انه لا يلزم بل يستغنى من شاء ومن اتفق على من غير تعلق للرخص في كتاب آداب  
القاضي من قبح القدح وراعى ان ما ذكر المصنف في القاضي ذكر في المفتي فلا يقضى الا  
المجتهدون وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من حفظ اقوال

المجتهد فليس عفت والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد على طريق الحكاية كما في  
 خيفة على جهة الحكاية فصرف أن ما يكون في زماننا من قوى الموجودين ليس بقوى بل هو  
 قل كلام المفتي بأخذ به المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد أحد أمرين إما أن يكون له سند  
 فيه إليه أو يأخذ من كتاب معروف تداولته الأيدي فهو كتب محمد بن الحسن وهو هاهنا  
 التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم أو المشهور هكذا ذكر الرازي  
 فلي هذا لوجود بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحمل رفع ما فيها إلى محمد ولا إلى أبي يوسف لانها لم  
 تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تداوله الأيدي نعم إذا وجد النقل عن النوادر مثلاً في كتاب مشهور  
 معروف كالمهذبة المبسوط كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب فلو كان حافظاً للأدوار بل المختلفة  
 للمجتهدين ولا يعرف الحجة ولا القدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بحول منها ولا يفتي به بل  
 يحكم المستفتي فيختار المستفتي ما يقع في قلبه انه الا صوب ذكره في بعض الجوامع وعندى انه  
 لا يجب عليه حكاية كلها بل يكفي ان يحكى قولاً منها فان المتأمل ان يخلد اى مجتهد شاء فإذا  
 ذكر احداً فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مثلاً كذا بل يقول  
 قال ابو خيفة حكم هذا كذا نعم لو حكى الكل فالأخذ بما يقع في قلبه انه اصابواولى والعامى  
 لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطئه وعلى هذا اذا استفتى فتيهين اعنى مجتهدين  
 فاختلفا عليه الاول ان يأخذ بما يميل اليه قلبه منهما وعندى انه لو اخذ بقول الذى لا يميل اليه  
 جاز لان مرله وعوده مساواة والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اصاب ذلك المجتهد او اخطأ وقالوا  
 المنقول من مذهب الى مذهب باجتهاد وبران آثم يستوجب التعزير فقبل اجتهاد وبران اولى  
 ولابد ان يراد بهذا الاجتهاد معنى التحرر وتحكيم القلب لان العامى ليس له اجتهاد ثم حقيقة  
 الانتقال انما تحقق في حكم مسألة خاصة قد رقبه وعمل به والا فقله فذات ابا خيفة فيما افتى به من  
 المسائل مثلاً والتزم العمل به على الاجمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا  
 حقيقة تعليق التقليد او عده كانه التزم ان يعمل بقول ابي خيفة فيما يقع له من المسائل التى  
 تتعين في الواقع فان ارادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزامة نفسه ذلك  
 قولاً او بنية شرعاً بل بالدليل واقتضاء العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاستلوا اهل  
 الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما تحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة وحينئذ اذا ثبت  
 عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب ان مثل هذه الزامات منهم اكثف الناس عن تتبع  
 الرخص والاخذ بالعامى في كل مسألة يقول مجتهد اخف عليه وانما لا ادري ما يمنع هذا من النقل  
 والعقل فكون الانسان متابع ما هو اخف على نفسه من قول مجتهد يسوغ له الاجتهاد على  
 ما علمت من الشرع مذمة عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن امته والله سبحانه  
 اعلم بالصواب انتهى وهذا آخر ما اردنا ايراده في هذه الرسالة والحمد لله اولاً وآخرها

## ﴿ تقييه ﴾

في تاريخ البیان المغرب في اخبار المغرب لابن هذا روى المراكشي ان معمر بن منصور من  
 الفقهاء العراقيين ( يعني الحنفية ) كان يروى عن ابيه عن اسدين القرات وكان اصحابه  
 سباعا عنه وكان معمر هذا يقول بتحليل السكر ما لم يسكر منه انتهى اقول لم يبين السكر هو من  
 اى نوع اى هل هو من المتخذ من العنب او الخمر وما يتوله منهما والا هو مختص بالمتخذ مما  
 هداهما والذي يقتضيه قواعد الحنفية الثاني اى مثل المستخرج من القواكه والنباتات  
 والحبوب والاشباب والازهار كالشراب المسمى في اصطلاح اهل مصر ( بالبوزة ) فانه متخذ من  
 الشعير ومثله النوع المسمى ( بالبيرة ) ومثله السكر المتخذ في ارض الهند من زهر شجر يسمى  
 الموياع في بعضى ومثله المتخذ من شجر يسمى في ارض الهند ( بالطارى ) ومثله النوع المسمى  
 ( بالكيناك ) في اصطلاح اهل مصر فانه متخذ من قصب السكر ومثله نبيذ العسل ومثله نبيذ  
 الفرة المسمى في اصطلاح اهل السودان ( بالمرية ) ومثله السكر المتخذ من التفاح او من سائر  
 الفواكه او الاطعمة فان السكر المتخذ من جميع هذه الانواع لا يسمى خمر عند الحنفية ولا  
 يتناول نص القرآن واما الخمر المنصوص عليه في القرآن عندهم فهو المتخذ من شجرة العنب  
 او النخل وما يتولد عنهما واما ما عدا هاتين الشجرتين من سائر المسكرات فهي عندهم انواع  
 من المأكل والاطعمة والمحرّم منها هو القدر المسكر لا غير والعدالة في حرمة الاسكار قايما  
 على الخمر وديلتهم على ذلك نص الحديث هو انه لما صلى الله عليه وسلم على حاطم من جيطان  
 المدينة ورأى شجرة عنب ملفوفة على نخلة قال صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين واشار بيده الى  
 النخلة والعنب فهذه الجملّة المحصورة الطرفين تعنى في علم الاصول بالجملّة الحصرية يعنى ان  
 الخمر محصورة في هاتين الشجرتين اى النخل والعنب لا غير ففعلوا الحديث مضرا للادلة وتعام  
 ادلتهم فوجد في المطولات وهذا بخلاف مذهب الشافعى فان قاعدته في هذه المسئلة ان كل مسكر  
 حرام اما الخمر فنص الآية واما ما عداها من سائر المسكرات التي قدمناها فهو قياس على الخمر  
 وكل من ائمة المذاهب يرجع مذهبه ورضى الله عن الجميع ( واما العرقى ) اى المقطر من سائر  
 المسكرات فحكمه كحكم المقطر منه ولكن سياتى في هذه الرسالة تحله مطلنا بدعوى انه  
 استحال ما هيته وتبدلت صورته بالنار قال السيد الجوى في حاشيته على الاشباه يجوز بيع  
 العصير ممن يتخذ خرا ومثله في الفهستاقى انتهى اقول لم يبين ان هذا العصير هل هو المعصور  
 من العنب او العرو وما عداها من سائر القواكه والنباتات والحبوب والازهار واطاها رانه  
 اعم بدليل لفظه خمر او بالاولى جواز بيع سائر الاشجار التي يتخذ من عصيرها المسكرات  
 سواء كانت من العنب والعرو وما يتولد منها او من سائر القواكه والنباتات والحبوب والاطعمة  
 والازهار والاشباب لان الحرام لا يتعلق بذمتين وقد تبعنا نصوص الفقهاء فلم نجد من  
 كرها فضلا عن تحرّمها والله اعلم انتهى مصححه



هذه الرسالة المسماة بالاقوال العربية عن احوال الاشربة  
تأليف علامة زمانه ومجتهداوانه شيخ الاسلام  
ومفتي الانام الشيخ حسن الجبرتي الحنفى  
مفتى الديار المصرية المتوفى سنة  
١١٨٠ تقمده الله تعالى  
برحمته آمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الهادي للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع آله والاصحاب  
 (وبعد) فيقول الفقير الى لطف ربه الخفي حسن بن ابراهيم بن حسن الجبري الخفي انه قد  
 ورد على سؤال عن بيان الاشربة الجائزة والممتنعة على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان  
 اسكنه الله فردايس الجنان فوضعت هذه العجالة جوابا لسؤاله راجيا من الله جزيل نواله  
 ومهيئها في الاقوال المعربة عن احوال الاشربة في قمت مستعينا بالله تعالى في جميع الاحوال  
 من تبادلك على مقدمة ومقصود وخاتمة المقدمة قبا هو الاهم في هذا المقام وهي ان السكر حرام  
 في سائر الاديان على مانص عليه في البدائع حيث قال وشرب الخمر مباح لاهل الذمة عند اكثر  
 مشايخنا وعند بعضهم وان كان حراما للكتناهم عن التعرض لهم وما يدينون وفي اقامة الحد  
 عليهم تعرض لهم من حيث المعنى لانها تمنعهم من الشرب وعن الحسن بن زياد انهم اذا  
 شربوا سكر وايحدون لاجل السكر لاجل الشرب لان السكر حرام في الاديان كلها ومقاله  
 الحسن حسن ليعلم ان الاعيان التي تتخذ من انواعها الاشربة اربعة الغب والزيب والخمر  
 والحبوب ونحوها وتختلف اسماءها باختلاف احوالها فاسماء المتخذ من الغب الخمر والباذق  
 والمنصف والطلاء والمثك والبخنج والجهوري والجبدى والبعقوبى واسماء  
 المتخذ من الزيب النقيع والنيذ واسماء المتخذ من الخيل المكر والفضيخ والنيذ  
 واما المتخذ من الحبوب ونحوها فكل واحد منها قسم براسه فنها ما يعرف بالاضافة لما  
 يستخرج منه ومنها ما يكون له اسم يخص به وسيأتي ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى فاما الخمر  
 فهو اسم لقى من ماء الغب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان عند ابي حنيفة  
 وعند ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا غلى واشتد فهي خمر لما ان مخامرة العقل تحصل  
 بالشدق والغليان والمقصود من القذف بالزبد والسكون وقته وصفافه وهذا ليس بشرط  
 للحرمة وله ان الغليان دليل بقاء شئ من الخلاوة فيه لان المرء والحامض لا يغلي فلا يسمى خمر  
 وفيه شئ من الخلاوة الاصلية وفي شرح العيني للكنز وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بالاشتداد  
 وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطا ولها احكام ستة الاول انه يهرم شرب  
 قليلها وكثيرها والانتفاع به للتداوى وغيره لما في القرآن العزيز من الدلائل العشرة تلحق في  
 سلك الاوثان والسجدة بالربس والسكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح

به وإيقاع العدة وإيقاع البغضاء والصدع ذكرا لله والصدع الصلاة والنهي بصيغة الاستفهام المومى إليه بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم قال الشاعر

شربت الاثم حتى خل عقلى \* كذلك الاثم تذهب بالعقول

و بالخر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجين واصله وهي ام الخبائث بالنص قال العلامة السرخسي في المبسوط مانعه قال عليه الصلاة والسلام اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنته ملائكة السموات والارض فان شربها لم تقبل صلاته اربعين ليلة وان داوم عليها فهو كعابد الوثن وقال صلى الله عليه وسلم حرمت الخمرة لعنتها ثلثمائة وثلاثون مرة والسكر من كل شراب وعليه اجاع لامة وقال في الفتاوى الظهيرية مانعه والاصل في تحريم الخمر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر الاية وسبب نزولها سؤال عمر رضي الله عنه على ما روى انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر مهلكة لئلا مذهب للعقل فادع الله تعالى بيننا ولنا وجعل يقول اللهم بين لنا في الخمر بينا شافيا فنزل قوله تعالى يستلون عن الخمر والميسر الاية فامتنع منها بعض الناس وقال بعضهم نصيب من منافعها وندع المأثم فيها وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فنزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فامتنع بعضهم وقالوا لا خير لنا فيها عننا عن الصلاة وقال بعضهم بل نصيب منها في غير وقت الصلاة وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فنزل قوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب الى قوله تعالى فهل انتم متنبهون فقال عمر رضي الله عنه اتيتنا ربنا انهي لكن لو غص بلقمة او خاف العطش المهلك حل شربها فان سكر بها لم يحدا الا اذا شرب رائد على قدر الحاجة كما في الزاهدى انتهى قهستاني فعلى هذا انه لو زاد في شربه على قدر الحاجة دفع القصة او العطش فانه يحسد وان لم يسكر فليتنبه الثاني انه يكفر جاحدا حرمها لانكاره ما ثبت بالدلائل القطعية الثالث انه يحرم تملكها وتخليكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعبادة صنع الرابع انه قد بطل فهو مباح حتى لا يضر من متلفها قهستاني اذا كانت لمسلم لان الله تعالى لما ساءها رجسا فنداهانها كالبول والدم فبطل التقوم ضرورة الخامس انها نجسة بحاجة غليظة كالبول والدم السادس انه يحسد شارها بشرب قليلها وكثيرها لقوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاحلوه فان عاد فاحلوه فان عاد فاقتلوه كذا في المحيط \* واما الباذق بالباء الموحدة والذال المعجمة مكسورة ومفتوحة فهو ما طبخ من عصير العنب اذ في طبخة اذا غلى واشتد وقد قب بالزبد \* واما المنصف فهو اسم لما طبخ من ماء العنب حتى ذهب نصفه اذا غلى واشتد وقد قب بالزبد \* واما الطلاء قال في القاموس الطلاء ككساء القطران وكل شيء يطلى به والخمر وخنثر المنصف انتهى فهو اسم لما طبخ من ماء العنب حتى ذهب اقل من ثلثيه وقيل اذا ذهب ثلثه كافي القهستاني لكن ياباه قول صاحب القاموس خنثر المنصف فانه يقتضى ان يكون الذاهب منه بالغى اكثر من النصف وقيل اذا ذهب ثلثاه كافي المحيط وعلى هذا فهو مشترك لفظي يطلق على كل واحد من الثلاثة المذكورة اطلاقا

لقوا بالان حكمه في الاطلاق الاخير الحلال وفي غيره حرام كالباذنق والمنصف لكن حرمها  
 دون حرمة الخمر فلا يكفر مستعملها ولا يجب الحد بشرها ما لم يكر والسكر حالة تعرض  
 للانسان من امتلاء معانعه من الاجفرة المتصاعدة اليه فينطقل عقله المميز بين الامور الحسنة  
 والقيصة وله حدان حد طهرته ولا خلاف فيه وحد لو حجب الحد بسببه وفيه اختلاف قال  
 صاحب الهداية والسكران الذي يحد هو الذي لا يقبل منطقا قلوبا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل  
 من المرأة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال هو الذي يمضي ويخطئ كلامه ثم قال والمعتبر في  
 القذف المسكر في حق الحرمة ما قاله بالاجماع اخذ بالاحياط وقال قاض خان في فتاواه واختلفوا  
 في حد السكران يعني الذي يجب الحد عليه قال ابو حنيفة رحمه الله من لا يعرف السباء من الارض  
 والرجل من المرأة وقال صاحباه ان اختلط كلامه فصار غالب كلامه الهديان فهو سكران  
 والقنوى على قولهما نص على ذلك في البدائع واما حكمهما من التجاسة ففي المحيط مانصه واما  
 نجاستها ففيها روايتان عن اصحابنا في رواية نجاستها غليظة كالخمر وفي ظاهر الرواية نجاستها  
 خفيفة حتى يعتبر فيها الكثير الفاحش لان الاخبار قد تعارضت في اباحته وحرمة فان قوله عليه  
 الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب يدل على اباحته فيكون السكر  
 فأورث ذلك خفة في نجاستها كبول ما يؤكل لحمه انتهى لكن نص في متن المتن والغاية والقرار  
 على التغليظ ونقل القهستاني عن الكبرى ان عليه القنوى واما المثلث فهو اسم لما طبع من ماء  
 العنب حتى ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه لافرق بين ان يكون ذهب ثلثيه بالطبخ او بالشمس ولا يعتبر بما  
 خرج من القدر من شدة القليان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب ساع بالزبد  
 طبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث كافي الكافي وينبغي ان لا يطبخ موصولا فاذا  
 انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغيره يحد واثبات المرادة وغيرها حل شره والاحرم وهو المختار  
 للقنوى كافي القهستاني واما البخنج معرب بخنة فهو اسم لثلث اذا صب عليه من الماء بقدر  
 ما ذهب من العصير واشترط بعضهم ان يطبخ بعد صب الماء عليه اذ في طبخة واليه ذهب  
 الغضلي وعليه القنوى قهستاني وفي الهداية والذي يصب فيه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ  
 حتى يرق ثم يطبخ طبخة فحكمه حكم المثلث لان صب الماء عليه لا يزيده الا ضعفا بخلاف ما اذا  
 صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى ذهب ثلثا كل لان الماء يذهب او لا لظاظة او يذهب منها  
 فلا يكون الفذهب ثلثي ماء العنب انتهى شيخي زاده وذكرها ايضا في الدرر من غير عز وللهداية  
 واما الجمهوري فهو نسبة الى الجمهور نظرا الى الاستعمال والجدي نسبة الى جسد لكونه  
 صنعه والعقوي وبسهي اياوسني لان اياوسف رحمه الله اتخذ له اربون وكله اتخذ له مخلصا مما  
 هو حرام الشرب فهي اسم لثلث اذا صب عليه ماء حتى يرق وترك حتى اشتد فلم يحد كذا كران  
 المثلث خالص العصير وان البخنج وما عطف عليه ممزوج بالماء بعد ذهب ثلثيه وصبرورنه  
 منقلا وهي حلال الشرب بعد الاشتداد والقذف بالزبد اذا شرب دون القدر المسكر للقنوى

على العبادة لا على سبيل الله والطرب والافهى حرام الشرب بل الماء القراح اذا استعمل على  
سبيل الشبه حرم هذا ما يتعلق بعصير العنب واما المتخذ من الزبيب فهو النقيع والنيذ  
فالنقيع هو الماء الذي يذب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وحرمة كالطلاء ونجاسته مخففة كما  
اختاره السرخسي في المبسوط والنيذ هو ما يطبخ من ماء الزبيب ادى طبخة وهذا حلال  
كالجهورى واخويه وان اشتد وقذف بالزبد اذا شرب منه دون القدر المسكر للهو والطرب  
فالفرق بين النقيع والنيذ الطبخ وعدمه قال في المحيط ويعتبر لاياسة نيذ العرو والزبيب ادى  
طبخة وليس في طبخة حد بل اذا انضجته النار فلا بأس به وكذلك في نقيع الزبيب والتمر يكتفى  
بأدى طبخة في ظاهر الرواية عنهما وروى هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف ما لا يذهب ثلثاه  
بالطبخ لا يحل وجه ظاهر الرواية ان النيذ يستخرج ما فيه بغير مائه فاكتفى فيه بأدى طبخة  
بخلاف العصير فانه يستخرج ما فيه بجمائه فلا يحل الا بذهب الثلثين واما المتخذ من النخيل فهو  
السكر والفصخ والنيذ فالسكر يفتح من هو التي من ماء الطرب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد  
وهو حرام كنقيع الزبيب المتقدم وحكمه التجاسة المخففة كالنقيع والفضيخ بالقاء والاضاد  
والخاء المعجمين مأخوذ من الفضخ وهو كسر الهمزة المحفوظ وعصير البسر اذا غلى واشتد  
وقذف بالزبد وهو حرام كالسكر قال في الشاموس والفضيخ عصير العنب وشراب يتخذ من  
بسر مغضوخ لين غلبه الماء انتهى فهو مشترك بين عصير البسر وعصير العنب والنيذ مأخوذ من  
التبذ وهو الطرح فهو فاعيل بمعنى مفعول وهو ماء التمر اليابس اذا طبخ ادى طبخة كنيذ  
الزبيب وهو حلال بعد الاشتداد والقذف اذا شرب منه دون القدر المسكر لا على سبيل اللهو  
والطرب كما سلف لما نص عليه في المحيط وعبارته ذكر الطحاوى في شرح الاثار باسناده  
عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنيذ فذهبه فطوب وجهه لشدة ثم  
دعا بما فيه فصبه عليه وشرب منه وهذا المذهب معروف عن عمر رضي الله عنه انه كان يشرب  
الشراب الشديد فوق طعامه حتى قال عمر رضي الله عنه انا انا كل لحم الجزر وشرب عليه النيذ  
الشديد ليقطعه في بطوننا وشرب اعراى من طبخة عمر والسطحة فوق الاداة ودون  
المزادة فسكر الاعراى فحبسه عمر رضي الله عنه حتى سما ثم اراد ان يجره فاعتذرا به انه شرب  
لمن سطحته اى من شرابه الذي كان يشربه فقال انما احذلك للسكر فغده وعن علي رضي الله  
عنه انه اضاف قوما فقامهم فسكر بعضهم فحده فقال الرجل تدعيني ثم تحدني فقال انما احذلك  
للكر وهكذا مذهب ابن عباس رضي الله عنه فقد انفتت عامة الصحابة على اباحة شربه حتى  
جعل ابو حنيفة رحمه الله من شرائط مذهب السنة والجماعة ان لا يجرم نيذ التمر لما في التول  
بشجره من تفسيق كبار الصحابة رضي الله عنهم والامساك عن تفسيقهم من شرائط السنة  
والجماعة انتهى وفي القهستاني وعن الامام عليه الرحمة لا حرم ديان ولا شرب مروة وعن وكيع  
انه كان يشرب في ايامي رمضان للتقوى على العبادة كافي السكر ما في وعن ابن مقاتل لو اعطيت

الدنيا بهذا فبرها ما شربت مكررا ولا اقتبت بحمرة التبيذين مطبوعا وقال ابو يوسف رحمه الله  
 في نفسى من التبيذ مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كافي التنجيس  
 وعن الشبخين ان يبيذهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كافي الكشف انتهى وفيه عند قول  
 المتن ما لم يسكر اى يغلب الهذيان به من المثلث والتبيذ طئانه فلا يشترط بالاجماع السكر الموجب  
 للبعد عنه وما السكر من القدرح الاخير هو المحرم عندهما لانه العلة معنى كافي الحقائق وغيره  
 وذكر في التنف ان القدرح المسكر - لال مكرره عند ابى يوسف والحرام هو السكر فحسب انتهى  
 فعلم من ذلك ان السكر عصير الرطب والفضيخ عصير البسر والتبيذ مطبوخ ماء التمر في فائدة ك  
 ذكر ابن قتيبة في كتابه ادب الكاتب ان اول حل النخل يسمى بالطلع فاذا انشق فهو الضحك  
 وهو الاخر ايضا ثم البلح ثم السياب ثم الجدال اذا استدار وانضج قبل ان يشتد ثم البسر اذا عظم  
 ثم الزوازا اخر يقال ازهى زهى فاذا بدت فيه نقط من الارطاب فهو موكت ويقال قدوكت  
 فهي بسرة موكتة فان كان من قبل الذنب فهي مذنبية وهي التدنوب فاذا لانت فهي تعدة فاذا  
 بلغ الارطاب نصفها فهي حمرة فاذا بلغ ثلثها فهي حلقانة فاذا بلغ الارطاب فهي منبئة انتهى  
 وبقى الخليطان اماماء الزبيب والتمر والرطب والبسر المجتمعين المطبوخين ادى طبخه فهو حلال  
 كما تقدم في مثله من الحلال لكن لو جمع بين ماء العنب والتمر والزبيب لا يحل ما يذهب منه  
 بالطبخ ثلثاه كافي الكافي تهتافي وبقى من ذلك الدردى ويسمى الرستاق كافي المحيط وهو  
 ما يخرج بالماء من الثفل الباقية بعد العصر اذا غلى واشتد وقذف بالزبد واختلف فيه ف قيل انه  
 بمنزلة الخمر لان هذاني ومن ماء العنب لم يرد عليه طبخ فيكون حراما كالعصير المصافي الذي  
 لم يخاطمه ماء وقيل انه بمنزلة نقيع الزبيب لانه استخرج ماؤه بماء بخلاف العصير المصافي فانه  
 استخرج ماؤه بمائه والصحيح انه حرام الشرب لكن لا يحد شاربه الا بالسكر والى هنا تم  
 احكام غرات الخيل والاعناب واما المتخذ من الحبوب والحلو فهو حلال وان اشتد وقذف  
 بالزبد اذا شرب منه دون القدر المسكر ويسمى بالتبيذ ويختلف باختلاف ما يضاف اليه لكن  
 تبيذا الحنطة يسمى بالزرب بكسر الميم كافي المغرب وتبيذ الشعير يسمى بالجعد وتبيذ الذرة يسمى  
 بالسكر كضم السين والكاف وسكون الراء وتبيذ العسل يسمى بالبتبع ينقع المشاة وكسر  
 الباء الموحدة واما تبيذ الحنطة والشعير والذرة والقانيد والعسل والبنين ونحوها فهو  
 حلال نيؤه ومطبوخه حلوه وممه لان المتخذ من غير النخل والسكر ليس بمخمر ولا شئ  
 فيه للخمرة لقوله عليه الصلاة والسلام الخمر من هاتين الشجرتين و اشار الى النخل والسكر  
 فاقصرت الخمرية عليهما وروى الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنهما ان السكر منه حرام كما  
 في المثلث ولكن لاحد فيه على من سكر وهو الصحيح لان الحد متعلق بشرب الخمر وهذه من  
 جملة الاطعمة ولا عبرة بالسكر منه في وجوب الحد فان البنج يسكر ولين الرمة يسكر ولا حد الا  
 انه حرم السكر لان السكر من البنج حرام فمن هذه الاثرية اولى واذا طلق امراته لا يقع كما



مما لا احتياط في الحرمات والخلاف في الحدود الفتوى على قواهم ما في انتقاض الطهارة  
 يمينه ان لا يسكر كما يمينه في شرح الكفر \* (تنبه) \* قواهم ان السكر من مباح كالا  
 يستثنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وبسبب لانه يصنع  
 المحيط انتهى (تمت)

يقول المتوسل بصالح السلف \* مصححه الفقير عبد الجواد خليف

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم على جزيل الآثاء ونشكرك على قوالي نعمائك ونصلي ونسلم على ائمة  
 الانبياء والمرسلين وعلى آله واصحابه والتابعين (وبعد) فقد تم طبع مجموعة هذه الرسائل  
 اللطيفة ذات التحقيقات الفاشقة والمباحث الشريفة الفريدة في بابها القرية في أسرار  
 وبالجملة فهي روضة فضل نطق بيننا بالحق ودوحة علم لا يعرف قدرها الا القليل من الخواص

وافى وان اكرت فيما مدحني \* فأكثر مما قلت ما انا تارك

على نفقة الفاضل المؤدب الكامل المذهب ذي القطنة

النقاد والقرينة الوفادة الذي لا يدانيه في كماله

مداني حضرة الاستاذ الاوحد (الشيخ محمد منيب

الدجاني) اكثر الله من امثاله وبلغه غاية

آماله وكان هذا الطبع الحسن الجليل

والصنع الفائق الجليل بمطبعة شركة

المطبوعات العلمية بمصر القاهرة

المعزية وذلك في شهر ذي

الحجة الحرام الذي هو

سنة ١٣٢٧

من الهجرة

ختم

